

اصول فقه سن

Majāmi' al-hagā'iq

حاشيته في

مجاميع الحقائق

طبع هذا الكتاب لأجل صالح افندي القراني

معارف نظارت جليله سينك في ١٧ ذى القعدة ١٣١٧

و ١٠ نوفمبر في رخصتنا مدي حازر د

محمود بك مطبعة سينك

طبع اول منشور

١٣١٨

753
367

و هو في علم الفقه
فما راجع الى
الحكم والادب
من فقه الفقه
والفقه الفقه
والفقه الفقه
والفقه الفقه

مع الزاوية
مسائل العافية
والادب
في شخص البراهين
لقواعد والمسائل
على وزن المسائل

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام

على رسوله وآله وصحبه اجمعين وبعد

فهذه مجاميع المحتاجات والقواعد وجوامع الروايات

والفوائد من الاصول كافية في الوصول
علم الاصول والاصل مبهنا ما بيني عليه

شرعته بالتماسات الاخوان ليسرنا الله تعالى

تسامه في قريب الاوان منوكلنا على الله

وهو حسي وعليه الشكران وهو منزه عن النقمة

يعني ان الكتاب مركب من اجزاء
مقدمة الاجزاء الاول المقدمة والاول
البابان فكل واحد يكون المقدمة منها
عبارة عن بعض اجزاء الكتاب
قدم على المسائل لما فيها من الاوساط
واتساع الشرح الى المسائل وبركة
مكتبي في بعض اجزاء الكتاب ففنا
من الكتاب وقسمته وبما يوافق
ومرصد وموقفات خاتمة الى غير
ذلك بناء على كونها امور اجلية
متعلقة بجعل الجاهل سبي بعض اجزاء
مقدمة ولا حاجة الى اطلاق
مثلها الى نقل وسماع
من نسخة تامة بمعنى التمام او بعض الجاهل
والجواب

الحمد لله رب العالمين
والصلوة والسلام
على رسوله وآله وصحبه اجمعين
فهذه مجاميع المحتاجات والقواعد
وجوامع الروايات والفوائد
من الاصول كافية في الوصول
علم الاصول والاصل مبهنا ما بيني عليه
شرعته بالتماسات الاخوان ليسرنا الله تعالى
تسامه في قريب الاوان منوكلنا على الله
وهو حسي وعليه الشكران وهو منزه عن النقمة

وَبَابَيْنِ الْمَقْدَمَةِ فِي مَا هِيَ وَمَوْضُوعُهُ وَغَايَةُ

وَبَابَيْنِ الْمَقْدَمَةِ فِي مَا هُوَ فِيهِ وَمَوْضُوعُهُ وَغَائِبُهُ
فَعَلِمَ الْأَصُولَ عِلْمَ تَوْصِيْفِ بَنِي الْأَسْتَبْطَاتِ

القصه من

فيه عن احوال الاولاد الاربعين

قوله فاعلم الاصول تفصيل بعد الاجمال اى فمابية علم الاصول
اى لاصول المعهودة والمباينة المعروفة وهى اصول الفقه

واصول الفقه علم للعالم المخصوص في هذا العلم فلا حاجة الى
اضافة العلم اليه الا انه قد يضاف اليه لزيادته بيان ذلك بوضوح

تبحر الاراك ولدفع توهم مغناه الاضمار في القول
بان اللقب مجموع علم اصول الفقه غلط واصول الفقه
وما يجري مجراه من اسما العلوم كالنحو والصرف علم شخصي عند

قوم وهو المشهور قال ابن الهمام وهو اللاهوت اذ لا يصدق
على سائر مثالب حقيقة كل علم مسائله جميعها ومجموع المسائل

۱۰۰

Digitized by 

الحل على الحكمة
ومعظم الترتيب
على فضل نبي خفته
من حيث انها
على طريق الفخر
وهناك وفاء
من حيث
ترتيبها عليه واما
الفخر في

فَمَا لَاجِلَ إِقْرَارِهِ
وَالْعَدَّةَ لَعَلَّيْهَا
وَبَشَى خَفَافُهَا
كَأَنَّهُ تَمُوتُ رَمَاتًا
فَتُحْشَرُ فِيهَا

علم عرف باحوال
الادب والاحكام
الشرعین من حيث
ان لها دخلا في شأنا
الدنيه بالاول
معه

المزقة

12-4-66 19A8

والعرف والتعامل والاستصحاب

والعمل بالنظر هو اد الاظهر والاخذ بالاجتناب

١
هما جتان فيما لم يخالف الشرح ونص الفقهاء وبسبب المبرور
في آخر بحث الاجماع ان الاصح ان التعامل الكلي في غير
زمن الاجتهاد معتبر فيما لا نص فيه كالتعامل الكلي في زمن
ولذا قالوا استعمال الناس حجة ادرهما بعضهم في قوله عليه
ماراه المؤمنون حسنا فهو عند الله حسن وبر عليه اتمم
الناس السبيل وغيره بضعف هذا الحديث وانه ينسب على
عموم الحديث على المجتهدين وغيرهم واما على خصوص
التعارف بما في زمنهم والاول خلاف ما صرح به المشايخ
والثاني خلاف ما هو المحذور عند كثير من المتأخرين وادرج
بعضهم في الاجماع وبصرح في حاشية هذا المقام ولا يخفى
ان الاجماع الشرعي المراد ههنا هو اجماع المجتهدين
فلا ان يخصا بما في زمنهم الا ان يقال لما كان ما هو مدار
حجته الاجماع الشرعي وهو عصمة الكل عن الخطأ هو مدار
حجته العرف والتعامل التحقاه ولذا قال في الحاشية
هما ملحقان بالاجماع ولم يقل داخلان فيه اس المؤلف

قبل هو عمل
بأنواع الدين
قال في الحاشية
هو راجع الى
قوله عز وجل
مع ما يريكم
اسلما لا
يرىكم
م

٢
هو العمل بالنظر
ما في الدين
منه ما لا
مطلقا
حجة عند كثير من
ان في حاشية
دون الانبائات
اثباته ونحوه
العام هو راجع
بلاصل الحكماء
الادلة الاربعة
انه راجع الى
ولا بعد ان يصرح
بناء على استدلال
بالاجماع عليه
وقيل حاصل العمل
فترجيه مرجح

٣
يعني العمل بالنظر
واجب عند انتفاء
اوبساويه ويحارقه
الى الاجماع المنعقد
مشروعية لدفع الضرر
ونفي الخلل فيقول
والسنة الواردة
الى الاستصحاب
ولا يخفى ضعف

الاستحسان في بطلان ما يدل بغيره
 القياس في دعوى ان لا زاد الاجماع والفردية
 والقياس في الخلق في بطلان ما يدل بغيره
 المطلق الذي هو بهذا المذهب داخل في القياس
 الاول بعضه داخل في الكتاب وبعضه
 في السنة وبعضه في الاجماع وبعضه
 في القياس اس لم يوفق

والقرعة ومذهب الصحابي ومذهب كبار
 شيوخ الكلب من
 التابعين والاشعثين والعمل بالاصل
 والقاعدة الكلية ومعقول النص وشهادة الطب

والعمل بالاصل الى الرابع راجع الى
 القياس وقيل الى الاجماع
 لكونه مجتمعا عليه اس لم يوفق

قد نتج بها على الحكم الشرعي
 ويعمل بها عند انتفاء دليل خارج
 كما قلنا ان اذا علم اختلاف الاحكام
 في حكم العمل باحدنا او اهم شهادة
 او لم يكن الترجيح دليل خارج
 لكنها راجعة الى قول عبد السلام
 استفت قبلك م

مذهب الصحابة المجتهد فيما اتفقوا واجمعوا ولو سكونا فخر
 لكن ليس كلامنا فيه بل هو اجماع لا يتوهم خروجه من الاربعة
 وفيما تكرر الشبهة لكونه مما قسم به البلوى واشتعر
 ولم يظهر خلاف فوالا ايضا اجماع كما لكونه ولا كلام
 فيه ايضا وفيما اختلفوا ليس بحجة بل يجوز المخالفة لكن
 لا يجوز لاحد ان يقول بالرأي فوالا خارجا عن احوالهم
 ولا كلام فيه ايضا وانما كلامنا ههنا في مذهب الصحابة
 المجتهد لا يلزم الشبهة لكونه مما لا تقسم به البلوى ولم
 ولم يظهر خلاف فيه بين الصحابة فوالحق بالسنة وجمعة على غيرهم
 سواء امكن فيه الرأي او لا عند ابي بكر الرازي واليزدي
 وشمس الآفة وفخر الاسم وابي اليسر والمناخون وما كنت
 وانما نسعى في قوله القديم واحمد في احدى روايته اذا لطفه
 السماع من جهة الله عليه وسلم وقد يرجع الى قوله تعالى وان
 اتبعوهم باحسان حيث مرح ان التابعين البهم باعتبار الاجماع

والاستحسان في بطلان ما يدل بغيره
 القياس في دعوى ان لا زاد الاجماع والفردية
 والقياس في الخلق في بطلان ما يدل بغيره
 المطلق الذي هو بهذا المذهب داخل في القياس
 الاول بعضه داخل في الكتاب وبعضه
 في السنة وبعضه في الاجماع وبعضه
 في القياس اس لم يوفق

الاستحسان في بطلان ما يدل بغيره
 القياس في دعوى ان لا زاد الاجماع والفردية
 والقياس في الخلق في بطلان ما يدل بغيره
 المطلق الذي هو بهذا المذهب داخل في القياس
 الاول بعضه داخل في الكتاب وبعضه
 في السنة وبعضه في الاجماع وبعضه
 في القياس اس لم يوفق

فمنهم من يقول ان الحكم من حيث هو لا بد له من دليل شرعي
 ومنهم من يقول ان الحكم من حيث هو لا بد له من دليل شرعي
 ومنهم من يقول ان الحكم من حيث هو لا بد له من دليل شرعي

وقيل الاحكام من حيث بنوعها بالادلة
 وقيل الادلة والاحكام لعل الحق ما ذهب اليه الا
 الاحكام الشرعية

واختاره الامام الفخراني في قوله ان جميع مباحث الاصول
 يمكن ان ترجع الى احوال الاحكام من حيث الثبوت بالادلة
 كما يمكن ان ترجع الى احوال الادلة من حيث اثباتها بالاحكام فلا
 وجه لجعل الموضوع الادلة والاحكام جميعا لان تعدد موضوع العلم
 الواحد لو سلم جازمه لا يثبت في كونه خلاف الاصل وعلى تقدير
 امكان ارجاع جميع المباحث على كل منهما كان يمكن العمل بالاصل
 بان يجعل موضوع العلم احكام الشرع فقط او الدليل الشرعي
 فقط وعند امكان الاصل لا يبعد عنه فهو موضوع الحكم
 او الدليل ولما كانت ثبوت الحكم هو المقصد والاصل
 كان اولى في الاغبار فكان الموضوع هو الحكم من حيث
 الثبوت فلما كان الغرض من العلم هو استنباط الحكم
 من الدليل وكان الدليل هو ما يتبين في الاغبار في امر
 الاستنباط وكان ارجاع جميع المباحث الى احوال
 الدليل ايهون واسهل من ارجاعه الى احوال الحكم
 لكون المباحث المتعلقة بالدليل اكثر ولكون اعتبارها في الحكم
 اليها اشد واكثر بخلاف مباحث الكلام كان الموضوع هو الدليل

من حيث ثبت بالادلة الشرعية ومنها
 الجحش المتعلق بكيفية استنباط
 الاحكام من الادلة راجعة الى قول
 الادلة واعلم انها الزائدة وموضوع
 كل علم ما يبحث فيه عن عاقله الزائدة
 فيكون كلاهما موضوع الاصول وجعل
 احدهما من المفاهيم والاخر
 من اللواحق يحكم غاية ما في الباب
 ان مباحث الادلة اكثر من مباحث
 دونه الاغبار استثنى ذلك لا يقتضي
 الاستقلال في الموضوعية ولما كانت
 بين الادلة والاحكام اضافة مخصوصة
 وكان مرجع محمولات المسائل والمفرد
 الدرانة هو تلك الاضافة ولما
 بعض الغرض ناشئة عن الادلة وبعضها
 عن الاحكام وكان بينهما مناسبة
 فلهذا وجده حكمة لم يبعد العلم
 وفيه نظر لان في ذلك
 عدول عن الاصل من غير ضرورة في

فمنهم من يقول ان الحكم من حيث هو لا بد له من دليل شرعي
 ومنهم من يقول ان الحكم من حيث هو لا بد له من دليل شرعي
 ومنهم من يقول ان الحكم من حيث هو لا بد له من دليل شرعي

فمنهم من يقول ان الحكم من حيث هو لا بد له من دليل شرعي
 ومنهم من يقول ان الحكم من حيث هو لا بد له من دليل شرعي
 ومنهم من يقول ان الحكم من حيث هو لا بد له من دليل شرعي

من حيث ثبت بالادلة الشرعية ومنها
 الجحش المتعلق بكيفية استنباط
 الاحكام من الادلة راجعة الى قول
 الادلة واعلم انها الزائدة وموضوع
 كل علم ما يبحث فيه عن عاقله الزائدة
 فيكون كلاهما موضوع الاصول وجعل
 احدهما من المفاهيم والاخر
 من اللواحق يحكم غاية ما في الباب
 ان مباحث الادلة اكثر من مباحث
 دونه الاغبار استثنى ذلك لا يقتضي
 الاستقلال في الموضوعية ولما كانت
 بين الادلة والاحكام اضافة مخصوصة
 وكان مرجع محمولات المسائل والمفرد
 الدرانة هو تلك الاضافة ولما
 بعض الغرض ناشئة عن الادلة وبعضها
 عن الاحكام وكان بينهما مناسبة
 فلهذا وجده حكمة لم يبعد العلم
 وفيه نظر لان في ذلك
 عدول عن الاصل من غير ضرورة في

فمنهم من يقول ان الحكم من حيث هو لا بد له من دليل شرعي
 ومنهم من يقول ان الحكم من حيث هو لا بد له من دليل شرعي
 ومنهم من يقول ان الحكم من حيث هو لا بد له من دليل شرعي

[illegible]

وقيل بخرجه المشايخ في كادراك الامور

الغريب له اوتخارج مساو كالتحريك
 الحرف كونه
 البنية بواسطه الحرف

له بالتعجب واما العارض للخاص رج الاعم
لا يبرع الله

کامرانہ حرارتہ للحموان بالبحر
بواسطہ

يعني ما يعرض بخبره انما يكون عرضاً ذاتياً اذا كان ذلك الخبر
مساوياً له واما اذا كان اسم فليس بعرض ذاتي بل غريب
لا يبحث عنه في العلم لان العرض لا يحسن بواسطة الخبر
الاعم نعم الموضوع وبغيره فلا يكون اعرضاً مطلوبة بل وذلك
لان كل شئ له استعداد مخصوص به فهو ذلك الاستعداد
وطالب الامر و اعراض معينة هي السمات بالانوار المطلوبة له
ولانك انها تكون مختصة به لاحاطة شاملة وبغيره والمبحث
عنه في العلم هو الانوار المطلوبة اذا المقصود منه معرفة حال
الموضوع كالانسان من حيث هو انسان واللاحق يوم سطر

فان قلت العارض للشيء باكون محمولا عليه
وخاصا به من كماله كما هو في نفسه وام
منهم وكل من العلم بالشيء والفعل
ليس محمولا على الا ان اوجب
بانهم كثر اما يحسون في العبارات
فيكونون مبدءا للحول ويريدون بها
الحول ليستلثه منها كالمسلم والمشي
والفعل

ام
لا يزالون في
الكل يوم عا
المنطق على
الظاهر وقد
الباقي والغف
الذي يمشي
في سائر
الاستقامه

نحو الدليل المأول يفيد الظن ^{بأنه} وأما نوعه ^{المستند به}
 مطلقا نحو الامر يفيد الوجوب ^{الواجب} او مقيدا ^{بأنه} نحو الامر
 المتعارف ^{بأنه} بقصره ^{بأنه} الا باجته يفيد ^{بأنه} الا باجته
 وأما عرضه ^{بأنه} الذاتية مطلقا نحو الخاص ^{بأنه} وجوب
 القطع او مقيدا ^{بأنه} نحو الخاص المأول يفيد
 الظن وأما نوع العرض ^{بأنه} الذاتي مطلقا نحو
 المطلق ^{بأنه} وجوب الحكم مطلقا او مقيدا ^{بأنه} نحو
 المطلق المتعارف ^{بأنه} بما يوجب ^{بأنه} حكم المقيد
 وجوب الحكم مقيدا

فيكون المأول عرضا ذاتيا للدليل
 السمي على الإطلاق منقشة
 لكنها كغيرها منقشة في المثال
 لا يفيد بها عند المحققين
 م

أي نوع موضوع العلم نفسه إثارة
 له أن النوع كونه حكم النوع
 فإن الامر نوع من الكتاب
 ولست أفتأ وهما نوعان من
 الدليل السمي
 م

هذا مبني على كون المطلق نوعا
 من الخاص الذي هو جوهر
 ذاته لا موضوع والمنقشة على كونه
 عرضا ذاتيا لا يلتفت اليها م

في نقل متواتراً خسر به سائر الأقيار من مفسد القواعد والقول
المفكوك بطريق الشبهة أو الأحاد وفيه رد على من قال
النقل متواتر في كل طبقة إلى أن يثبت في رسول
صلوات الله تعالى عليه وسلم ليس بلازم في القرآن
بل يكفي الشبهة ابن المؤلف ٥ وان الكتاب
أما هو النظم المنزل وهو كونه أصلاً أصلاً لازم له النقل
تواتراً البتة حكم العادة لتفسير دعا على النقل فمالك يمكن منقولة
تواتراً ثبت أنه ليس بنظم منزل فليس بنجاس فخطأ
هذا يكون قوله في التعريف المنقول تواتراً الزيادة
التوضيح وتحقيق المفهوم وللاشادة بالطريق ثبوت
النظم المنزل ابن المؤلف

فالمستقول بلا تواتر ليس بقراءان قيل مطلقا
 وقيل في الجوهري لا في الهيئة والاول

لا تفرق
 عابثين
 على نقد
 ولا مجاز
 وهرجاء
 فيما كوكب
 قطع الان
 اذا كان
 همسند
 فؤاد
 في السوء
 الاخر
 من الموكب

والنصر وتجنب العثرة ، وأفيدوا بما قالوا ان العذر ان يجمع
اجزاء منها اثرها على ما يجوز من سبب الاداء ، ولكل واحد
ايضا من أن فسادان يجوزان معا ، وايضا اذا تكرر
اللفظ فثبت تواتر اليمين ، وادرك لان اللفظ لا يقيم
اللابس ولا يصبغ بالوجوده ، وإنما لا يصبغ بنفسه ، والكل

علم القلوب بعد علم النفس
والماء ليس بمخفف لليس (النفس)
بل هو نازل من الله في نفس
الخطا فلهذا يحق
لا كما تقولان بناوع ان
انا عن زمان الذكر وانا
وقر من بعد له

قولها مشهورة اي احاد الامل
متواترة الفصح اما ان يراد
مشهورة عن الرسول وعن القراء
واما ان يراد مشهورة عن ائمة
فقط ذهب الكل منها جماعة
لا يثبتونهم قالوا لان القصة
التي نسبت الى الاحاد وهم

وقيل كلها مشهورة وعن ابن الجوزي
القراءة اما تواتر واما مشهور بان صح
سنده ولم يبلغ درجة التواتر

اترجل السبع نسب كل من القراءة واحدا والتواتر لا يحصل بهذا العدد فضلا
عما اختلفوا فيه قلنا ان نسبتها اليهم لا يختص بهم بالقصد للاشتغال بها وتعلمها
واشتهارهم بذلك لانهم هم النقلة خاصة بل عدد التواتر قد كان موجودا
في كل طبقة الى ان ينتهي الى النبي صلى الله عليه وسلم لان المدرك
لحصول التواتر حصول العلم واليقين عند العدد لا العدد وحصول العلم
في كل مرتبة ثابت وثبت التواتر ولا بسالات الى العدد والحاصل
ان ذهب المخفون الى ان القراءة السبع لا يجرى عمر ونافع وعاصم وحمزة
وكسائي وابن كثير وابن عامر والقراءة الثلاثة الزائدة عليها لم يعصب
وابن جعفر وخلف متواترة في كل مرتبة الى ان ينتهي الى رسولنا
صلى الله تعالى عليه وسلم فسرها في جميع الاعصار والامصار من غير
تكرار في وقت من الاوقات وهو القواب لا يجازي في شيء من ذلك الا جاهل

بأن السبع
الصلح انما يجب
من مشهور بان صح
سنده ولم يبلغ
درجة التواتر

ووافق العربيه والرسم واما احاد
بان صح سنده وخالف الرسم
او العربيه ولم يصل حدا لا شهر
كفراة متمكين على رفا رخصه وعبارة

اي رسم المصحف الثماني وهو الذي سمونه باللام
لوجوب المناقضة والموافقة وعدم جواز المناقضة
والمراد بموافقة الرسم موافقة رسم احد المصنف
في الجملة بان كان ثابتاً في بعضها سواء كان
ثابتاً في الآخر اولاً وسواء كان موافقة تحقيقه
او تقديرية واحتمالية كلك يوم الدين فانه
كتب في جميع المصنف الثمانية بلا الف
فقرأة الخذف توافقه تحقيقاً وسراة الالف
توافقه تقديرية الخذف في الخط اختصاراً والمشهور
ان المصنف الثمانية امير المؤمنين عثمان بن عفان

وقيل ان
خالف الرسم
المصنفين
لما خالفوا
حسان احسن
الحكم من طرف
الجملة عن
الجملة

والله اعلم
بالحق والصدق
والصواب والعدل
والعز والجل
والقوة والكرام
والجود والسخاء
والكرم والفضل
والعز والجل
والقوة والكرام
والجود والسخاء
والكرم والفضل

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
موسى بن جعفر

وَأَمَّا شَذَائِدُ بَابِ لَا يَصِحُّ سُنْدُهُ وَأَمَّا

مَدْرَجُ بَابِ زَيْدٍ عَلَى وَجْهِ التَّفْسِيرِ
كَقَوْلِهِ ^{بِهِ} زَيْدٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ مِنْ أُمِّ

كَقَوْلِهِ ^{بِهِ} زَيْدٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ مِنْ أُمِّ
كَقَوْلِهِ ^{بِهِ} زَيْدٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ مِنْ أُمِّ
كَقَوْلِهِ ^{بِهِ} زَيْدٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ مِنْ أُمِّ
كَقَوْلِهِ ^{بِهِ} زَيْدٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ مِنْ أُمِّ
كَقَوْلِهِ ^{بِهِ} زَيْدٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ مِنْ أُمِّ
كَقَوْلِهِ ^{بِهِ} زَيْدٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ مِنْ أُمِّ
كَقَوْلِهِ ^{بِهِ} زَيْدٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ مِنْ أُمِّ
كَقَوْلِهِ ^{بِهِ} زَيْدٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ مِنْ أُمِّ

أَخْرَجَاهُ سَعْدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَكَقَوْلُهُ ابْنُ عَبَّاسٍ عَلَيْكُمْ
بِخَانِجٍ أَنْ يَتَّبِعُوا أَفْضَلًا مِنْ رَبِّكُمْ فِي مَوَاسِمِ الْحَجِّ اخْتِجَا
الْبَهَارِيُّ وَالْأَصْحَابُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ رَبَّمَا كَانُوا
يَدْخُلُونَ التَّغْيِيرَ فِي الْقِرَاءَةِ ابْتِغَاءً وَبَيَانًا لِأَنَّهُمْ تَخَصُّصُ
لِأَمْتَقَةٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَرَأَ أَنَا فَرَمَ أَمَّا
مِنْ الْإِتِّسَاسِ وَرَبَّمَا كَانَ بَعْضُهُمْ يَكْتُمُ مَعَهُ دَنَاءً مِنْ
يَقُولُ أَنَّ بَعْضَ الصَّحَابَةِ كَانَ يَحْسِبُ الْقِرَاءَةَ بِالْمَعْنَى
فَقَدْ كَذَبَ كَذِبًا كَرِهَ ابْنُ أَبِي حَزْرَةَ وَلَهَا قَوْلُ سَادِسٍ
وَهُوَ الْمَوْضُوعُ كَقَوْلِهِ اخْتِجَا فِي هِيَ الْقِرَاءَةُ الَّتِي جَمَعَهَا
أَبُو الْفَضْلِ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ أَخْرَجَهُمْ وَنَقَلَهَا عَنْهُ أَبُو الْهَاشِمِ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
الحمد لله الذي جعل القرآن
الحمد لله الذي جعل القرآن
الحمد لله الذي جعل القرآن
الحمد لله الذي جعل القرآن
الحمد لله الذي جعل القرآن
الحمد لله الذي جعل القرآن

وَنَفِي لَفْظٍ ثُمَّ أَشَارَ إِلَى أَنَّ دَوْعَ التَّرْتِيبِ مِنْهَا
نَقْدًا وَتَأْخَرًا عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ وَذَلِكَ
لِأَنَّ وَضْعَ اللَّفْظِ مُقَدِّمٌ عَلَى سَائِرِ الْأَعْتَابَاتِ
بِالذَّاتِ وَسَابِقٌ عَلَيْهَا بِالْأَعْتَابِ وَدَلَالَتُهُ بِمَعْنَى كَوْنِهِ
بَحْثٌ يَحْصُلُ مِنَ الْعِلْمِ بِهِ الْعِلْمُ بِشَيْءٍ آخَرَ مُؤَخَّرٌ عَنْهُ بِالذَّاتِ

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

۱- در بیان اخبارات
 ۲- در بیان اخبارات
 ۳- در بیان اخبارات
 ۴- در بیان اخبارات
 ۵- در بیان اخبارات
 ۶- در بیان اخبارات
 ۷- در بیان اخبارات
 ۸- در بیان اخبارات
 ۹- در بیان اخبارات
 ۱۰- در بیان اخبارات

[illegible]

والمقدم على الاستعمال لان
صحة الاستعمال بمنزلة
على الدلالة والاستعمال
مقدم على الوقوف
فيما لا ينفك
الموقف كما ذكره
في مقدم من تقدم
باعتبار الاستعمال
على ما يفسر الدلالة
ولما جاء به

لكن لا بد من ان يكون
 محصورا داخل
 النسخة المذكورة
 الخاص بجهة من
 جهة اذ لا يمكن

لرجل والمرأة واحكامها الشرعية
 متفاوتة جدا ولا يتناول
 انفسه الا كذلك بل تناول
 انفسه او متفقة الاحكام
 او مختلفة غير فاحشة هو
 النوع كالرجل والمائة م
 تكون المائة وكونها واحدا
 بالنوع يقتضي استدراك
 قيد او كثير محصور في تعريف
 الناحية على انها وان كانت
 من الواحد الاعتباري
 لكن كونها واحدا بالنوع
 غير ظاهر وان ادعى
 صاحب التلويح كونه كذلك
 اية
 في الظاهر نوع وجنس
 بالواد وامره بين
 اي اللفظ الموضوع للشخص
 جزئي كلفظ زيد علما للشخص
 م

وقد يفيد الظن بالعوارض فادخل فيه
 الامر والنهي والمطلق والمقتضى كما ادخل
 شخص خبرني كزيد او نوع كرجل ومائة
 او جنس كالنسان واما العام من

تسمية الانسان جنسا والرجل نوعا بناء على لسان اهل
 الشئ واصطلاحهم وان لم يكن كذلك على اصطلاح
 المبرزين وبما ان اعتبار هذا الشئ في هذا الباب
 ليس على ذاتيات الاشياء وعرضياتها وحقايقها لعدم
 تعلق احكامها عليها بل انها هو على احكامها
 الشرعية المختلفة جدا والاحكام المتفاوتة تفاوتاً
 كثيراً في نظر اهل الشئ بمنزلة السخايق المختلفة
 في نظر المبرزين فما تناول افراداً متفاوتة الاحكام
 جدا هو الجنس في اعتبار اهل الشئ كالنسان لانه متناول

نفسه على انفسه
 في اللفظ
 كذا

بما حصل من
 اتفاقا وجميع
 متداولة
 قوله ايضا
 اى كما يوجب
 انحصار القطع
 م
 انما اذا كان
 قطعيا في العموم
 م
 ما لم يخص لفظ
 والمال بالخصص
 فالعام ظني
 في الباب
 فيجوز تخصيصه
 بما كان سمي
 م
 كالشيخ ابي
 منصور ومن
 تبعه من شيخ
 سمرقند
 وعليه اكثر
 الفقهاء
 والمكاتبين

من حيث هو هو فيوجب القطع ايضا عند
 مختارنا فلا يخص خبر الواحد والقياس
 ابتداء والظن عند بعض منا والشا فعي فبعد

وهو مذهب العراقيين من اصحابنا كالكرخي والخصاص
 وجمهور المتأخرين كالفخا لى زيد ومن تابعه وهو قول
 جمهور المقررة وذكر عبد القاهر البغدادي في كتابه
 ان هذا مذهب الامام ابي حنيفة واصحابه ويرى
 عليه مسائلهم لنا اولان اهل اللسان اجتزوا بالعمومات
 في الاحكام القطعية لا يقال لانهم فهم ذلك العموم
 من العام من حيث هو يجوز ان يفهموا بالقرائن
 والكلام في عام المجردها لانا نقول لا التفات لهذا الاختلاف
 بل ثبتت الفهم بالقرائن فيها والا فيحكم بالفهم عن نفس
 اللفظ ولو فتح هذا الباب للزم ان لا يثبت للفظ
 مفهوم ظ لا احتمال ان يفهم بالقرائن وثانيا ان اللفظ اذا
 وضع لمعنى كان ذلك المعنى لازما ثابتا لذلك اللفظ

فالواضح العام
 على متداولة مطلقا
 متى بالخصص لا يجزى الامم عند ان
 خارج شيخص
 فبما انما يخص بجو فونفا
 وفي ايضا مخصص
 واما انما يخص
 والى كل شي علم
 الاختلاف في خصوص
 قطع في العموم لا يقال
 فبما انما يخص
 المجزى ايضا باع
 التجوز كما يجعل
 التجوز ايضا قطعيا
 فلا يكون انما يخص
 مولا مع انه عندكم
 لانا نقول ليس شيع
 في انما يخص شيع
 وشي شيع المجزى لا يورث
 الشبهة ولا ينافي القطع
 شيع التخصيص فانا جعل
 في العام من حيث هو
 على بعض متداولة ليس
 المقارن الموجب
 الى التوابع

عند الحاجة
 خلافة والعموم
 يكون لانا مطلقا
 يقوم بل الخصص
 كالخاص
 فبما انما يخص
 دليل المجزى
 ولما لم يخصص
 وعازا لانا
 لا دليل
 على اللفظ
 وفيه انما يخص
 على اللفظ
 على اللفظ

او غیره و سوا کان فائدا او غیر
 ذلک بقوله علیہ السلام
 لبس للقاتل میراث
 ولا یرث المسلم الکافر
 و الکافر المسلم ونا معشر الانبیاء
 لا نورث اقلنا او لا انه
 یعتقد الایحاج علی ذلک
 فالمنخص هو الایحاج و اجار
 الاما و التي اجتمعت
 الامة علی احکامها
 ابنه

فینفید الوجوب لا الفرض فیجوز تخصیصه
 بها و التوقف عند قوم منهم
 ابو سعید مینا و ثبوت الادنی عند قوم
 منهم المشیخ و هو الواحد و الثلثة و التوقف
 ۱۶۸۲ ۱۶۸۲

ای بخبر القیاس ابتداء کما یجوز تخصیصه بقطعی
 یعنی اذا کان العام ظاهرا مندهم تخصیص العام
 المتواتر ابتداء بها عندهم لان الظنی تخصیص
 بالظنی قلنا قد عرفت حال کونه ظاهرا و لان الایحاج
 خصوا قوله داخل لکم ما ورا ذلکم الذی هو عام
 فی نکاح المرأة علی عمتها و خالتها بقوله صلی الله علیہ
 و سلم لا ینکح المرأة علی عمتها و لا علی خالتها
 و خصوا ایضا قوله فاعلی بوسیلم الله فی اولادکم
 مع کونه عام فی کل ولد سوا کان والده نبیا

عدم کفایت
 الذی
 هو منہ العام
 فی الفرض

قولہ دینو ای نسخہ الخاص العام عند
ناخورد و درود الخاص عن درود العام
نے قدر مثال الخاص من
متناولات العام م

وینسخہ عند التراخی فی قدر تناوله لو
عموم من حو. و قطعی ای العام ح

مترج بہ ہذا ترک فی صورتہ التخصیص
مع انہ فی التخصیص ایضا کہ تکلف
لما نہ یستقدفہ بادی الرأی فی
صورة النسخ بخلاف التخصیص
فلم یکن نمہ فی تخریجہ فائده
او اعتمادا علی انقضاء شئ
بطریق الادلة بخلاف العکس
م

و بشرط المقارنۃ فی التخصیص و التراخی فی النسخ
لان عمل المخصص بطریق التفسیر و الدفع بیان الافراد
النے تناولہا العام بحسب الوضع غیر داخلہ فی حکم
و البعید الدافع بهذا المعنی یعنی ان یکون موصولا متعارفا
اذ لو ترانسے لدخل تلك الافراد فی حکم فیوڈے
الی التلبس بل التکلیف بما لا یطاق ولا معنی بعد ذلك
بیان عدم دخولہا فی حکم و عمل النسخ بطریق
التبدیل و الدفع بیان ان الانسداد الداخل فی حکم
ایضا الے الآن خرجت عنه من بعد فجب
ان یکون متراجعا لدخل فی حکم ثم یخرج و ایضا
لا وجه للتشریع و النسخ دفعہ من غیر ان یحلل
یعقذ فیہ حکم و یعزم العمل بہ کما یسبی الی الای

وَيُفَضِّلُ الْخَاصَّ بِهٖ اِنْ تَقَدَّمَ الْخَاصُّ
وَ اِنْ لَمْ يُعْلَمْ فَجَمْعٌ عَلَى الْمُتَارِكَةِ

العام آفاق على عمومہ وان قالوا بجمہ
او بجمہ (ابو)

۲
اختلفوا في ان العام هل يجوز قصره على بعض مسائله ام لا
فرغم قوم شذوذ انه لا يجوز في الاخبار لانه لا يوجب
الكذب ولا في الادام والنواصب لانه يوجب
البداء وكلاهما محالان وفساده ظ لان الخارج بالقصر
ليس بمبدأ للشارع ابتداء حتى لزم الكذب والبداء
ولانه واقع اما في الخبر فمخو قوله تعالى واوتيت
من كل شئ بل قد قيل لا عام في الخبر فمخصص لا قوله
تعالى وهو بكل شئ عليم وان لم يستقيم المحرم
فيه واما في الامر فكقوله تعالى اقلوا المشركين فانه
خرج منه اهل الذمة وامثاله كثيرة وكذا في الهني وكذا
في خلاف الامم الرازي وابن الحاجب وكثير من المتأخرين
ونقل عن الاسفرائني وابي اسحاق الشيرازي وابن السكيت

عبدل لقوله ع
ان يسبح واليه
فاذا فارضا
في ان ع
الناس فكلون
الامر كما ذكر
وان لم يعلم
اليسبح فبحر
الحج

فنجس الخاص
العام وان اختلف كون
احدهما من جنس بلانج او اوار الدليل
لما يميز النجس بلانج الى عام
ولاحان الفرار الى عام
اذا المفاضلة والتخصيص
النزاع في الفسخ ولا ضرورة
من غير ضرورة المفاضلة
بما لا يمكن اكمال كل من
والتخصيص دون خلاف
والا لمدى غير ان اختلف
والتخصيص النجس وان اختلف
فخصخص النجس بلانج
بما لا خلاف في انتم انفسه
انتم ارادوا بالتخصيص الذي لا
اختلاف في بعضه بلانج
لللفظ وارادة منه اختلف الخلاف
او يقال ان منى خلاف اللفظ
في ان الارادة بلانج يكون
ان من قال ان منى بلانج
العام عند ما يكون يدل على
من المسيات وبارادها
فدوم بالقصر على بعضها من غير
ما ذكره في وذهب المحققون الى
روان العام بعضه باق على عموم
هو القصور فكل بعضهم بلانج

والبعض يحضن
انهم يحضن فيه

۱ لے ان قالوا ما من عام الا وقد
خمس منه البعض نحو واللہ بكل شئی

علیم ان اللہ لا یظلم الناس شیئاً
واجیب بان نحو ما ذکر لیس من الاحکام

۱ قولہ ما من عام اعترض علیہ بان قولنا کل عام مخصص
لفظ عام فان كان مخصصاً لزم ان یثبت عام بان
على عمومہ وان لم یکن مخصصاً یكون ناقضاً واجب
بانه مخصص بنفسه فلا یلزم المحذور قلت لیس الکلام
فی انه لا یکن ان یورد عام غیر مخصص منه
البعض اذ لا وجہ له ولا ینتقل الیه الفرض بل
المراد العام الواقع فی کلام الشارع کما مخصص
فلا محذور فی الشئ الثانی مسہ

۲ تبیل لقولہ اما باقی سے عموم
بطریق الاستشہاد و لہذا قال
واجیب اہ

و لکن نہ شہادہ سے بھار
على عمومہ مستلزم للرد على
من قال بعدمہ مسہ

۳ و مراد من قال بعدمہ عمومہ
فی الاحکام العلمیۃ لا مطلقاً لظہور
ان المقصد بالبحث استنباط
الاحکام الفرضیۃ
من ادلتها
م

ورده بقوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم
واما يخص عنه فالعام في البات في قطعي

لأن من الاحكام الفرعية مع انه بان على عمومته
وتفصيل هذا الاجمال انه قال بعضهم منهم الفاضل
جلال الدين البلقيني لم يوجد في كلام الشيخ في كلام
البات على عمومته ورده الزركشي بانه كثير في الفقه
كقوله تعالى والله بكل شئ عليم ولا يلزم ركبت احدا
لان الله لا يلزم الناس شيئا واجاب السيوطي
بان هذه الآيات في غير الاحكام الفرعية والظاهر
ان مراد البلقيني وخبره انه لم يوجد فيها ورده في
الاحكام الفرعية ثم رد السيوطي بان قوله تعالى حرمت
عليكم امهاتكم لا خصوص فيه مع انه في الاحكام الفرعية
ولعل ان قولهم محمول على الباطنة وذكره في مقامها
الحكاية للقبيل النادر بالعدم ولهذا تراهم يقولون نادرة
لم يوجد العام البات على عمومته ونادرة هو عزيزة نادرة

والفصل في احكامها
اصلاح ما نادر على ما يشك
على بعض ما نادر على ما يشك
موسد وقد يبان على ما يشك
انما نادر على ما يشك
وقد يبان على ما يشك
مشار على ما يشك
وقد يبان على ما يشك
العلم على بعض ما يشك
غيره متعلق او غير اجابا
انما ينفذ وهو المراد منها
الكل

انما نادر على ما يشك
العلم على بعض ما يشك
غيره متعلق او غير اجابا
انما ينفذ وهو المراد منها
الكل

کما كان قبله ان المخصص غير مستقل
كما لاستثناء والصفة والشرط والغاية وبدال البعض

المخصص هو واجب قصر الحكم
على بعض متناول نحو جاءني الكلام
الآزید بخلاف المنقطع فإنه
لا يخص صدره

هو واجب قصر صدر الكلام
على بعض المتناول نحو انت
طالق ان دخلت الدار

م

قوله وبدال البعض هو واجب القصر على بعض الجدل منه
نحو جاءني القوم اكثرهم قال في الكاشفة عند بعض
هو اشارة الى ما قبل من ان المبدال من ليس مقصور
في الافادة انما المقصور البديل فلا ضرورة لان بناء على
ان يكون العام مقصورا بالافادة في المقام او الى
ما قبل من ان بدل البعض في حكم الاستثناء فلا ضرورة
بالذكر وكلاهما خاليان عن التحصيل اما الاول فلان
الكلام في بيان صور قصر العام بغير المستقل
مطلقا سواء كان العام هو المتناول بالافادة ادلا وكون
المبدال منه في حيز القوط بعد بيان البديل غير
متعلق بالبحث على ان المحققين كانوا يحشرون في قولوا
ان المبدال منه في غير بدل الغلط ليس في حكم المهدر
بل هو للمهدر والتوطئة وليفاذ بمجموعها فضل في كبد

وبين

فان لا يكون لاشياء واما ان في هذا بل البعض
وان كان في حكم الاشياء بمعنى ان يؤدق ما ادراه
لكن طريق مغاير للاشياء في اداء المعنى فيبقى ان يغرد
بالذكر كما انفسه واما بالذكر كلاً من الشرط والصفة
يمكن ان يؤدق بطريق الصفة هذا ثم منها ما كان المخرج
من العام هو المذكور كالاشياء والغاية ومنه
ما كان المخرج غير المذكور كالشرط والصفة والبدل فلو كان
فالعام حجة قطعية كما كان ان غير مستقل اه وقال
فالعام يبقى قطعياً كما كان ان غير مستقل اه اظهر دوزق
ما بين كون العام يبقى قطعياً وبين قوله العام الباسط
ان الملوام

عند كون المخرج معسوماً
او مستقلاً بالعقل نحو خالق كل شيء

فان مجرد العقل
يخص ذاته تعالى
هذا انما يتم اذا
دخل الحكم في
خطاه ولم يكن
اشيئ بمعنى المثني
م

لا يكون العام
قطعيّاً انما هو ان كان
الخاص مستقلاً بل انما يفتي العقل
الخاص بالثبوت كما كان
لعدم ما يدرك
اخراجاً فهو مخرج والعقل بالفضل
عند كون المخرج بالفضل
عند كون المخرج بالفضل
الخطابات التي تخصها العقل
لا مطلقاً حتى لو تفتي العقل
بعض مجهول بان يكون الحكم
عقل على العقل دون البعض
عقل في الدار لا يفتي العام
الرجال في العقل المخرج
فواخره فانه يكون المخرج
فان لا يجمع كان او لا كان
هنا انما وبالكبر في ان
هنا انما وبالكبر في ان
واختاراً بانواعه بالغايات
الى ما قبل ان لم يثبت في خطابات
الشيء اخرج العقل بعضاً
وان امكن وقوعه في غير
احقه في عدمه والفضل بان
عن البين لذاته والفضل بان
القضية بهذه الكلمات
بما في مقام المستقالات
فولم يثبت العلم كليات
ويؤيد بغير ما سبق كون المخرج
مطلوباً اس الملوام

لعدم ما يدرك
اخراجاً فهو مخرج والعقل بالفضل
عند كون المخرج بالفضل
عند كون المخرج بالفضل
الخطابات التي تخصها العقل
لا مطلقاً حتى لو تفتي العقل
بعض مجهول بان يكون الحكم
عقل على العقل دون البعض
عقل في الدار لا يفتي العام
الرجال في العقل المخرج
فواخره فانه يكون المخرج
فان لا يجمع كان او لا كان
هنا انما وبالكبر في ان
هنا انما وبالكبر في ان
واختاراً بانواعه بالغايات
الى ما قبل ان لم يثبت في خطابات
الشيء اخرج العقل بعضاً
وان امكن وقوعه في غير
احقه في عدمه والفضل بان
عن البين لذاته والفضل بان
القضية بهذه الكلمات
بما في مقام المستقالات
فولم يثبت العلم كليات
ويؤيد بغير ما سبق كون المخرج
مطلوباً اس الملوام

ومن تخصیص التبصی والمجنون من خطاب
 الشریع او بالكلام المترخی فانه نسخ

بالتبصیر
 بالتبصیر

التبصیر العام واخراج بعضه
 بالکلام المستقل المترانی
 م

كقول تعالى وقد علم الناس حج البيت من استطاع
 اليه سبيلاً فان المجنون مثلاً قد دخل لقة في الناس
 قد احس به العقل بحزم العقل باطلاع تكلف من لا يفهم
 الخطاب هذا لا نيم عند من قال ان تعين مناط التكليف
 مطلقاً حيثما كان انما هو بالشرع لا غير سببي ان
 نقول تحفقه وزعم قوم منهم ان معنى ما ذكره
 السبكي وغيره انه لا يجوز التخصيص بالعقل وتلك
 فيه بوجوه لا يعجز عنها والظهور ما فيه والصورة بوجه
 من بعض ان تعينه منهم شارح المنهاج الى رفع
 النزاع بين الفريقين فقال بعضهم الخلف في المسئلة
 لفظي فان احدا لا ينافي في ان ما يسمى مخصص خارج
 وانما النزاع في ان اللفظ هل يشمل من لا يسمى
 العقل مخصصاً به في ان اللفظ لم يشمل ذلك ١٩

ومنه

١٩ وهذا هو ظاهر نص الثغرة ومن قال بشموله تمامه محضاً
 وانت تعلم انه لا حاصل له لانه ان اراد عدم الشمول لغة
 فصادف ظاهره وان اراد عدمه بحسب الارادة فلا شك
 ان هذا لم يقل بشموله بحسبها وان التخصيص ليس مبنياً
 على الشمول بحسب الارادة لان التخصيص نسخ العموم
 والعموم دلالة اللفظ على الاستغراق او جمع من المسميات
 لا ارادة ولو كان الامر كذلك لزم ان يكون كل تخصيص
 نسخاً وان اراد عدمه في صحة الارادة وامكانها
 في الجملة فلا تستند لاشتراط امكانها وصحتها في الجملة
 في التخصيص بل المقبر في التخصيص دلالة اللفظ
 وشموله عليه بحسب المعنى الذي قصده لولا التخصيص
 سواء امكن الارادة اولا على ان التخصيص منها اخرج
 بعض المتناول اللفظ المفرد وهو كل شيء مثلاً بل لفظ شيء
 في قوله تعالى اقد خالق كل شيء وظهر ان معنى ارادة
 جميع ما يلحق عليه لفظ شيء بذلك المفرد الا انه
 لما وقع في التركيب ونسب اليه اخلق الذي يمنع عقلاً
 نسبة الى الكل اخلق عقلاً ارادة الكل هي من تخصيص
 العقل بل يقال بمعنى ارادة الكل في التركيب ايضا

على لغة الارادة
 بحسب التركيب
 كما في غير هذا بل قد يقع
 وفوقه في ما بين قوله وبين عدم
 صحة الارادة لغة ولما صدر ذلك
 التركيب من جعل على الخد
 جزم العقل بعدم ارادة الابدان
 في التخصيص العقل
 البعض في بعض الابدان
 وقال بعضهم الدراية العامة
 لا يقتضي العقل خروجه من العموم
 لا يمنع من الابدان لا يبيح تخصيصاً الا كما كان
 ان الموقوف

فان علم المخرج المنسوخ قطعي في الباقي

والا فقي الجميع وظني في الباقي
عطف على قوله قطعي

ان كان مستقلا متصلا ^{بما} ^{او} ^{العلم} ^{الذي} ^{هو} ^{المستقل} ^{موصول} ^{بالمعلوم} ^{المخرج}

بوجه العلم الذي ضمن منه البعض بكلام مستقل موصول
يكون محذوف في الباقي ان دل ذلك العلم على خارج
بعض معين كذا يكون قطعا في جميع الباقي بل ظني يمكن
في الشبهة اما ان حجة فلان الصحابة والسلف اتفقوا
بالعمومات المخصوص من البعض بكلام تام موصول فتا
من غير تكبر فكان اجماعا ولان تناول الباقي بعد
التخصيص بان وجه العلم فيه انما هو باعتباره ولهذا
لو قال اكرم جميع بني نعيم ولاكرم فلانا وفلانا فترك
احدهم من عداها بعد عاصيا واما تكلمين الشبهة فتا
خروج بعض آخر من الباقي بتعليل ذلك المستقل
او الاصل في النصوص التعليل ولما نفع ههنا منه
واذا ادركت العلة فاحتمال الغير ثابت لما جاز تراحم العلم

كما كان لان ما يورث الشبهة
في منه المخرج وهو احتمال
التعليل منتف ههنا لا شائع
كون القياس ناسخا م

اي وان لم يعلم المخرج بالعلم المخرج
فالعلم قطعي في الجميع م

ولانا غير ذلك العلم اذ المجرول
لا يعارض المعلوم فينقض هو
في نفسه ويكون العام قطعا
في جميع ما يتناول ولا خارج
فلان لا اعتبار لاهتمام ظاهر
العبارة ووقع التخصيص في
في هذا القسم ايضا م

الشبهة
ان لم ينفى الاحتمال
في بعض النقطه وبقضي يمكن
اد

قوله وفي الكل ان لم يعلم وفيه نظر الظاهر انه ليس بحجة ان لم يعلم المخرج كما ذهب اليه الجمهور
 وخصه اقوال الاقوام في هذا المقام على ما كتب الاعلام انه لا نزاع في ان العام اذا قصر
 على بعض ما يتبادر بغير مستقل يكون حجة ان كان المخرج معلوما او لا يكون حجة ان لم يكن معلوما
 الا عند اليه ثور في رواية منه ان العام المخصوص ليس بحجة مطلقا خص بمقتضى او بمقتضى
 انشاء عن الباقي اولا وفي رواية منه ان العام المخصوص بكلام ليس بحجة الا في اخص المخصوص
 اذا كان المخرج معلوما كالسحر لكرسه وعبادته السحر جازي وحيث بان بان حجة فيما سواه
 مما جازي في البان على ما حكاه صاحب التحرير وصاحب التقرير واما اذا قصر كلامه على
 فعد الجمهور حجة فنية في الباقي ان علم المخرج والا فليس بحجة اصلا الى ان تبين المخرج وقيل حجة قطعية
 في الباقي ان علم والا فليس بحجة وعند فخر الاسلام حجة فنية في الباقي ان معلوما وفنية في الكل ان يكون
 وعند الشيخ اليه المصنف من وابن برهان من الشافعية حجة قطعية في الباقي ان معلوما وقطعية في الكل
 ان جملة وعند ابن عباد البصري ان كان العام مبنيا على حجة والا فلا وعند عبد الجبار ان لم يكن
 محكما قبل التخصيص حجة في الباقي والا فلا وعند البجلي ان خص بمقتضى ليس بحجة اصلا وعند بعض
 حجة في اقل الحجج وليس بحجة فيما توفيه به ههنا فحقه وان التخصيص يقع في الاخبار

قوله ان حَسَا اى العالم ظنى فى الباتى ان خص بالحس والعرف او نقصان بعض الاقوال
او زيادته لعدم اطلاع الحس على تفاصيل الاشياء ولا خلاف العرف والعادات
والمخفا، الزيادة والنقصان فلا يخلو من شبهة الا ان يعلم قدر المختص من قطعها
ان وجد فسادا رجدا اس المؤلف

كوله او عرفا الحرف على نوعين الاول قوله وهو ان يتعارف في الحق لفظ ارادة
معنى بحيث تبادر عند سماع ذلك المفعول واسطة ذلك التعارف كلفظ الدابة على القمار
او ذات القوائم الاربع والدرهم عند النقد الفالب وتخصيص العام به متفق عليه
ان لم يعلل اي حجب التعامل لامن حيث اللفظ كاللحم فانه لا يختص لفظا بالما كوله
انه حجب التعامل محض من به وتخصيص العام مختلف فيه فعد بعض اصحابنا يخص به

وَيُحْمَلُ فِي الْكَلِّ أَنْ لَمْ يَحْمَلْ أَوْ أَنْ حَمَلَهُ
نَحْوُ أَوْ تَبَيَّنَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ أَوْ عَسْرَةً
نَحْوُ لَا يَأْكُلُ رَأْسًا يَفْعُ عَلَى الْمُتَعَارَفِ

قوله يَفْعُ عَلَى الْمُتَعَارَفِ وَيُحْمَلُ بِهِ وَلَفْظُ الرَّاسِ أَنْ يَسْتَعْمَلَ
فِي رَأْسِ كُلِّ جَوَانٍ إِلَّا أَنَّهُ مَعْلُومٌ عَادَةً أَنَّهُ غَيْرُ رَأْسٍ بَلِ الْمُرَادُ الرَّأْسُ
الَّذِي يَفْعُ النَّهْلُ بِكِبَرِهِ فِي النَّابِرِ وَالْبَيْعُ مَثَلًا
وَإِخْتَارَهُ أَكْثَرُ الْمُتَأَخِّرِينَ وَهُوَ الظَّاهِرُ وَمِنْ بَعْضِ
مَنَّا وَالشَّافِعِيَّةُ لَا يُحْمَلُ بِهِ وَإِخْتَارَهُ صَدْرُ الْإِسْلَامِ حَيْثُ
قَالَ الْعَلَمُ بِمَرْفُوعِهِ إِلَى مَقَادِيرِهِ النَّاسُ قَوْلًا لَا فِعْلًا الْإِبْرَاهِيمُ
أَنَّهُ إِنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ لَحْمًا فَكُلَّ لَحْمٍ الْإِبْرَاهِيمُ يَحْتَسِبُ
وَإِنْ كَانَ النَّاسُ لَا يَأْكُلُونَ لَحْمَ الْإِبْرَاهِيمِ عَرَفَانَهُ قُلْنَا الْأَنْفَقُ
عَلَيْهِمْ لَحْمُ الْفَأْنِ بِمَحْضِهِ فِي اسْتِشْرَاحٍ وَقَصْرٍ لِأَمْرِ شَرْهٍ
الْعَلَمُ عَلَى لَحْمٍ إِذَا كَانَ الْعَادَةُ الْكَلْفُ فَوْجِبُ كَوْنِ الْعَرَفِ
الْعَلَمُ مَحْضًا كَالْقَدْرِ لِاتِّحَادِ الْمَوْجِبِ وَهُوَ التَّادِيرُ
بِمَحْضِهِ مِنَ الْهَلَاكِ الْفِعْلُ هَذَا كَلْفُ ظَاهِرِهِ أَنْ يَفْعُ الْعَلَمُ فَتَحْتَ طَبِيبٍ أَيْ ذَكَرَ الْعَرَفَ وَالْعَادَةَ وَأَنَّ

الْمَحْمَلُ فِي الْكَلِّ أَنْ لَمْ يَحْمَلْ أَوْ أَنْ حَمَلَهُ
نَحْوُ أَوْ تَبَيَّنَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ أَوْ عَسْرَةً
نَحْوُ لَا يَأْكُلُ رَأْسًا يَفْعُ عَلَى الْمُتَعَارَفِ
قوله يَفْعُ عَلَى الْمُتَعَارَفِ وَيُحْمَلُ بِهِ وَلَفْظُ الرَّاسِ أَنْ يَسْتَعْمَلَ
فِي رَأْسِ كُلِّ جَوَانٍ إِلَّا أَنَّهُ مَعْلُومٌ عَادَةً أَنَّهُ غَيْرُ رَأْسٍ بَلِ الْمُرَادُ الرَّأْسُ
الَّذِي يَفْعُ النَّهْلُ بِكِبَرِهِ فِي النَّابِرِ وَالْبَيْعُ مَثَلًا
وَإِخْتَارَهُ أَكْثَرُ الْمُتَأَخِّرِينَ وَهُوَ الظَّاهِرُ وَمِنْ بَعْضِ
مَنَّا وَالشَّافِعِيَّةُ لَا يُحْمَلُ بِهِ وَإِخْتَارَهُ صَدْرُ الْإِسْلَامِ حَيْثُ
قَالَ الْعَلَمُ بِمَرْفُوعِهِ إِلَى مَقَادِيرِهِ النَّاسُ قَوْلًا لَا فِعْلًا الْإِبْرَاهِيمُ
أَنَّهُ إِنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ لَحْمًا فَكُلَّ لَحْمٍ الْإِبْرَاهِيمُ يَحْتَسِبُ
وَإِنْ كَانَ النَّاسُ لَا يَأْكُلُونَ لَحْمَ الْإِبْرَاهِيمِ عَرَفَانَهُ قُلْنَا الْأَنْفَقُ
عَلَيْهِمْ لَحْمُ الْفَأْنِ بِمَحْضِهِ فِي اسْتِشْرَاحٍ وَقَصْرٍ لِأَمْرِ شَرْهٍ
الْعَلَمُ عَلَى لَحْمٍ إِذَا كَانَ الْعَادَةُ الْكَلْفُ فَوْجِبُ كَوْنِ الْعَرَفِ
الْعَلَمُ مَحْضًا كَالْقَدْرِ لِاتِّحَادِ الْمَوْجِبِ وَهُوَ التَّادِيرُ
بِمَحْضِهِ مِنَ الْهَلَاكِ الْفِعْلُ هَذَا كَلْفُ ظَاهِرِهِ أَنْ يَفْعُ الْعَلَمُ فَتَحْتَ طَبِيبٍ أَيْ ذَكَرَ الْعَرَفَ وَالْعَادَةَ وَأَنَّ

الْمَحْمَلُ فِي الْكَلِّ أَنْ لَمْ يَحْمَلْ أَوْ أَنْ حَمَلَهُ
نَحْوُ أَوْ تَبَيَّنَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ أَوْ عَسْرَةً
نَحْوُ لَا يَأْكُلُ رَأْسًا يَفْعُ عَلَى الْمُتَعَارَفِ
قوله يَفْعُ عَلَى الْمُتَعَارَفِ وَيُحْمَلُ بِهِ وَلَفْظُ الرَّاسِ أَنْ يَسْتَعْمَلَ
فِي رَأْسِ كُلِّ جَوَانٍ إِلَّا أَنَّهُ مَعْلُومٌ عَادَةً أَنَّهُ غَيْرُ رَأْسٍ بَلِ الْمُرَادُ الرَّأْسُ
الَّذِي يَفْعُ النَّهْلُ بِكِبَرِهِ فِي النَّابِرِ وَالْبَيْعُ مَثَلًا
وَإِخْتَارَهُ أَكْثَرُ الْمُتَأَخِّرِينَ وَهُوَ الظَّاهِرُ وَمِنْ بَعْضِ
مَنَّا وَالشَّافِعِيَّةُ لَا يُحْمَلُ بِهِ وَإِخْتَارَهُ صَدْرُ الْإِسْلَامِ حَيْثُ
قَالَ الْعَلَمُ بِمَرْفُوعِهِ إِلَى مَقَادِيرِهِ النَّاسُ قَوْلًا لَا فِعْلًا الْإِبْرَاهِيمُ
أَنَّهُ إِنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ لَحْمًا فَكُلَّ لَحْمٍ الْإِبْرَاهِيمُ يَحْتَسِبُ
وَإِنْ كَانَ النَّاسُ لَا يَأْكُلُونَ لَحْمَ الْإِبْرَاهِيمِ عَرَفَانَهُ قُلْنَا الْأَنْفَقُ
عَلَيْهِمْ لَحْمُ الْفَأْنِ بِمَحْضِهِ فِي اسْتِشْرَاحٍ وَقَصْرٍ لِأَمْرِ شَرْهٍ
الْعَلَمُ عَلَى لَحْمٍ إِذَا كَانَ الْعَادَةُ الْكَلْفُ فَوْجِبُ كَوْنِ الْعَرَفِ
الْعَلَمُ مَحْضًا كَالْقَدْرِ لِاتِّحَادِ الْمَوْجِبِ وَهُوَ التَّادِيرُ
بِمَحْضِهِ مِنَ الْهَلَاكِ الْفِعْلُ هَذَا كَلْفُ ظَاهِرِهِ أَنْ يَفْعُ الْعَلَمُ فَتَحْتَ طَبِيبٍ أَيْ ذَكَرَ الْعَرَفَ وَالْعَادَةَ وَأَنَّ

من حيث معنى اللفظ نقصان
المعنى الذي من انباء عن كماله
مادة اللفظ في بعض افراد
اللفظ العام فيكون اولي به
الاخر فيخص به م

وكما له ما انباء مادة اللفظ
فيكون اللفظ اولي
بالبعض الاخر فيخص به م

ولكن في ان اتفق كل منهما
وحسب وج بعض مجبول القول
ما يشاء له صاحب القول
وهذا القول ما ذكره صاحب
الميزان تبعاً لما في المعنى في
الحس وحمل قوله وقيل على قول
من قال ان العام المخصوص
بمعنى مستقل معلوم المخرج قطعي في
الباقي ربط القول ان كان كلاماً
مستقلاً بعيداً

او نقصان بعض اللفظ
لي حر او زيادته نحو لا يأكل فاكهة
وقيل دليل قطعي ان المخرج معلوماً

ولا ينبغي له لا يقع على الغيب والربط والراعي عند
التي حسيته زعمه لا بد تعالى لان كلمة منها وان كان
فاكتة لغة الا ان فيه معنى زائد على التكلفة اي
التلذذ والتعمق المبني عن السببية والقصور في
المقصود الاصل من المأكولات وذلك المعنى الزائد
العندانية وقوام البدن به وبعضهم قالوا انه صك
للغذاء والدواء والتعمق ايضا فيكون هذه الزيادة
موجبة لنقصان معنى التكلفة فلما ناول اسم
الفاكهة عين الاطلاق وهو مخرج في ان التخصيص هنا
لغة النقصان ولا ينبغي ما فيه من ان كتاب لا حاجة له

لا يقع على
المكان
نقصان اللفظ

لا يقع على
المكان
نقصان اللفظ

والتخصيص بالنسبة كنبته طعام دون طعام في نحو

قوله ^{الذي هو المراد بالنبته} ان اكلت طعاما فكذا ليس بصحيح

في ظاهر المذهب مطلقا وصحيحا

عند ابي يوسف وقضاء ايضا عند

الخصاف وتخصيص العام باسباب

النزول واسباب الورد وليس بجائز

قال صاحب الاشارة تخصيص العام بالنسبة مقبول

ديانة لا قضاء وعند الخصاف بيع قضاء ايضا فلو
قال كل امرأة اتزوجها فوطا لي ثم قال نويت
من بدة كذا لم يصح في ظاهر المذهب خلافا
للخصاف وما قاله الخصاف مخلص لمن خلف ظاهرا

لا يترك موجب البينة من
غير موجب يعتقد وعمل
بالكوت عنه مع ترك
العمل بالمقصود ولا يفتي فساد
م

قال شمس الائمة اكلوا في الخصال
رجل كبير يجوز ان يغتسل
به

المذهب في دفع شبهة انما هو في تخصيص
كراهة الوالد لجدته ثم قال ولا يميم
بالنسبة فمأواه الله انتهى

ثم عند كون الباس في نظائنا يخص

بجز الواحد ولو مفصلاً وبالقياس

وان لم يجز ابتداء القطعة

العام الموقوف للمدح او الذم هل هو باق عموم اولاً
قبل نعم

لان تخصيص الظني بيان تفسير لا بيان تغيير كتحصيل القطعة
والظني يفسر بالظني كجز الواحد والقياس دلالة
في كون المفسر متراجها بخلاف المفسر فان اذا
انفصل يكون ناسخاً لا مغيراً ولهذا شرط في
المخصص المغير وهو المخصص ابتداء المقارنة
والا اتصال كما سبق من الملوك

الذي كان العام فيه
الظن انما هو

انما انقطع العام بحسب البنية اذا كانت
في نفس الموضع او انما في غير
حسب الاستعمال في كل عام
بحسب الحكم في جميع شؤنا ولا
فثبت به الحكم بعدم سريان
العام في ما لا يرد عليه خلافاً فيه
للمدح او الذم او لا نعم

بمع لا عام بصيغة وضع لا مضافة
بين المدح والذم وبين التعيين كثبت
انهم جميعاً في الحكم كالتعاطي في قوله
فالاولى من ذلك انما هو
نحوه او ما ملكت يمينه
مع كونه موقفاً للمدح وبغير نظر

اي في عدم وليس في شي من
الاتفاق بل الأكثر على خلاف
من ما خرج به غير واحد من
المحققين كالقاضي في عقد
وغیره وقيل يتوقف
الشيء ان يبين الحال لا يبعد
ان يرجح هذا القول الثاني

فانهم

بم بل ينزع الذي لم يبين لولا
يغير هو على عموم ويقتصر
على ما سبق له ما علم من
المعارض يحصل الموت والمقصود هو
الاشارة الى قوة عموم ما ليس
مسوقا لها عن عموم ما سبق لها
لا بيان موافق عموم على التفسير
فكان حال هو باق على عموم
كالعام الذي لم يبين له غيره
اذا عارض عام آخر غير مسوق لا يتم
فائدة قال الناجي ابن السكيت
المسئلة مقصورة على ما سبق لها
بل هو عامة في كل ما سبق لغرض
استمر

وقبل لا حتى ادعى الاتفاق فيه

والاصح نعم ان لم يعارضه عام آخر

لم يبق له والآفة

اي لا يتم لان الكلام سبق للمدعي او الذم وقد شاع
وعمد فيها التجوز والتوسع وان يذكر العام بلا ارادة
العموم مخالفة او عسرا او وهو مردى عن التنازع
وانت تعلم ان كثرة وقوع التجوز فيها بناء على الترتيب
لا يقتضي التجوز وعدم التقييم عند انتفاها ولا يخرج
الحفظ عن صفة العموم والخصيصة لا يقال قصد
المدعي او الذم بناء على قصد العموم لانا نقول من اين
ذلك بل التقييم يقع في الغرض منها ولو سلم فاشك
في عدم منافات العموم لها بل المبالغة
يحصل بكل منهما وقد يقال مني النزاع ان الدلالة بل يغير

والتم اذا لم يبين شي من الاتفاق من وجوب ما يقتضيه الكلام

فان لم يبين شي من الاتفاق من وجوب ما يقتضيه الكلام

من العموم والارادة او لا

واعلم ان العام المراد منه المخصوص
غير العام المخصوص لان الاول لا يراد
فيه شمول الجميع لامن جهة تناو
اللفظ ولامن جهة الحكم واثنا في براد فيه
الشمول في اللفظ لاني الحكم ولان الاول
مجاز اتفاقا واثنا في احوال

على ما سبق و هذان الفرقان مذكور في الدين السكت
حيث قال ان المراد به المخصوص هو العام اذا اطلق
به بعض ما يماوله وهو لفظ مستعمل في بعض مدلوله
والذي يظهر انه مجاز قطعا بلا خلاف والمخصوص العام
اذا اراد به معناه مخرجاً منه بعض افراده فالارادة
فيه ارادة الاخراج وفي الاول ارادة الاستعمال ولا يشترط

المراد من
بين اهل البيان
فكره العام و ارادة المخصص
دو اللفظ
بعض من بعض

الارادة و المخصص هو محل خلاف
حيث قد قيل ان
المخصص هو الذي
يقتضي به فاعلم ان

فان دربنه لفظیه و انما قد تمکلت
عنه ذکره البقیه و تبعه
السیوطی کاتبه البکریه فی الغریبین
الاولین کتبه علی طاهره
مشکل اذ سر بنیه اثانی
قد تكون عقیده محضه کفر بنیه
الاول و سر بنیه الاول هو کون
لفظیه و نحو ما کان فی وان
جواز الانفکاک فی اثانی
لیس علی الحلقه م

ولان سر بنیه الاول عقیده و لا یتکلف عنه
بجملات الثانی ولان الاول یراد به

الواحد اتفاقاً و الثانی فی خلاف

نحو قوله تعالى قال لهم الناس العالم
هو نعیم بن مسعود

الاجتهاد فی الامتصاص و امرای من خرافه و کلمه النجوز
فی ما ذکره السیوطی بنام الواحد مقام الکثیر فی ضبط
المؤمنین عن طاعات ایه فی بیان و لا یجوز ان یقال
ان الاول یعنی سر بنیه عقیده التردم و یستدل علیها و ان
ان فی وان الاول یقع فی اللفظ الذی
ورد علی الاستغراق کجوان مراداً منه الانسان
فی قولنا کل حیوان لامن حیث کونه مستغرقاً بل مجرد
مفهومه الذی اذا دخل علیه ما یفید الاستغراق یكون

ولان الاول یراد به
الواحد اتفاقاً و الثانی
فی خلاف

استغراقاً بخلاف الثانی
الخصوس مع کونه مخصوصاً

تمت

العالم الباس في مطلقا مجاز عند الجمهور
في اللغة

من الاشعة والمقرن وانشاره بعض من كهاب
البرج والخرير والبعض الهندى وابن الحجاب
والبعض دس قالا اولوكان حقيقة في الباس
كما كان حقيقة في النظر كان مشتركا بينهما والهم متف
لان فيه ترجيح الاشتراك على التجوز ولانه لو اشترك
لم يكن ظاهرا هو الموم والاستفراق وكما من فيه
ولما بنا ان الشخص انما يفهم بغيره كسائر انواع المجاز
فيكون مجازا كذلك والى جواب عن الاول انما لان
ان العام بعد التخصيص يراى به خصوص الباس
حتى يكون معنى آخر ديزم من عدم مجازية الاشتراك
انما لانهم ولو لم ارادة الباس في فلان لم لو كان حقيقة
فهو لان مشترك لفظا وانما يلزم لو كان ذلك بوضع
ثان والاستعمال ثمن واما لو كان ارادة الباس
بالاستعمال الاول الطارئة عليه عدم ارادة البعض

بما هو المشهور

اشي من الجمع فلا يلزم ذلك ومن اننا في ان كون الشخص محددا بالقرينة
انما هو جيب كونه مجازا في الاستعمال في التخصيص من حيث هو دانا كالمش
العام في صفة الاول وطمى عليه مدم ارادة البعض في مجازية ذلك بوضع
مفصلا على الباس في طارئة كونه مجازا في الباس في استعماله في الجمع
انما هو

والا فحقیقہ کے منتہی التخصیص

وكان هذا الفاعل زعم ان هذا الاختلاف مني على الاختلاف
في اشراط الاستغراق في العام وان منتہی التخصیص
ابا مع يقرب الى مدلول العام اولئک علی الاطلاق
وکلما لا یقول علیہ بل الحق انه خلاف مبتدا اذا
کثر شرطی الاستغراق ایضا علی ان حقیقہ وان
منتہی التخصیص بس ذکر علی الاطلاق کما سیبی و قال
اهم المحرمین وبعض منت حقیقہ فی ناوله و مجاز
فی الاقتصار علیہ و قال القاضي عبد الجبار
حقیقہ ان کان بشرط او صفة لا استثناء و غیره
و قال القاضي حقیقہ ان کان بشرط او استثناء
لا صفة و غیره و قبل حقیقہ ان خص برلیل لفظی انصر
او انفسل و الا فجاز و قال ابو الحسن البصری حقیقہ
ان غیر مستقل و مجاز ان مستقل من عقل و سمع و هو
مختار الایم فخر الدین الرازی و کثیر من المتأخرین

والا فحقیقہ کے منتہی التخصیص

والحقیقہ

والحقیقة نقولوا عن ابي بكر الرارسي احمد المصنف
 منا حقيقة ان كان البا نفي جمعا مطلقا والا فمجازا والممكنة
 والثابتة نقولوا انه حقيقة ان البا نفي غير منحصر
 اى كثرته يفسر العلم بغيرها والا فمجازا فان قلت
 ما فائدة الخلاف قلت ذكرها فيها وجوها الاول ما نقله
 شمس الأئمة عن الكرخي من قال بانه حقيقة بصحة
 الاستدلال ومن قال بانه مجاز لم يقل بصحة الاستدلال
 لان المخصص يجعله مجازا فلو بقي محسوسا في الباقي كان
 حقيقة ولا وجه للجمع بين الحقيقة والمجاز في لفظ واحد
 الا ان يكون اخص المخصوص معلوما فيكون ثابتا بكونه
 منضاه انتهي وفيه شبهة الثاني قريب منه وهو
 ما قاله تاج الدين والعراشي ان من قال حقيقة
 اجمع به في الباقي جزما ومن قال بخلافه
 اختلفوا في الاجتهاد به والمحققون على الاجتهاد
 به ايضا وفيه نظر الثالث ما قيل ثمة اختلاف
 صحة الاستدلال بهوم الباقي وفيه ايضا نظر ولا بعد ان ذلك

الحكم بالحق في الباقي من فائدة الحكم
 بحقيقة مجاز التميز عن الباقي
 الحكم بالمجاز ويظهر ذلك في موارد الاستعمال

وتموعن الاكثر جمع بضرب
اسلے مدلول العام وقيل ثلثة

التي انتهى التخصيص الى الغاية التي
بجوز ان ينتهي اليها التخصيص
ولا يجوز ان يتجاوزها

كأبي الحسين البصري والمام
الحرمين والرازي وكثير
اصحاب الشافعي
م

قالوا العام كالجعم في افادة
الاشارة على تجاوز تخصيصه
الجعم وهو ثلثة م

قد فرد بما فوق النصف كن لا يمكن الاطلاق عليه
الا فيما يعلم عدد اشياء العام وفرد بعضهم
بجوز غير محصور وعلى هذا لا يفرق بين
بما ذهب اليه البعض وصح فخر الدين الرازي
والبيضاوي من ان انتهى التخصيص بسبع غير محصور
وقد قال تغايرهما صاحب جمع الجوامع قالوا لو
قلت كل من في المدينة ولم يقل الا ثلثة
او قال اردت ثلثة عد لا غيب او مخطا قلت
ولم سلم فانما بعد في العرف لان في اللغة واللام
في التثنية لغة وبعد ذلك فالدليل
لا يقوم في غير المستقل فلا تقرب اليه

اللفظ بمعنى كالرجال والنساء
او بمعنى فقط كالرطب
والقوم

١ وثلاثة في الجمع ان يستقل وقيل

٢ اشان ان يستقل وفي المفرد

كلاما اذ فيه لان الثلاثة اقل الجمع فالتخصيص بالمستقل
ال لى مادونها يخرج اللفظ عن الدلالة على الجمع
فيصير ازاله وتبدلا وان الثلاثة للجمع كالواحد
للمفرد فكما كان منتهى التخصيص للمفرد الواحد يكون
في الجمع الثلاثة وان التخصيص بالمستقبل انما يخرج
العموم والعموم عارض باللام ونحوه فلا بد ان يبقى
ما ثبت بنفس الصيغة وهو الثلاثة لانها اذنا
على ما نص عليه محمد في مواضع من كتابه وهو قول
عثمان وابن عباس واكثر الصحابة والابن حنيفة
والشافعية واكثر الفقهاء وائمة الفقهاء رضي الله عنهم
عنهم وقال عمرو بن دينار وما لك وبعض الشافعية اقل
الجمع اثنان وعلى هذا القول قوله وقيل اثنان م
١٩ ولا يطلب ادلة الخصمين من الكشف الكبير والصغير

والنوع

١٩ والتوضيح والتلويح وغيرهما من المبسوطات
 فان قلت اجمع على ما تنق عليه كلمات النجاة على
 ضربين جمع القلة واقله الشئ واكثره العشرة
 وجمع الكثرة واقله ما فوق العشرة ولا نهاية لاكثره فخطأ
 هذا ينبغي ان يكون منتهى التخصيص في اجمع الكثرة
 السادس عشر فلما يتم ما ذكر على اطلاقه اوجب
 بانهم لم يعرفوا بينها في هذا المقام فدل بظاهره
 على ان التفرقة بينهما انما هي في جانب الزيادة
 بمعنى ان جمع القلة مختص بالعشرة فما دونها وجمع
 الكثرة غير مختص وقال صاحب الطلوع هذا ادق
 بالاستتمالات وان صرح بخلافه وكثير من التفات
 ورد بانه قد فسق بينهما اهل العربية بالطريق المذكور
 في السؤال ولا شك ان الاصول مستند من العربية
 فكيف يستقيم المخالف لما تقر فيها والاصوب
 ما اشار اليه اكثر من المحققين من انهم لم ينكروا الفرق
 بينها لكن بنوا كلامهم على ما يستفاد من القرآن والعرف
 واهل العربية ايضا معترفون به وبيان انه مطع نظرهم

الاجماع على ما
 الاثر من حيث
 بها الاحكام والاشك ان ينبغي
 اكثر الاحكام والعرف في انما
 لا يجوز الادخال في لغة الجواز وبها
 ربما يكون مبرور ملحق بالجواز وبها
 العبد من نظر والاصول
 الوضع وانما قال الامام احمد من كلام
 النجاة في اجمع الكثرة وكلام
 الاصول في اجمع العشرة
 فكلمات الاصول ايتية على
 اس المولى

والطائفة كالمفرد ^{مسألة}

العموم من عوارض الالفاظ ^{حقيقة} _{على ان يكون}

فإذا قيل لفظ هم صدق على سبيل
الحقيقة وبسبب المراد وصف
اللفظ به مجرداً من المعنى بل
باعتبار معناه المتضمن للكثير الغير
المحمود وهذا مما لا ينبغي
ان يردود واما انه اطلاق المعنى
على الحقيقة او لا اختلف
فيه م

^١
أي منهي التخصيص المستقل في المفرد العام الواحد
فيجوز اليه لانه لا يخرج لذلك عن الدلالة على المفرد الذي
هو اصل وضع المفرد هذا الذي ذكره المصنف ذكره
صاحب التبيين من تبعه كصاحب المرات نظام من
فخر الاسم واتباعه وقال المحقق النجفي في كشف
المنار اعلم ان بخصوص يصح ان يبنى الواحد فيهما
جس سواد كان منه دأ صيغة كالرجل والمرأة او
كالعبد والنساء والطائفة بحمل بخصوص لواحد
لأمر انها صارت جنساً واما الجمع صيغة وممكن كعب
ونساء أو مضي لا صيغة كرهط وقوم فيعمل بخصوص إلى
الثلاثة انتهى بعبارة وهذا تخرج منه بان الجمع ادنا
عامة استغراقاً بان يفرقت بالهم فتنهي تخصيص الواحد
وإذا كان عاماً مجرداً انتظام جمع من المسببات ^{١٨}

١٨. ان يكون منكروفتي تخصيص التثنية ومن ثم
 قال صاحب الخبر منها وهو مطلقا على ما اخاره
 الحقيقة وما قيل الا واحد فيما هو جنس والتثنية فيما هو
 جمع فمرا دسم الجمع المنكر صريح به وبارادة نحو
 الرجل والعبيد والنساء والطائفة بجنس
 وهو معظم العالم الاستغراق وفيه الكلام واما الجمع
 المنكر فمن الخاص خصوص جنس حقيقة في كل مرتبة
 ثنية او اكثر لانها ما صدقته كرجل في فرد زبد
 وغيره ولم سلم فمفهومه لا يقبل حكم التثنية اذ لا يقبل
 التخصيص كعموم المعنى والمفهوم على قبل انتهى وحاصل
 ان منى تخصيص العام القابل له بالمتصل هو الواحد
 عند الحقيقة سواء كان ذلك العام على صيغة الافراد
 كالرجل او على صيغة الجمع كالعبيد فافكر ووجه
 هذا المذهب الذي اختاره المصنف من الحقيقة وتناول
 كلامهم الدال عليه والكلام يحتاج الى التحيز لانه ان كان
 العام حقيقة في ابائى كما هو مذهب جمهور الحقيقة

قوله كما لم يرد
 في الاطلاق
 في الواحد
 في نحو تخصيص اليه
 قال ابن عباس
 في جملة
 من الصحابة
 رضى الله عنهم
 في قوله
 فلو لا نفر من
 كل قبيلة
 طائفة
 انها لو اريد
 فصاروا ههنا
 مذهب آخر
 ذكره ابن الجوزي
 ومن بعده وهو
 انه ان كان التخصيص
 بالاستثناء اذ لا
 يجوز الى واحد
 وان بغير ما من
 المتصل كالصفة
 يجوز الى اثنين

على ان الاستغراق
 اجمع بطريق الاستغراق
 اجماعا ليس انما يجزى
 ما قيل ان الاستغراق اجماعا
 انما في من الاستغراق ان كان
 في اجمع الاستغراق انما هو مذهب
 في اجماع الاستغراق انما هو مذهب
 مجازا انما في اجماع الاستغراق انما هو مذهب
 بعضهم انما في اجماع الاستغراق انما هو مذهب
 استغراق كل العام الاستغراق
 المفرد فثبت انما هو مذهب
 مطلقا الواحد باننى خالص
 مطلقا تبادا باننى خالص
 عن الاستغراق لا بين ولا بين
 اجمع الاستغراق لا بين ولا بين
 من جمع وانما هو مذهب
 من نكرهم غير ثابت
 ان الموصوف

قوله كما لم يرد
 في الاطلاق
 في الواحد
 في نحو تخصيص اليه
 قال ابن عباس
 في جملة
 من الصحابة
 رضى الله عنهم
 في قوله
 فلو لا نفر من
 كل قبيلة
 طائفة
 انها لو اريد
 فصاروا ههنا
 مذهب آخر
 ذكره ابن الجوزي
 ومن بعده وهو
 انه ان كان التخصيص
 بالاستثناء اذ لا
 يجوز الى واحد
 وان بغير ما من
 المتصل كالصفة
 يجوز الى اثنين

قوله كما لم يرد
 في الاطلاق
 في الواحد
 في نحو تخصيص اليه
 قال ابن عباس
 في جملة
 من الصحابة
 رضى الله عنهم
 في قوله
 فلو لا نفر من
 كل قبيلة
 طائفة
 انها لو اريد
 فصاروا ههنا
 مذهب آخر
 ذكره ابن الجوزي
 ومن بعده وهو
 انه ان كان التخصيص
 بالاستثناء اذ لا
 يجوز الى واحد
 وان بغير ما من
 المتصل كالصفة
 يجوز الى اثنين

او بجهة وهو النومية والجمعة لكونها مسجعا الواحد يدخل ان يكون
 ولما لم يكن الطائفة كانت علامة الجماعة من ذي المعينان وقيل الطائفة

اسم للجماعة بطوف بالشيء ويحيط به واقلة اثنان او
 ثلثة وقيل الطائفة الفرقة التي يمكن ان يكون
 حلقة واقلة ثلثة او اربعة وهي صفة غالبية كانت
 الجماعة الحافة حول الشيء ورذبان صبا والاحاطة وحكمة
 فيها بعيد عن اللغة لا التطرف والطوف من الدور
 والشيء حول الشيء لامن الكون حلقته قال الرازي
 الاصغها في مفردات القرآن الطائفة
 من الناس جماعة منهم ومن الشيء القطعة منه
 وقال بعض منهم قد يقع على الواحد فصاعدا وعلى
 ذلك قوله تعالى وان طائفتان من المؤمنين
 وقوله اذ هممت طائفتان فالتائفة اذا اريد بها
 الجمع فجمع طائفتان واذا اريد بها الواحد فيصح
 ان يكون جمعا وسكنه به عن الواحد
 ويصح ان يجعل كرواية وعلامته ونحو ذلك

مسلم

وقبل من عوارض المعاني

كذلك في الأصح ومجازا عند بعض

على ان يكون حقيقة
كان من عوارض الالفاظ
م

على ان يكون مشتركا معنويا لا لفظيا قالوا العموم

حقيقة في شمول امر المتعدد فكما صح في الالفاظ

باعتبار شموله للمتعدد بحسب الوضع يقع في المعاني

باعتبار شموله معنى لأمور متعددة بالتحقق فيها عموم

المطر والنخس والقحط للبلاء يقال عم المطر وعم النخس

وعم القحط واورد عليه بان العام لابد ان يكون

امرا واحدا شاملا للمتعدد وشمول المطر ونحوه ليس

كذلك اذ الموجود في كل مكان غير الموجود في

مكان آخر وانما هو اسم اذن من المطر واجب

باتنا لانعلم انه يعتبر في اللفظ في العموم هذا القيد

بل يكفي الشمول سواء كان هناك امرا واحدا او لم يكن
ولو سلمنا العموم بذلك المعنى ثابت في مثل صوت

تسمه طائفة اى في كونه
مسموعا لاسم وهو امر واحد
يعلم وكذلك المعاني الكلية
تصور بعوم محسب الاتحاد التي
تحتها م

وھنا قول آخر بعد دہوانہ من عوارض الالفاظ
 الموضوعۃ بازاء الاعیان دون الموضوعۃ
 بازاء المعانی و مثل هذا حکم بحسب الاستد
 لہ ثم نقول الذی یظهر من دلیل الفرقۃ الاولی
 ان یکون النزاع فی ان العموم بحسب اللغۃ
 بل یطلق علی الالفاظ والمعانی اولاً و یسر
 من دلیفۃ الاصولۃ ولا تعلق لغرضہم بل ہو
 امر لغوی یعلم بالرجوع الی اہل اللغۃ و استعمال
 و لہذا ترى الاصولیین فی ان المعنی بل یکون عاماً
 لم یعرفوا العام بما کتب فی کتب اللغۃ بل خبروا
 واصطلاحاً علی معنی آخر و انما النزاع بین الاموین
 فی ان المعنی بل یکون عاماً بعضی انہ یصح تخصیصہ
 و یجرب علیہ احکام العام المذكورۃ فی کتبہم
 کما فی الالفاظ العائدۃ ام لا و ظاہر
 ان دلیہم لا یتیم جنسہ کما لا یتخفى و قبل
 النزاع لفظی اس المؤلف

حيث لا عهد او بمغناه فقط وهو
اما يتناول المجموع بشرط الاجتماع

تو لا عهد خارجا اي بجميع المرف باحد من اللفاظ
العموم دال عليه اذا تجرد عن القرائن عند عدم
تقدم ذكره وذلك لان الاصل عند الاموال
في اللام ولونه اجمع هو العهد الخارج مجي لانه
حقيقة التعيين والتبصر الموضوع له اللام ثم الاستفراق
لان الحكم على نفس الحقيقة والمأهية بدون الاعتبار
الاستفراق قبل جرائه باب الاحكام واما العهد
الذي هي فتوف على قوته البعثة فالاستفراق
هو المفهوم عند الاطلاق حيث لا عهد يكون عاما
كذا في الحاشية والاضافة بعد الاستفراق
كالام حيث لا عهد يكون عاما كذلك ونا
ايضا اما بالقطع ان العلماء لم يزلوا يستدلون
بمثل يوصيكم الله في اولادكم على توريت الاولاد

ان يكون اللفظ
مفردا
ان يكون
مفاه لا قضاء العموم
المعنى
اي العام بمغناه فقط
ما في التلويح وغيره

على العموم ومنه قوله عليه السلام قولنا في الشهادتين
 السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فانكم
 اذا قلتم ذلك فقد سلمتم على كل عبد الله صالح في
 السماء والارض ومنه احتجاج ابي بكر رضي الله عنه
 بعوم حديث الأئمة من قولهم على الانصار عند
 قول الانصار ثنا اميرنا امير وقبول الرذم العموم
 محل الاجماع وامثال ذلك فاعتد ولم يقع
 الانكار من احد فانفرد الاجماع على عموم ذلك
 لفظ ولهذا قد صح الاستثناء من بلائمة والاستثناء
 في مثل معيار العموم لان المستثنى منه في الاستثناء
 المتصل يجب ان يشمل المستثنى بحسب الدلالة
 لكون الاستثناء لاخرجه او منه من الدخول تحت
 الحكم فاذا كان الاستثناء من المتعدد الغير المحصور كما
 في ههنا فلا بد من استغراقه ليثبت تناول المستثنى
 وغيره فيصح الاستثناء وههنا ابحاث فيه فلهذا
 اخران احدهما وبه قال ابو الحسن انه لا يفيد العموم

بل الجنس مطلقا اختل العهد
 اولا وعنه الما ز ر
 لابي حامد الاسفرائيني
 وبه قال امام الحرمين اذا جعل
 الجنس والعهد ولم يعم الدليل
 على احدهما فهو محمل محصل
 اس المولف

نحو من دخل هذا الحصن فله كذا ^١ او ^٢

سبيل البديل اي منفردا فقط نحو من

دخل هذا الحصن فله كذا وعند الشين

ان ما حكمه او لا خاص قيل هو المحار ^١

فلو دخل واحد فقط يستحق نقلا
نأما ولو دخل جماعة مع
او متتابعين يستحق كل واحد
نقلأما ايضا م

٢ بان لا يتعلق الحكم بكل واحد شرط
الافراد وعدم التعلق باحد
احده م

٣ فلو دخل واحد منفردا يستحق
النقل ان لم يولد دخل جماعة
معالم يستحقون انشا ولو دخلوا
متتابعين لم يستحقه الا الواحد
السابق م

٤ اي لفظ اولاً م
فلا عموم لان الاول اسم لفرد
سابق غير مسبوق فحق دخله
تبين ذلك الفرد ولا يتناول
غيره فلا يعم م

١ وقد يقال خصوصه بعارض القيد لا بنا في كونه عا
باصول كالعام المخصوص بخصوص الصفه ونحوها ولا نزاع في
هذه المسئلة بل القولان من النتائج ناظر الى ان
الاعتبار بين التحقق ان لفظه كل ومجموع
ومن ونحوها عام ومضافه فخص بعبود عارضه
كما يبين دخل هذا الحصن اليوم وحده قبل كل احد
وقد علم في العلوم الحقيقة ان المخصوص بحسب
الوجود لا ينافي في العموم بحسب المفهوم كما قالوا في قيد
الكل بالكل لا يفيد الجزئية بل الوحدة بحسب الوجود خارج

ان قيل كل من دخل هذا الحصن فله كذا

ان قيل كل من دخل هذا الحصن فله كذا بحسب الوضع والعموم وانما بحسب
الوضع والقيود والوجود فاقابل

ومن العام المفرد المعروف باللام
او الاضافة حيث لا عمل ايضا
فارجوا

اي كما يجمع المرف باحدهما واعلم انه عدس في كثير
من الكتب يجمع المضاف من العموم كما يجمع الملتصق بالعام
ولم يعد المفرد المضاف كما وقع في التحرير
حيث قال اسما الشطر والموصولات والمفرد
الملتصق بالعام والذكورة المنفية والجمع والاضافة
موضوعة للمفرد حتى قال الصفي الهندي لم يبقوا
في الاضافة في المفرد لكن مقتضى النوبة بين الاضافة
ولام التعريف في الجمع ان يكون كذلك في
المفرد وان زاده الرز كنهه بانه قد صرح بالنوبة
في المفرد ايضا جماعة والجميع كون المفرد عام
بالاضافة كما ذكره المصنف حتى قال اللام الرازي
في الحصول ان المفرد المعروف بالعام فلاضافة
عنده ادل على العموم من اللام على ما في البعث وغيره

الاضافة للمفرد
المفرد المعروف بالعام
الجمع

نحو لا تزوج النساء والكثرة المنسية
 حقيقته أو حكما كما في بيان النفي
 والاستفهام الانكاري والشرط المثبت
 عند قصد المنع

قوله الكثرة المنسية بان يشبه عليها حكم النفي نحو ما اخذ
 بأشياء النفي نحو ما اخذ قائما أو بأشياء
 عاكها نحو ما قام احد وسواء كان النسي ما او
 لم اولما اولن او ليس او غير ما فيلزم العموم في كل
 ذلك لتبادره منها وبعض الاستثناء ولان
 استثناء الجنس او فرد مبهم لا يكون الا بانقضاء كل
 فرد فيعم هذا ما قاله النفي وجزءه عموم ضروري لا
 باعتبار صيغة الاسم لا يقال فلا يكون عمومها ضعيفا
 وقد اخذ الوضع في مفهومه لانا نقول الوضع
 عم من الشخص والنوع وقد ثبت من استقامتهم

قوله لا تزوج النساء
 حيث ثبتت في خروج النكاح
 اذا ان عوى الاستثناء في ما ثبت
 فلا يكون دليلا فيسبب بعض نساء
 ايضا لا تزوج حقيقته كلام العبيد
 بنصفه لا يمكن عدم تزوج جميع
 النساء ونبيل لا يكون نصا او ثابتا
 فوجبا فيجب تحقيقه بالنسبة
 الا بالبنية وان كان حقيقته فيه
 فصار كانه نوسا المجاز ومنها
 حيث تبهر من الكوثر

۱۵
 اکثرہ المنقہ عموم النفی عن کثیر غیر محصور احتیاج
 الی تفسیر نہ و ہذا بحصل الوضع التوسعی قبل دلوہ
 دلالتہا علی العموم بطریق التروم عند الحقیقۃ نہ
 التحصیل بالنبیۃ عنہم فلو نوحی معیتنا لم یصح فیہ
 نظر قبیلہ دلالتہا علی العموم فہاں احدا
 نص فی ذلک دہوا اذا کان مستغنی عنی بنفس
 فقط نحو ما فی الذاریہ راوا حد اذا لم یکن ہمزۃ
 مبدلۃ من واو واما اذا بنیت علی الفتح لزم کما یست
 لا انتہی نفی الجنس نحو لا آله الا اللہ و ما دخل علیہا
 من نحو ما جائس من احد فان ذلک نص فی عموم
 النفی بخلاف کلن بل استفید العموم من لفظہ من
 ادکان مستغاد من النفی و دخلت لفظہ من لثا کیدۃ
 او تنصیصہ و البصر جوائثا نے و ہونذہب الاکثرین
 وقال العراستہ بالاول حتی لو لم یصحہا لفظہ من لم
 تکن للعموم و ثانیہا ظنیہ و ہونہا سوی ما ذکر نخج
 لا رجل فی الذاریہ بالرفع فانه یجوز ان یقال یصل

۹
 بل ارجحان و قبل لا نفی
 اذا بنیت علی الفتح و یکن
 انہا للعموم نے اکما لکن الا
 انہا نص نے احد ہما ظنیہ لا
 و قول ابجر جائس و لزم حشر
 انہا نے حالۃ الاحزاب
 یست للعموم محمول علی انہا
 یست نصافیہ کا صرح بغیر
 واحد منہم ان اللہ

نحو ان شربت خمر انكدر لا اكل نحو
ان قلت حرياً فقلت كذا

لا عموم
اصدا من
فان قلت
م

لن من الشرط فانه وان كان خاصاً بصورة
كذلك عام بمضاه اذ مضاه لا تشرى خمر اصلاً
لان الشرط في مثل للذين على تحقيق نقض
مضمون الشرط فاذا كان الشرط مثبتاً يكون الكثرة
فيه خاصاً بقيد الايجاب الجزئي فيجب
ان يكون جانب النقيض للعدم والسلب الكلي
بخلاف الشرط النفي فان الكثرة فيه عام بقيد
السلب الكلي فيجب ان يكون في جانب
النقيض للمخصوص والايجاب الجزئي
اي لا يكون الشرط المثبت من الكثرة المثبتة حكماً
عند فسخه من الشرط م

والموصوفة بصفة عامة أي من العام التكررة

والمراد بعموم الصفة كما نص به صاحب الكشف وغيره
ان لا يختص بواحد ويصح ان يوصف بها كل فرد
من افراد نوع من الموصوف كقوله رجل كوفي يصح
ان يوصف بهذه النسبة كل رجل الكوفة
والمراد بعموم التكررة الموصوفة بها ظهورها في العموم
عند النكح عن القرائن والموانع بينه اذا بقيت
مع نفسها وتجردت عن الوارض يستفاد منها العلم
بالنظر الى اصل اللغة واما اذا تعذر العموم
عقلاً او حساً او عادة او غير ذلك مما يقتضيه
ارادة المخصوص من القرائن والمخصصات فكلام
في خصوصها كما هو شأن سائر الفاظ العموم
فلما قبل عموم التكررة الموصوفة بصفة
عامة في غاية الفساد للقطع بان تون اكرمت
رجلاً عالماً لا يدل على اكرام كل عالم ولا نزاع لا

ان في من

ان في من حلف لاكر من رجلا عالما ببر باكرام عالم
 انتهى لان ما ذكر مما ينفذ فيه العموم عقلا وحسا
 ولا كلام فيه وعدم ظهوره في العموم مع قطع النظر
 عن كل شيء سوى مفهوم الاصل فظ المنع على انه متعارف
 بصورة الاستثناء بان يقال لاكر من رجلا عالما بالآية
 وان عدم التراجع في صورة اليقين ليس بغير
 ما هو بصدده لان الالزام مبنية على الحرف
 والاستعمال لا على الاحتياط في اللغة كما صرح بالزعم
 ونص عليه المشايخ وما هو بصدده اصل اللغة وانه
 انما يراد اقلنا باطراد عمومها ولا يلزم ذلك
 من عدلها في خلال الفاظ استعملت في العموم
 حقيقة ولهذا قد صرح كثير من عدلها من الفاظ العموم
 بان عمومها اكثر من الاستعمال وهذا لا يضر بنا الحكم على
 عمومها اذا اختلفت عن العوارض اذا المفرد طعن بالاضيق
 وقد يستدل على عمومها بوجوبه من الاول نحو قوله
 تعالى ولجند مؤمن خير من مشرك وقول
 معروف خير من صدقة للقطيع بان العموم مقصود

ههنا و مبادر و اثنا نے ان تعین حکم بالوصف
 مشتقا کان اذ فی معناه ظاهر فی کونه علة ذلک
 حکم فیکون ظاهر فی العموم یعنی ان یفیع حکم فی
 کل فرد من افراد تلك التکرة التي انصفت بتلك
 الوصف و الحق ان هذا انما یفید اذا صح ذلک الوصف
 للعبیة و هو اکثری لا یحکم کقوله لا اجلس الا رجلا جالساً
 ولا غیر فیہ کما سبق و بعد هذا لا یخلو عن محنة
 از جو علی تعزیر صحنة یقتضی عموم کل تکررة
 مشتقة بما اذا کان مأخذ الاشتقاق ملا یما للکلم
 صالحا للعبیة و لم یقل به احد قبل قبل عمومها متکثر
 بغیر النجر و الجسنة و بیکمة ای او با تکررة المستثناة
 من النفی ورد بعموم الدلیل و وجه بان مراده طراً
 عمومها مختص بتلك النوع و فی غیرها عمومها
 اکثری لا یحکم و فیہ ما فیہ فان قلت التکررة
 الموصوفة موقوفة و المقید من اقسام الخاص
 و يجب باز خاص بالنسبة الى المطلق الذی لا یندرج

و انک التیید عام فی افراد ما یوجبه فی ذلک
 ان التیید

اشكالها
من العام

نحو لا جالس الا رجلاً عالماً قبل هذا
عند من لم يشترط في العموم الاستغناء
ويعرف بما انتظم جمعا من المسببات

فالمتن عام لعموم وصفه لان العلم ليس مما يختص
بواحد من الرجال ولهذا لو حلف لا جالس الا رجلاً
عالماً لم يحنث بجالسه عالماً او اكثر جمعا وتقريرا
بخلاف ما لو حلف لا جالس الا رجلاً حيث يحنث
بجالسه رجلين ووجه الفرق بينهما ما اشار اليه
الائمة من ان الكثرة اذا كانت غير موصوفة
فالاستثناء باسم الشخص فيما دل واحدا واذا كانت
موصوفة فالاستثناء بعنقه النوع ويتضح باذكاره الشيخ
ابو المعين النسفي ان الحكم في الكثرة الموصوفة مطلق
بالصفة دون الذات لقول اعتبار الذات
بدون الوصف وصيرورتها معبرة لوجود الصفة فلما

في المتن
والمتن
دون الذات
دون نوع الذات
الفرق انما يوجب انتظام جمعي
من حيث صلاحيته للصدق والجميع
ومن حيث قبل هذا
سواء استثنى اوله ودرجته من غيره
او لم يستثنى على عموم الاستغناء
فان كان العموم انعم بوجوه الاستغناء
الاجاز وان عمم الوجوب فالاستغناء
الوجوب

والنكرة في الاثبات قد تعم ان لا تثبت
 كما في قوله تعالى فيها فاكهة
 وتخل ورتان وتقرين المقام نحو
 علمت نفس في وجه

وهو كون نفس في معنى العموم بلا اعتبار نفى يكون
 حاصل علمت كل نفس وفيه اوج آخر والاصل
 ان النكرة موضوعة لفرد بهم من الجنس فله من حيث
 لا تغيب العموم في الاثبات بل هي فيه للاطلاق
 الا انه لما كان فيها معنى الجنية قد يكون الفصل الى
 مجرد الجنية دون الوحدة بالنظام سرية لكون
 المقام لاثنتان فعم لوجود الجنس في كل فرد وقول
 المشايخ النكرة في الاثبات تخص انما هو في النكرة

المجردة عن القرائن ولا حاشية
 الى ان يقال ان قوله
 محمول على الاكثر وقيل هي
 في الاثبات لا في العموم
 للوحدة والافراد والعموم في
 الوحدة واما النفس في علمت
 نفس فمرة خبر من جرادة فالأثر
 الجنس مجازا ولو لوجود الجنس
 في كل فرد وبشمل الحكم كقوله
 الافراد وهذا لا يسمى عموما لان
 هذين اللفظين اريد بهما الجنس
 بخلاف الامر موارد متفردة
 ونقل ابو البركات النفي
 عن المحصول ان النكرة في
 الاثبات لا تغيب العموم اذا كانت
 خبرا نحو جئتني رجلان كما
 امر انما دلت العموم عند الاثر
 انتهى ولا يخفى ان هذا الفرق مما
 لا يساهده اللفظ ان المولى

هو تقدير النعم
 اذ لو كانت النعم
 بجمع لكانت
 كمن لاثنتان
 كمن في
 ما قل عن
 الاثبات في
 الظاهر ان
 يقال نعم
 تغيب المقام
 كمن في
 الاثبات في

والمعاد المعروف حين الاول والمعاد
 المنكر غير الاول وذلك اصل قديع
 عنه لما نفع كما في قوله تعالى في السماء
 اله و في الارض اله و انما البهكم
 اله واحد حيث اتحدنا فيهما وانزلنا
 عليك الكتاب باسحق مصدقا لما بين
 يديه من الكتاب و هذا الكتاب انزلنا
 الي قوله تعالى انما انزل الكتاب
 حيث تعابرتا فيهما

فان قيل
 الاول و الثاني
 الاصل هو التعريف
 بناء على كونه معهودا سابقا في
 البناء و لان الحق تعالى في الاول
 انكر و لان الثاني انكر
 فلو انكرت الثاني انكرت
 لتثبت من وجه ظاهر في نظر لان
 كما ذكره النسخ و ثبت ان
 ذلك انما بعد ان يكون الله
 متحدا لاول و غير متبعا
 لان يكون غير الاول و الثاني
 بناء المعام على الاستعمال
 مع كون كل منهما معاد احد
 بناء على المتعريف اذا اجبت
 الاصل ان المعرف اذا اجبت
 معرفة او كذا و كذا ان كانت
 معرفة ففقدت القوة التوكيدية
 كانت انما في عين الاول و كذا
 اذا اجبت معرفة كانت التوكيدية
 غير الاول و زده صاحب التبع
 على طلب تفصيل

اللفظ
 المذكور اولا
 معروف كان
 او كذا اذا
 حال كونه معرفة
 بانهم اولا
 هو
 ان يكون المراد
 بان
 عين المراد بال
 حق على لسان
 النسخ راجع
 الى هذا هو اصل
 م

بعض الضيف اليه اذ كان
كلاهما في ايام التعريف وغيره
والا فخرينه وبكال مدخولها
بتعين وصف المعنى
فاشع اى الرجل عندك
وجاز اى الرجل حسن
كذا في الخبر وبه للشرط
والاستفهام ككل مع الكثرة
فيغير مطابقة الضمير الراجع اليه
اى استرادا وثنية وجمادى
وثانيا لما اضيف اليه كاي
بكرم اكرهما ومثل بعض مع
المعرفة فيضم الضمير الراجع
اليها كاي الرجلين تعرب
اخيرة م

واى نكرة قسم بالصفة

العامه كانه عليه محمد في الجاهل الكبير والمراد بالصفة
هي المعنوية لان النعت النحو وحاصله ان اى نكرة وعموما
بعوم الصفة بحسب اصل الوضع قيل عمومها بحسب
وضعها ابتداء للعموم الاستغناء للفرق الظاهر
بين اعنق عبدا من عبدي دخل الدار والفرق
بين اعنق عبدا من عبدي ضربك واعنق اى
عبدا من عبدي ضربك وفيه نظرا اما ادلا فلان
الفرق الثاني في منوع وفي الاول يجوز ان يكون
من وجود من التبعية المحضة لا ارادة البعض
من الجمع في الاول دون الثاني واما ثانيا
فلان ثبوت الوضع للاستغناء بمثل ظهور في
الفرق بل الظاهر ان عموم اى من عموم الصفة
لكنها لتوغلها في الابهام بحيث لا يتعين مغا

واعنق عبدا
دخل الدار
نحو

صارت تسرینة من العموم حتی صار عمومها
 عند انصافها بصفة عامة مطهر وادلم یکن كذلك
 سائر التکرات ولهذا صار عمومها بالصفة العامة
 اکثریاد و لذلك خصت بالذكر مع اندراجها فی
 التکرة الموصوفة بصفة عامة و من هنا نرى
 انها لا قسم عند كونها صفة نحو مرت برجل
 ائى رجل او حالا نحو مرت بزید ائى رجل بمعنى
 رجل کامل كما فی قوله اضاعوا و ائى فنی
 اضاعوا و قد یستدل علی خصوصها بعود التضمیر
 المفرد مثل ائى الرجال انماک و بعبارة الجواب
 بالواحد مثل زید او عمرو و هو یخفف
 لظهور عدم منافاتها مع العموم و بجزایان
 ذلک فی کثیر من الفاظ العموم مثل
 ما و من و نحوهما انماک

فقط جملہ الفاظ
العلم جملہ الفاظ
فہم

وَمَنْ وَما شَرَطْتَهُ اَو استغفامية
بشملان المؤمنین لکن من في العقلاء

فان منی من جاسنے فہم
ان جاسنی زید وان جاسنے عمرو
وکرنا اشرفیۃ والاستغفامیۃ
ومعنی من فی الدار ازیل
فی الدار ام عمرو الی غیر ذلک
فقد ل فی الصورتین الی
لفظہ قطعاً للفظین وکرنا بشرطیۃ
والاستغفامیۃ کذا فی التلویح
م

ای لکن کلمہ من مطلقاً استغفامیۃ
اشرفیۃ او موصولة او موصوفة
تستعمل بحسب الحقیقة م

فی التبع وان عاد الیها ضمیر المذکر نظراً الی ظاہر
اللفظ کما بشملان المذکر اتفا قاً زعم قوم ان کلمۃ من
تختص بالمذکر بناءً علی غلبۃ استغفامیۃ وحکاء
ابن الدبان النحوی من الشافعی وحکاء آخر
عن بعض الخفیفۃ وقال انہم مکسوا بہ فی مسئلۃ المزدۃ
فجعلوا قولہ علیہ السلام من بدل دینہ فاقبلوہ لاینبأ
والحق اثباتنا ولہا لقولہ قالے ومن یعمل من
التسکحات من ذکر او انئی وقولہ ومن یقین
منکن ولا جماع علی حق الاماء الدخالت فمن
دخل داری فهو حر ذکر امام الحکرین بذال الخلاف من
الشرطیۃ وقال الصفی الہندی لافرق بینہا و بین الموصولة
والاستغفامیۃ والخلاف جارزہ اجمیع واعند بعضهم عن

الامام بانہ انما تخص الشرطیۃ لانه لم یکرر الاستغفامیۃ
والموصولة لانه جملہ العلم

وما في غيرهم وقد عكس واما الموصولة
والموصوفة فقد تغم وهو الاكثر
بأن المصدر للبناء

قوله وما في غيرهم فقط هذا فيما اذا اريد بالذات
واما اذا اريد الوصف فلا كما نقول ما زيد وجوابه عالم
او عاقل قال صاحب الكشاف في قوله تعالى والسماء
وما بناها بعد ما رد كونها مصدرية ان الوجه ان تكون
موصولة وانما اوثرت على من لارادة معنى الوصفة
كانه قيل والسماء والقادر العظيم الذي بناها وفي
كلامهم سبحانه ما سخر لنا انتهى ويظهر من عدم
استعمالها في الصفة بالاستفهامية وبه صح الكاشي
والعلامة والسيد وغيرهم وبعضهم اكر الوصفة على غير
الاستفهامية والبرخ المصريح حيث قال في تلك
الاية لم يبعد الدلالة على الوصفية في الموصوفة
ولا الموصوفة بل التعمد في الاستفهامية قال صاحب
الكشاف اتفق اهل اللغة على ان كلمة من مخقة بعضها

فيستعمل من
الضياء وما في
ذوات
الصفاء بما في
م
في الاستعمال
قال النسخ وهو
الاصل نحوه
من في البرهان
الاعلم من سخن
لما في السموات
ما عندكم بنفد
وما عند الله
باق م

لا في تخلص
في تخلص
يقول في تخلص
لا في تخلص
بلا في تخلص
صاحب التلخيص اول قول
من انما اللغة ورد الاول
من انما اللغة ورد الاول
قوله تعالى في تخلص
من دون في تخلص
قال عبد الله في تخلص
الملائكة والبرخ والفرس
يقولون فقال في تخلص
ما جعلك في تخلص
ما جعلك في تخلص
الاعلم ان ما لا في تخلص
الزجري وما في تخلص
وقيل في تخلص
افضل من في تخلص
افضل من في تخلص
الشرط في تخلص
في الاسماء وفاد في تخلص
من كلام ابن الهمام ان ما في تخلص
بن غير العاقل في تخلص
لم يثبت التلخيص في تخلص
في التلخيص بعد تخلص في تخلص

لا في تخلص
في تخلص
في تخلص
في تخلص

وغيره
بوجهها
من الاعمال

وقد شخص والذي بعثها وحيث واين
تعليم الاكلنة اقلوا لشركين حيث
وجدتهم انما تكونوا ابدركم الموت

بالموصولة كقوله تعالى ومنهم من ينظر اليك
والموصولة كقوله تعالى ومن الناس من يقول
هذا ما قيل ان وضعها على الخصوص كما في الموصولة
والكثرة وانما لرفعها التعريف في الاستعمال ومجربها
بالصفة المعنوية ويلزم مجربها في الشرط والاستفهام
وقد يخصان موصولين وموصوفين انتهى وقيل انما تعمان وقد شخصان
مطلقا من غير فرق بين كونها موصولين
وشرطين واستفهاميين واليه مشي النسخي
اس المؤلف

ويؤخره مكان بهم بشرح
بالجدة التي بعده ولها هذا
لوقال لامرأة انت طالق
حيث ثبت يقتصر على المجلس
لان الطلاق لا يتعلق بالمكان
فيقتصر وليس في اللفظ ما يدل
على تعميم الامر منه فبقي ذكر
مطلق النسبة فيقتصر على المجلس
قال لا تخش وترد لئلا
اس المؤلف

واين اسم استفهام عن المكان
نحو فابن تزيهون وترد شرط
حاشا في الاكلنة وايضا علم
منها نحو اينما بوجه لانيات
بغير كذا في الاتاني وشارح المعنى
للجاري لم يفسد في بينها
حيث قال واينما تدخل الافعال
كمن يقتضي عموم مكانها وهو
الاشهر

وکل و جمیع محکمان فی عموم مدخلیما

لا یعنی عدم قبول التخصیص والنسخ بل یعنی انها قطعاً
فیہ وضعاً بحيث اذا تنقی الدلیل والقسریة لا یجمل
الخصوص اصلاً وما ذکره شمس الأئمة ومخر الاسام
من ان کلمة کل یجمل الخصوص نحو کلمة من کما اذا قال
من دخل هذا الحصن او لافله کذا فدخلوا علی انتفا
فانفل للاول خاصه لا احتمال الخصوص فی کلمة
کل فان الاول اسم لفرد سابق و هذا الفرد متحقق
فیہ دون من دخل بعده انتفا لا یفنی عدم احتمال الخصوص
فعدم قسریة وما ذکر من احتمال الخصوص
محمول علی احتمال فی الجملة ولو عند القریب
کما یظهر من التعلیل علی ان العموم قد یكون تناولاً علی
سبیل البدل و ذکر الاول لاینافیه وان انکره

الشیخ

الباقيات
لان كلمة لما او حيث
عند الانفراد صار كأنه قال
واحدة ان دخلت الدار فاشتت
طابق في معنى العدم ان تعطين طلاق
واحدة بدو لها حتى لا يقصر
على الواحدة بل لو دخلت
كلمتين مختلفتين ومعنى الانفاد
ان لا يقصر في وقوع الطلاق على
واحدة دخول الآخر في فائدة
بين العدم والانفاد وليست الواحدة
الامير من دخل في احسن اوت
فذلك ان دخل عشرة معا وجب
لكل منهم النفل فانما لما ان
بوجب الاحاطة على الانفراد
فاشتر كل واحد من الدار حين
بانفاده وقطع الا حتم فصار
الاخر كأنه ليس مع غيره
لكل واحد اول بالقياس الى العدم
بعده بخلاف ما لو قال جميع من
اولا فذكر فضل عشرة معان
لم نفقه واحدا بالشرذمة لكل واحد

الاشنان كما سبق وكذا لا ينفقه ما ذكره النسخ من ان
كلمة كل يجمل بخصوص وكلمة جميع يجمل ان يستعار
لمعنى كل لا شتر كما في صفة الجمع وان اختلفت كيفية
جمعها وقد قامت دلالة بخصوص في صورة ذكر
الاول لانه محكم في بخصوص فبخص كل واحد
منها يجوز ذكر العام واردة الخاص انتهى والحاصل
لو سلم احتمال بخصوص في تلك الصورة فانما هو
من دليل خارج عن وضعها ومعناها وهو لا يقيح
عدم وقوعها خاصين اصلا نظرا الى وضعها عند
عدم القرينة ثم اعلم انها وان اشتركا في العموم
والاحاطة لكنها مختلفان في كيفية كما قال النسخ
لان كلمة جميع بوجب التناول على الاجتماع وكلمة
كل بوجبه على الانفراد بمعنى ان يعتبر كل مسمى
بانفاده كان ليس مع غيره حتى اذا قال كل امرأه
تدخل الدار في طابق وله اربعة نسوة فدخلت
واحدة طلقت ولا ينظر لوقوع الطلاق عليها ودخل

عشر نفل الواحدة
ويصير النفل واجبا
لاول جماعة دخل
وايا كلمة من فتنظر
شيئا من الانفراد
والاجتماع فلا نفل
اصلا في من غير
اولا فدخل عشرة معا
اذ وجب النفل
في هذه الصورة فتنظر
على العموم بطريق
الانفراد والاجتماع
وما ذكره يتضح المراد بقوله
التفصيل فكل لاحاطة

لان كل الاشنان للتناول
في متعلم وما ذكره يتضح المراد بقوله
التفصيل فكل لاحاطة

فکل لاحاطة الانسداد فی التکرة ولاحاطة الاجزاء فی المعرفة

یغنی ان کلاً لازم الاضافة وان حذف المضاف
الیه من نحو وکل اتوه فان اضاف الی التکرة
یجط انسدادها وان اضاف الی المعرفة یستغرق
اجزائها ولهذا صدق کل رمان ماکول وکذب کل
ارمان ماکول ومن ثم قال محمد فی الجماع
التصغیر لو قال انت طاتی کل تطیقة یقع الثلث
ولو قال کل التطیقة یقع واحدة قال شمس الدین
القاری فی فصول البدایع مرادهم واسیر
اعلم ان الداخل علی المعرفة یوجب العموم لافرا
فی اجزائها بتقدير جز منکر والظاهر انه
تعسف بل الوجه ان کلاً منبئ عن جمیع ما اندراج
مدخله فی حکم ای ضم بعضه الی بعض بطریق
الاستیعاب فاذا دخل علی امر مبهم اندرج فی

تغنی کل ارمان ماکول
کل جزء من اجزاء
ارمان ماکول
مست

افراد الجملة

افراد فی الجملة بدل علی ضم بعض ذلک الافراد
 علی بعض فی حکم و اذا دخل علی امر
 معین له اجزاء بدل علی ضم بعض اجزائه علی بعض
 فی حکم و اذا دخل علی معرف مجموع لا افراد
 بدل ایضاً علی ضم بعض الافراد و لهذا قال ابن تیمیہ
 و السیوطی کل اسم موضوع لاستتراق افراد المنکر
 المضاف الیه و المعروف المجموع و اجزاء المفرد
 المعروف و تقدیر جزاء منکر فی الداخل علی
 المعرفة قول بنی استتراق الاجزاء من حیث
 ہی اجزاء و خروج من الظاهر من غیر ضرورة و هو
 مستبعد مستبعد قال الراغب فی المفردات و صاحب
 القاموس فی البصائر کل اسم لضم اجزاء
 الشئ و جمعا و ذلک ضرباً احدهما انضمام لذات
 الشئ و احواله المختصة له و تفید معنی التمام کقوله تعالیٰ
 و لا تبسطها کل البسط ای بسطاً تاماً و ان فی
 انضمام للذوات و ذلک یضاف تارة الی

لا
 معرف و التمام
 و تارة الی ضم بعض
 اولی جملة منفردة و زیاد
 من اللاحقة و بعد ذلک فی و لا فی ضم
 فی ضم من القرآن و لا فی التمام
 کلام الفصحی کل بالالف و التمام
 و انما ذلک یجوز فی کلام الفصحی
 و المتکلمین و من خارج
 الی الکون

قال الشافعی
 بسبب ان کل الفی اللاحقة
 فی اسم انضمام
 مستبعد

وقد يكون لاحاطة الانسروح ايضا
 نحو كلهم آتية يوم القيامة وقد يكون للتكثير
 وكلمة كل على الاسماء وتعمها صريحا

بناء على القرينة كما في قوله تعالى وجائهم المنج
 من كل مكان على ما في غير ابن الكمال وقالوا
 ايضا في قوله كل شجرة نار اذ لا نار في شجر القاء
 ونقل في حاشيته القطب على الكشاف في آخر سورة
 آل عمران وكما في قوله فلان يقصد كل واحد
 ليس للتوثير بل للتكثير كما في الحاشية وقد قبل ايضا
 في قوله تعالى ثم كل من كل الثمرات انه للتكثير ولا يبعد
 ان يقال انه في المذكورات لا استغراق العرفي
 او الادعائي للبالغة وفي البصائر قد جاء كل بمعنى بعض
 فهو من الانصاف اداسي اس الموكف

فردا اولا نحو قوله عليه السلام
 كل ذلك لم يكن وقول الشاعر
 كل لم يصنع

اي كما لا لاحاطتها اذا دخل
 على الكثرة سواء كانت
 المعرفة بمجموعها وهو
 مطروح كما سبق من ابن
 هشام والسبب انه
 لا الافعال لانها لازمة للاضافة
 والمضاف اليه انما يكون اسما
 يقال كل رجل وكل ضربوه
 بتقد بر الاسم المضاف اليه
 ولا يقال كل يضرب بالتقدير
 انه

لم يثنى كمالاً
الا منسوباً

وتعمم الافعال ضمناً اي في ضمن
تعميم الاسماء وكلها بالكلش والتكرار
وجميع للشمول على الاشتمال

اي على الافعال ونعما مركبا والاسماء ضمناً حتى لو قال
كلما تزوجت امرأة فكذا فزوج امرأة مرارا فخلق
في كل مرة لانها تقتضي العموم في الزوج كذا
ذكر محمد في الجامع قال النوبون كلمة ما في كلتا
مصدرية لكننا نأبسته بعطتها من ظرف زمان
كما يوجب عنه المصدر الصريح والمعنى كل وقت
ولهذا يسمى هذه المصدرية بالظرفية انما تارة
من الظرف لانها ظرف في نفسها فكل من كلتا منصوبة
على الطرف لاضافة الى شئ هو قائم مقامه وناصب
الفعل الذرعي هو جواب في المعنى قال ابو جابر
هذه للعموم لان الظرفية مراد بها العموم وكل اكره فيضيد

الاسم مرارة
تخالف لوقال
ازدجاً كذا فخلق
على العموم ولو زوج امرأة
نظن في الاول دون الثاني
لانها توجب العموم في
وهو الاسم لا الفعل
اي فيذكر الحكم بجدوه
منه كذا الفعل بجدوه
وقا فوفا

الكلية وهذا ما قال به

فلو دخل عشرة معا في جميع من دخل

هذا المحسن أولاً فلم يفلح نفل واحد ولا لعطف

على العموم بلوجب عموم المعطوف

خلافاً للشا في

وهذه المسئلة قد استنبه ترجمتها على العلامة الشيرازي
ومن تبعه فرغموا أن النزاع في أن مطلق العطف
على العام بل يقتضي العموم في المعطوف أولاً
فذهب الخفيفة إلى الأول والثانية إلى الثاني
وظاهر كلام الكتاب المنقول من زبدة البرهان
على ما في الحاشية ببل إليه وهذا من كودة الجواد
وما في بعض كتب الشافعية من أن عطف العام على الخاص
يقتضي تخصيصه عند الخفيفة ولا يقتضي عند الشافعية

فلسف

تقتضي عموم لأن لفظ جميع لما
أفاد الشولي مع الاختصاص
كان العشرة كعطف واحد
سابق بالدخول على ما ر
الباسم م
لأن العطف تشريك المعطوف
مع المعطوف عليه فيقدر في
المعطوف ما ذكر في المعطوف
عليه من المتطلبات فيعم
بعمومه

ثم في اخرى كما صرح به التفازا في فترتها به كما
 وقع من البعض وهم على ما وقع في كثير من كتب
 الخفية خلافاً ولهذا نسب في منهاج البيضاء
 الى بعض الخفية نعم الاصل لتوبة المعطوف
 والمعطوف عليه في المطلقات وحمل الكلام على
 ما فيه رعاية للنسبة الاولى فلما احتمل المعطوف عليه
 العموم والخصوص ولم يثبت شيئاً منها بعينه وتعين بخصوص
 في المعطوف يجوز ان يتخصص بمرجح احتمال
 الخصوص فيه بالمعطوف والحق في ترجمتها ما
 به غير واحد من المحققين ان احدهما الجملتين اذا
 عطفت على الاخرى وكانت الثانية تقضي تعديراً
 شيئاً لم يقيم قبل تعديراً تقدم ذكره في الاول
 حتى ان كان عاماً فيها اقتضى العطف تعديراً
 ذلك العام في ان في مكان العطف على العام
 يقتضي العموم في المعطوف لذلك الامر المقدار
 كانت الخفية الاصل في العطف تتركب المعطوف

في نسب في منهاج البيضاء
 حيث قال بعض الخفية بالتعديراً
 يخص العام وقال بعض الخفية بالتعديراً
 توبة بين المعطوفين على التوبة
 في جميع الاحكام غير واجبة
 ورده بانهم لا يقولون بالتعديراً
 في المعطوف عليه في جميع الاحكام
 بل بالتعديراً في المطلقات كما

مع المعطوف عليه فيجعل عليه فيما يمكن تشريكه ولما وجب
 تقدير شيء في المعطوف واكن ان يقدر ما يذكر في
 المعطوف عليه لزم ان يقدر ذلك في المعطوف
 علما بالاصل الذي هو تشريكه معه في ذلك المعطوف
 المتعلق وحمل المقام على ما دل عليه القرينة وهي
 ذكر ذلك الشئ في المعطوف عليه وقالت الشافعية
 لا يقدر الامر العام الذي ذكر في المعطوف عليه
 بل يقتضي بتقدير اقل امر يستقيم به الكلام اذ اعتباره
 للضرورة فيقدر بقدر ما فلا يقتضي العموم في المعطوف
 قلنا لو سلم ما ذكرتم فاما ينهض فيما اذا لم يدل دليل
 على تقدير امر معين وليس فليس والزام مشاركة
 المعطوفين في المتعلقات كما عرفت ثم به كما ذهبتم
 اليه في الاستثناء التعقب للمحل المتعقبه وهذا ط
 ولهذا اختاره كثير من الشافعية كما بن السمعاني حيث
 قال كلام الكنفية ظاهر جدا وقال ابن السكاجب
 هو الصحيح اهـ

فائدة القضاة ليست من صيغ العموم ويؤشكل
فيها اذا كان المرح عاماً ولم يدل دليل على رجوعه
الى بعض مخصوص اذا لا شك في موثقه جائز القوم
فاكر منهم الا زيدا والاستثناء في مثل معي العموم
ولهذا قال النجاشي القضاة في اذا كان المرح عاماً
فلا ينبغي ان يتردد العلامة في ذلك بانها ليست بعام
وقال بعضهم ان المراد بعدم عموم القضاة عدم عمومها
اذا كان المرح معهوداً وان كان حكمها حكم مجرماً
في العموم والخصوص وهذا التوجيه كما ترى
بعيد كل البعد وبعضهم قال لعل المراد انهم لا يسمون
القضاة لنفسها عامة والعموم انما هو واقع بواسطتها
اذا المراد بصيغ العموم ما يدل بنفسه تنبيه
اذا ذكر عام وبعد ضمير يرجع الى بعض ما يتناول
فصل يخص ذلك العام وراوية ذلك البعض
الذي هو مرجع الضمير اولا اختلفوا فيه فقال
بعضهم بالتخصيص قيس وعليه اكثر الحنفية قال ابن العام
وهو الراجح قال العراقي في هو قولنا في

ما وضع لخطاب المشافهة نحو يا ايها
الناس ويا عباده يعنى الموجود
فقط والحكم لمن سبوجده دليل آخر من نص
اداء جماع او قياس

لما جرد عبارة العينة وعموم الخطاب والاطهر ان
لو لم يدخل في عموم الخطاب بحسب عرف الشرع
او الغيب فلا اقل من ثبوت دلالة كالحاق غير الامر
بالاعراب كالكسبي وثبوت القياس لا يظهر له وجوب
وعدم احتياج الحاقه بحكم من وجد الى مقدمة اجتهاديه
ثم لا ريب فيه فكانه اراد بالقياس ما هو اعم من الالفاظ
ولذا قال العلامة الشيرازي ذكر في الكتب المشهورة
ان الحق ان العموم معلوم بالفرون من دين محمد
صلى الله تعالى عليه وسلم قالوا اولانا نظم قطعا
انه لا يقال للمعدومين يا ايها الناس ونحوه انكاره مكابرة

والحكمة
والتدبير
في الالفاظ
فقط والاولى
مبطل الوجوب
والثاني
زعم ان العدم
لا يكون

لانه يجوز ان يقال من استطاع
المعدومين بالموجودين
يا ايها الناس بطريق الغيب
على انه لو سلم عدم جواز لغة كلف
عدم جواز لغة في عرف الشرع
ممنوع وثمنا انه اشنع خطاب
العدم والمجنون لقصد فهم
عن عدم الخطاب فالعدم
اجدر وفيه نظر لان عدم توجبه
الخطاب والتكليف بناء على دليل
لا ينافي في عموم الخطاب
وتساوله لفظا من الالفاظ

فوله وانكاره مكابرة كلف
والمعدوم وقت كونه معدوما
ليس من الناس بالفردية فليتأوه
اللفظ ولا يمكن ان يكون مكلفا
فقد ينشأ الخطاب التكليف واما
الكلوبية والتفخيم فليس كلاما
فيه من ظهور فساد مسته

فمنظر

وقد يكون الخطاب لعين والمراد
 الغير نحو يا ايها النبي اتق الله ولا تطع
 الكافرين وهذان كنت في شك
 مما ازلنا اليك فاسأل الذين يقرون الكتاب
 من قبلك

والخطاب له عليه السلام صورة والمراد من كان في صورة طاعة
 الكافرين وذكر الاتقاء من الامة فبولغ في تأديته
 المراد بانشار ان من كان في صورة طاعة فمزلته
 عن درجة الاعتبار وبعد نفسه عن ساحة الخطاب
 يعني انه ليس محلا له فمن شأنه ان يجالط غيره الذي
 لم يكن كذلك وايضا لما كان اميرا ومستبورا لامة كان
 توجه الخطاب اليه اقوى تاثيرا في قلوبهم على ما جرت عليه عادة
 الملوك في خطاب الامراء الذين جعلوا عندهم امراء على الرعايا
 هذا الذي ذكره المصنف في اتفاق السبعة نفاذ من الآثار

لأنه يكون الخطاب لاحد صورة
 والمراد غيره حقيقة وكلمته
 في الخطاب بالمعنى

الخطاب له والمراد امته لانه
 عليه السلام كان قتيلا وحاشا
 من طاعة الكفار اتفاق

وقيل خولب رسول الله صلى الله
 عليه وسلم والمراد خطاب امته
 ومخافه فان كنتم في شك مما
 انزلنا اليكم فقولوا وانزلنا اليكم نورا
 مبينا وقيل الخطاب للسامع
 ممن يجوز عليه الشك وقيل
 ان لفظي اي فما كنت في شك
 يعني لا انا كنت بالسؤال لا كنت
 شك ولكن تزداد يقينا كما
 ازداد ابراهيم عليه السلام بمعاينة
 احب والمؤني

وجاء في التلخيص وغيره لم يجز هذه الآية من هذا النص
 وانه ما وقع في سبب نزولها والله اعلم بالصواب

اذا المراد هو التعريض ا — لے الکفار
لعل منه قول لن اشركت بعجبك عمالك

فیه وجوه الاول انه ابرز شرکه فی معرض الکامل امکن
صیغه الماسخ مع القطع بانه لم یفیع ولا یقع ابداً منه ترفیاً
بمن اشترک و حبط عمله و هذا ما فی مفتاح الکماک
وارتضاء جمیع من المحققین و الله اعلم ان اسند الاشترک
المنع من یقع بینه فی مقام الزجر و الکمل علی ذکره
مع القطع بانه لا یقع منه ابداً ترفیاً بمن وقع منه
و هذا مما ارتضاء شارح الابضاح و الانصاف انه وجه
حسن ملائم لبیان الآیه و سیاقها و ان لم یقبله
الشریف و من تخا نحوه و الثالث انهم المولطه
توجب کون الشرطاً فیما فبرز شرکه المقطوع بعده
معرض الکامل ترفیاً لمن اشترک کما فی الاول غیر انه فی
الاول من صیغه اشترک و فی هذا من الهم و لا یخفی فی
الخطاب من التطفیف من ابرار التیسیج و الاله اب

۱
بغیر سے
فان کینٹ
نے کینٹ
۲
۳
اسی میں تعویذ
والمراہ بہنا
ان بزرگ رحل
براد احمد
خبر ایضہ
لا مریایہ
۴

لا
فوجی صلی اللہ علیہ وسلم
نہالے عبید بن جریح
ان شب سے جو خدا تعالیٰ اپنی جیب دیکھ کر
ان سے جو خدا تعالیٰ ان کا کریم محبوب
تترن عند اللہ تعالیٰ ان کا کریم محبوب
عبید بن جریح سے کل حال
لا محالہ لوافقہ وہ جو جابجائی نہ
والکمال و المآل خیال حال خبر و ازل
و المآل خبرین جہت لا یقابرون من
ساختہ الخلیفہ ابی العباس
مرتبہ ابی العباس
و عاتقہ صلی اللہ علیہ وسلم
زکریا الاقانہ سلمہ قال صلی اللہ علیہ وسلم
من ان صلی اللہ علیہ وسلم و سلمہ و سلمہ
صلی اللہ علیہ وسلم و سلمہ و سلمہ
عجب کنف و غیر ذلک الوجہ ابیضا
و مفرود و اختہ و اوامہ ہا آخر
ابی العباس

الوارث في نقد
ويعملون في نقد
ويعملون في نقد

وابحج المذكر السالم نحو المليون ونحو

فقطوا بنحس بالذکور الا عند الاختلاط

بالاناث قد خل تباطل

الاناث في تلك البنية من غير
اجتماع الی قربة ولا
دین خارج
م

اي الذکور تفصيل المقام على وجه تبيين المرام
ويكتف فواذ فيود الكلام ان ابحج المؤنث لا بد
تحت المذكر بلا تسوية اتفاقا وابحج المؤنث ليس
فيه علامة التذكير ولا التانيث مادة وصورة كالان
بنسب المذكر والمؤنث اتفاقا وابحج المؤنث
بالمادة للذكور خاصة كالرجال وابحج المذكر
المؤنث لا يتناول المؤنث اتفاقا على ما صرح
به النجيب الكي وتقر الزركني من بعض المؤنث
وبوجه اشتباه قيد السالم في غير محل الخلاف
وترجمة المسئلة من غير تكبر وتعل ابحج المذكر كايحج

السالم

السالم في هذا الحكم واما جمع المذكور السالم الثالث
 بحسب المادة للفرعين نحو المسلمين وفعلوا وهذه العبارة
 اذا طلعت بل تدخل الاناث عند الاختلاط بالذكور
 بلا قيام تسمية منفصلة اخلفوا فيه فذهب
 الشافعية والمالكية الى الثاني والمناظرة الى الاول
 قال ابن الهيثم والزرزقي هو قول الخفسي قال ابن
 البار عا وغيره لا نزاع في عدم الدخول حقيقة
 واما النزاع في ظهور الدخول لا شتبار في
 العرف ويدل عليه ما قاله النحرير الفاضل
 ان حاصل النزاع ان تغيب الدخول على الاناث
 والقصد اليها بل هو ظاهر او منى على القرينة
 انتهى فاحصه ان تلك العبارة تناول الاناث
 عند الاختلاط حقيقة في عرف الشرع او فيه وفي
 العرف العام عندنا وعند المناظرة ولا تناول لا بما
 مبني على القرينة المتقدمة عند اكثر المالكية لان
 اولادها غيب في الاستعمال اطلاقا عليها عند
 الاجتماع والاختلاط والاصل في الاطلاق الحقيقة

فان قلت يلزم من الاشتراك اللفظي والمجاز خبر من
 قلت لا نسلم للزوم بل يجوز ان يكون حقيقة عرفية
 لقدرك المترك بين محض الذكور والذكور والاناث
 مختلطين وثانينا انه لم يدخل الاناث لما شاركن
 في الاحكام التي تبت بهذه البضغ قليلا ودخولن
 فان قبل يجوز ان يدخلن بدليل خارجي ولا نزاع
 في دخولن في ذلك لم يدخلن في الجهاد
 والجمعة ونحوهما فلما لا دليل في الدخول قلنا دخولن
 بلا اعتبار سرية في اكثر المقصود الواردة بتلك
 الصيغة فلما علم بالاشبهه وذلك دليل الحقيقة
 واما عدم الدخول في الاحكام قليلة جدا فبدليل
 خارجي كما يعرف من تنوع من اهل الانصاف
 على ان اسناد الاقل الى دليل خارجي هو
 واوله من اسناد الاكثر اليه تعللا بخلاف الظاهر
 واما نحو قوله تعالى ان المسلمين والمسلمات
 فلتنصبن اعتناء وتسمية بانفسه ادعوا بالذكر كما يدعى

۱۵
 عليه ما روى الناس في نسب
 نزوله واما اجماع اهل اللغة
 على ان يجمع المذكر والمؤنر
 وتسمية اجمع المذكر اصطلاح
 لاهل العربية بنحو ما على اصل
 اللغة او على اصالة المذكر فيه
 اس المؤلف

يقتضيه الواحد وهو في المسلمين
 مسلم لا مسلمة فخرج ما كان فيهم
 ان النزاع في كون واحدة
 هو المذكر لا المؤنر

از خطب
مبنای
اصطلاح

والجمع المونث السالم یخضع بلس التبت

خطاب الرسول صلی الله علیه و سلم
یعم الامه عرفاً و نصاً الابد لیس

آخر یوجب اختصاص به مندا و عند احمد بن حنبل
و بعض الشافعیه کابین السماء فی و اختاره امام
المومنین و قال اکثر الشافعیه لا یعم الا بریل و یوجب
التشربک لنا ان الرسول صلی الله علیه و سلم
و سلم سید امته و امامهم و قد و تم و الامه بنی
و لهم فی اسوه حسنه و من شانہ کذا کذا فیه و حقه
للخطاب و احکم فی منزله جمیعهم و ساد مساکلهم
و یفهم اهل اللغة من امره شمول اتباعه عسره فادان لم
یشمل و ضما اصلها کما اذا قبل لامیرار کب للمفائنه
فاذا و در خطاب خال عن قرینه الاختصاص نظیر

دخول لائمه منى حكمه بحاله ونظرا الى
 اهل اللغة الايرى ان فعل البنى عليه اسم مجزى
 فكل ادبيل فله ويدل عليه قوله تعالى يا ايها البنى اذا
 طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن حيث افرد به الخطاب
 ثم امر بعبئة الجمع والعموم فدل ان مشد خطاب
 وللايمه وقوله تعالى فلما قضى زيد منها وطرا
 زوجناكمها ليلا يكون على المؤمن خرج حيث
 اخر انه انما اباح له يكون شأنا للايمه ولو كان خطابه
 خاصا ولا يبعدى حكمه الى الائمة لما حصل
 الغرض وحمله على التعدية بطريق القياس خروج
 عن الظاهر من غير دليل ومثل قوله خالصة كلف
 نافذ لانه لو كان خطابه لايم الائمة لكان مشد غير
 مفيد والحمل على التاكيد خلاف الاصل ولو لم
 يظهوره في فهم العموم لائمة كما لا يرد واجوبتهم
 التى حاصلها ان فهم الائمة والاتباع في هذه الصور
 كلها غير الوضع اللغوى طائفة اذ النزاع ليس في كل

الائمة كما في
 قوله لا يسميهم غير الله
 في قوله عز وجل يا ايها الذين آمنوا
 لا تسمواهم بالكنى وانتم
 بل تسمواهم بأسماء الله
 عز وجل ذلكم خير مما
 تقولون ولا تعلمون
 ان الله كان جليلا
 عليم

يقع خطاب واحد من الأمر لفظ
يخص به نفسه م

قوله لا يتم الجميع بالصفة لانه
وهو ظاهر ولا عرفا لا نقا
الصفة وقام العرف قبل
بدل عليه ما روي حكمه على الوا
حكم على الجماعة والامر
من الفائدة في نظر امر

قوله حكمي الحديث قال تاج الدين
هو حديث لا يعرف له اصل
وسكت من شيخنا الذي نقا
لا عرفه ابن الرواح

قال بعض ان صفة يدخل ان كان
خبرا ولا يدخل ان امرا ونسب
لانه لا يكون امرا او نسب
لنفس فيخص ويغرب ما قاله
اهم اكرمين اللفظ بناء على نفسه
وكذا خرج عنه عادة في الامر ونحوه
وقيل لا يدخل على اللفظ لغوية
كونه شيئا ولا بد من كون الامر
غرض من خلاف نفسه في قوله تعالى من
خاتن كل شيء فذا كونه شيئا لا يقتضي عدم
الدخول وان قوله تعالى كل شيء طاعة
العموم كنهه بلفظ الامر

وخطاب الواحد لا يتم الجميع بالصفة
بل بالخبر نحو حكمه على الواحد حكمي

على الجماعة والمحكم داخل في عموم

متعلق خطاب به خبره او امرا او شيئا فلو
كل من في السكة في طابق فالتصحيح
خلاف البعض

قوله او بالقياس الى الظاهر او بدلالة ذلك النفس لا
ان بكل القياس مع مفاد المتعارف الا انه حكم بل
حكم على الا يتم ان كل لها مجازا وخالف الخطاب
قال ام اكرمين اختلف لفظ لانهم ايضا لا يعرفون
فقاله صيغة بل بالقياس او بالخبر السابق واليه شئنا
الهام حيث قال خطاب الواحد لا يتم غيره لغة ونقل عن
الخطابة عمومهم واما هم خطاب الشارع لواحدكم يعلم عنده

قوله خطاب واحد من الامر لفظ يخص به نفسه م
قوله لا يتم الجميع بالصفة لانه وهو ظاهر ولا عرفا لا نقا
الصفة وقام العرف قبل بدل عليه ما روي حكمه على الوا
حكم على الجماعة والامر من الفائدة في نظر امر
قوله حكمي الحديث قال تاج الدين هو حديث لا يعرف له اصل
وسكت من شيخنا الذي نقا لا عرفه ابن الرواح
قال بعض ان صفة يدخل ان كان خبرا ولا يدخل ان امرا ونسب
لانه لا يكون امرا او نسب لنفس فيخص ويغرب ما قاله
اهم اكرمين اللفظ بناء على نفسه وكذا خرج عنه عادة في الامر ونحوه
وقيل لا يدخل على اللفظ لغوية كونه شيئا ولا بد من كون الامر
غرض من خلاف نفسه في قوله تعالى من خاتن كل شيء فذا كونه شيئا لا يقتضي عدم
الدخول وان قوله تعالى كل شيء طاعة العموم كنهه بلفظ الامر

و عليه اخرج عدم الطلاق في قوله
 نساء المسكين طوائق وقيل الخطاب

بالناس والمؤمنين يشمل العبد عند الاكثر
 في قوله يا ايها الذين امنوا

لانه اذا تناول
 القصة
 فدخل في الخطبة
 والحكم فطاعة كونه
 عبيدا لله
 مانعة عنه ذلك
 م

رجل قال نساء اهل الدنيا طوائق ونساء اهل الرعي
 طوائق وهو من اهل الرعي لا يقع الطلاق الا ان يوه
 كذا روى ثمام عن ابي يوسف ومن محمد بن
 رويان في رواية نطق وكذا لو قال جميع نساء
 الدنيا طوائق ولو ذكر ابيحى او لم يذكر كلاهما سواء
 وقيل نطق امرأته كذا في الخلاصة قال الرازي
 والنووي وغيرهما مني الخلاف على ان المنكح هل
 يدخل او لا لكنه مشكل لعدم الطلاق عند كثير من
 بالداخل ولما ذكر اصحابنا من الفرق بين نساء الدنيا
 طوائق وبين نساء البيت ونساء المحلة طوائق قال في
 الخلاصة لو قال نساء اهل السكة طوائق وهو من اهل السكة

انما خرج بالكلية
 من قوله يا ايها الذين امنوا
 في قوله يا ايها الذين امنوا

من اهل البيت
 من اهل البيت
 من اهل البيت

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

Digitized by Google

کاتنا فیف و مفوم الخلفه

عام ایضاً عند مثبتہ

۱۲
الاولا بالنس لا یجمل التخصیص
وان احل عند بعض ولا
بعد ان یقال انه منی
ان العموم یس من عوارض
الانماط خاصه و قد ایضا
فی فطن و کذا الكلام
فی قوله و مفوم الخلفه
الیه ان المولم

قوله کاتنا فیف المنطق به فی قوله قاله ولا
تقل لهما ان یس عمومہ بالمعنی السابق تعریف
و حکم بل بمعنی آخر ای ان کل المستغرق مطلقاً ای
کان فی اللفظ و محل النطق اولاً و سواً کان
استغراقه لما صدق علیه معنی اللفظ من استرادہ
اولاً و الآخر قوله قاله ولا تقل لهما ان
یس دلالة علی تحريم الضرب و سائر انواع الالام
غير انما فیف بلفظ المنطوق به بحيث یکون له
داخله فی معناه یعنی و یکون من استرادہ او
اجزاء حقه یعم بالمعنی السابق ولا یقع ان یجمل
فی العموم الحکمی بمعنی ان له حکم العام فی
احتمال التخصیص و التفرع لانه سببی فی بحث

فیدل قولہ صلی اللہ تعالیٰ علیہ وسلم
 فی سائتہ الغنم زکوۃ علی عدم
 زکوۃ فی کل علوفۃ حکایۃ فعلہ صلی اللہ
 تعالیٰ علیہ وسلم ان فی الفعل المتعین عام
 لکونہ نکرۃ فی سباق النفی

اذا المتک بمفہوم المتخالف لیس بمنسک بلفظ
 بل بکوت فی الحدیث نفا الزکوۃ عن کل علوفۃ
 لیس بلفظ حتی یعم او یخص بالمعنی السابق ولہذا قال الفراء
 وکثر من المتخنین القائلین بکون العموم من عوارض
 الالفاظ فقط لا محمول فی المفہوم و لیس مرادہم ان
 حکم غیر ثابت فی بعض صور المسکوت اذ یؤلف
 اتفاق ثبوت المفہوم کا ذکرہ ابن کاجب وغیرہ ثم
 اختلفوا فی ان مفہوم المتخالف بل یقتضی نفی

بلفظ ان فاعلم
 مصدر مسکوت
 مثبت
 فاعلم کا
 فی الامر
 ۶

الحکم عن متکلی
 المنطوق بما یؤید
 فقط او مطلقا حتی یصل
 علی ان غیر النافۃ لا ذکوۃ
 وان کم کن من جنس الغنم
 ان هذا الخلاف منہ
 بان المفہوم بل لا محمول
 کہ کتب بل یؤلف بلفظ
 فی تخلف مقتضی المفہوم
 علی ذی سائتہ

وَأَنَّ فِي الْمُبْتَدَأِ فَالْيَصْحَحُ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِإِذْنِ
وَالْأَقْسَامِ لَكُنْ نَكْرَةً فِي الْإِبْهَاتِ
كَأَنَّ الْمُبْتَدَأَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْكَلْبَةِ

فَإِنْ كُنْ مِنْكُمْ
وَجَاءَتْ فَالْيَصْحَحُ
وَالْيَصْحَحُ فِي
الْبَيْتِ فِي
كَانَ الْأَقْسَامِ
وَجَاءَتْ
فَالْيَصْحَحُ فِي
الْبَيْتِ

جِثْ لَا يَصِحُّ الْقِيلُ وَالنَّهَارُ وَالْفَرْسُ وَالنَّحْلُ أَيْضًا لَا يَصِحُّ
بِهَاتٍ وَفَعِ الْفَعْلُ فَإِذَا قَالَ صَلَّى بَعْدَ جِبُوتِ الشُّوْ
لَا يَصِحُّ الصَّلَاةُ بَعْدَ الشُّقَيْنِ الْأَحْمَرِ وَالْأَبْيَضِ الْأَعْمَدِ
مِنْ نَحْلِ الْمُشْرِكِ عَائِدَةً فِي مَعْنِيهِ فَعَادَ وَلَا جَاءَتْ
وَقَوَّعَ الْفَعْلُ فَإِذَا قَالَ جَمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ
لَا يَصِحُّ جَمْعُهُمَا بِالْتَقْدِيمِ فِي وَقْتِ الْأَوَّلِ وَالْآخِرِ فِي وَقْتِ
الْثَانِيَةِ وَإِنَّمَا التَّكْرَارُ وَالْعُمُومُ فِي الْأَرْفَاقِ فِي الْبَحْثِ
فِي نَحْوِ كَانَ الْفَعْلُ عَلَى مَا قَالُوا فَإِنْ صَحَّ فَهِيَ
مِنْ مَجَرَّدِ حِكَايَةِ الْفَعْلِ بِلِاسْتِغْنَاءٍ مِنْ قَوْلِ الرَّادِيِّ
كَانَ يَفْعُلُ نَظَرًا إِلَى الْعَرَفِ وَالْعَادَةِ وَقَالَ
بَعْضُهُمْ أَنَّ الْمُبْتَدَأَ التَّكْرَارُ وَالْإِسْتِمْرَارُ فِي كَانَ يَفْعُلُ

لَفْظُ الْمُبْتَدَأِ وَلَا يَدْخُلُ فِيهِ لَكُنْ
وَأَمَّا جَوْدُ لَدَلَاةٍ مَعْنَى مَعْنَى
ذَكَرْتُ الْمَعْنَى وَقَالَ بَعْضُ الْخَرِ
أَنَّ الْمُبْتَدَأَ التَّكْرَارُ هُوَ زِيَادَةُ لَفْظِ
كَانَ أَذَلُّ لَا التَّكْرَارُ مَقْصُودًا
لِظَهْرِ أَنْ يَقُولَ فَعْلٌ كَذَا
بِدُونِ كَانَ وَتَقْضَى كُلُّ ذَلِكَ
بِقَوْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا
عَنْهَا كَانَ ابْنُ صُلَيْمٍ اللَّهُ تَعَالَى
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ
رَوَاحٍ إِلَى بَهْدِ خَيْبَرَ
فِي مَحْرُوسِ النَّحْلِ جِثْ شَقَّتْ
عَائِشَةُ كَانَ يَفْعُلُ مِنْ غَيْرِ تَكْرَارٍ
لَعَمْرُكَ تَبَوَّاتُ تَكْرَارٍ بَعْنَةُ الْبَسْمِ
وَدَفْعُهُ سَهْلٌ عَلَى مَنْ يُوَافِقُ
الْمُتَوَلِّئِينَ

بل ہو فی معنی المشرک فیما بل فان
 ترجیح البعض ^{الغالب} فذاک ^{الغالب} والا فالبعض ^{بعض} یفعل
 والباقی فی بالعماس او بالذلاله فاذا
 جائز ^{بعض} فی الفعل مع استدبار بعض
 الکعبۃ ^{بعض} فلیجوز فی الفرض تساویمها فی الاستدبار
 والاستدبار

لانه انما یقع علی صفة مہجۃ فی زمان مہین
 علی جہۃ مہجۃ و حکایتہ مختلفہ لکل منہا
 کاحتمال المشرک کل واحد من معانیہ

م

بعض فیما بل فان
 ترجیح البعض فذاک
 والا فالبعض یفعل
 والباقی فی بالعماس
 او بالذلاله فاذا
 جائز فی الفعل مع
 استدبار بعض
 الکعبۃ فلیجوز
 فی الفرض تساویمها
 فی الاستدبار
 والاستدبار

مردم استند

مستند
الغرض
داخل

خلافاً للشائفة في الفرض للاستدبار

بخلاف حكاية تعلد بلفظ ظاهره

العموم نحو نهى عن بيع العزر فيهم كل

عزر خلافاً للأكثرين

ح بعض الكعبة بالضرورة كذا في المرات

خلافاً لما كتبت إذا شاف في جواز الصلوة في الكعبة
فرضا ونظها على ما في كتب أصحاب الشافعي وعدم

تجوز الفرض مطلقاً مذموب ما كتبت فقط على ما
في الهداية وشعر وجاهد به نص الشيخ أبو حفص المحمدي

النسفي في الخلافيات وشراحا قال صاحب الهداية
الصلوة في الكعبة جائزة من غيرها ونظها خلافاً للشافعي

فيما قال صاحب النهاية كان هذا اللفظ وقع سهواً

من الكتاب إذا شاف في تجوز

فيها من غيرها ونظها ولم يورد

أحد من علماءنا أيضاً هذا المعنى

فيما عني من الكتب

واجب بأن مراده ما إذا توج

إلى الباب وهو مفتح وبين

القبلة مرتفعة قدر مؤخره الرجل

ولا يخفى أن هذا لا يمكن جهنا

والمرحمة الله البصاين فساد

نسبه هذا القول إلى الشافعي

في حاشية الدرر المنيرة

وهو السخبط الذي لا يدرى

أكون أم لا بجمع الكسك في

الماء والبطر في الماء

لأن الاحتجاج بالكلية لا بالحكاية والعموم
في الحكاية اللفظ الوارد بعد سوال

او حادثه ان لم يكن مستقلاً

الرسالة
تسقى بذكر
السؤال او
الحادثة
م

لأن الكل ضرورة أن الواقع لا يكون إلا بصفة معينة
وهنا بحث لأن الفصل هنا كما هو الظاهر
ما يقابل القول على ما صرح به التقاربان في
المختصر وفهم من كلام غيبة واحد منهم والنتيجة يكون
مع عموم او خصوص لأفعل وإن محل هذا النزاع ليس
في حكاية فعل من أفعال جوارحه صلى الله
عليه وسلم على ما اشتبه في الكتب بل في حكاية حال
متضمن للفعل بلفظ ظاهره العموم ولهذا قال
ابن الحاجب في تحرير هذه المسئلة بعد ما قال الفصل
الثبت لا يكون عاماً مسئلة نحو قول الصحابي
من يبع العز بعم العسر لن عدل عارف فالظاهر

الصدق فوجب الاتباع قالوا يجمل ان كان
 خاصا او مع صبغة خاصة فتوهم العموم
 والاجتهاد بالحكم قلنا خلاف الظاهر انتهى
 قال ابن الهام بعدما قال اذا نقل فعله كحفظ الكعبة
 لا يعم واما حكاية قوله لا يدركه عموم بل يفظ عام
 كشي من بيع العسر فمذه مسئلة اخرى فيجب
 التحمل على العموم خلافا كثيرا لانه عدل عارف باللغة
 والمعنى فانظروا المطابقة انتهى وقال صاحب
 التبيين بعدما قال حكاية الفعل لا يعم واما نحو قضى بالشفعة
 بلجار فليس من هذا القبيل لانه نقل الحديث
 بالمعنى وان ايجار عام واما قول صاحب التلويح
 محل النزاع ما صح به في اصولنا فحين
 اذا حكى الصحابة فعلا من افعاله بل يفظ ظاهرا للعموم
 مثل نهى عن بيع العسر بل يكون عاما او لا فقد قال
 السيد الشريف متعبا عليه المشهور اذا حكى حالا

بل يفظ ظاهرا هو العموم مثل نهى
 عن بيع العسر واما نحو
 صلى في الكعبة فقد جعل مسئلة
 اخرى بهذا الفعل المثبت
 لا عموم له واما هو المناسب
 انتهى الا ان يختلف
 امر المولود

بان لا یفید شیناً عند عدلها کفرهم و بلا
او مستظلاً لکن کان مقطوعاً فی الجواب

نحو سہی نجد او کان ظاہراً فی الجواب

نحو ان تغذیت فکذا فی جواب تعال

تقد معی خلا فالنفس عمہ بجموع اللفظ جواب
او بکثر لفظہ

قوله و بلی فانها منقصة بایجاب النفی السابق استغناء
او خبر فعلی هذا لا یصح بلانی جواب اکان علیک
کذا ولا یكون نعم فی جواب الیس لی علیک کذا
افسار الا ان المعبر فی احکام الشیخ هو العرف
حتى یعام کل واحد منها مقام الآخر و یكون
افساراً فی جواب الایجاب والنفی استغناء
او خبراً کذا فی التلویج ان المثلک

لان التجهة
انما هي السوء
فقطام

سنة ذی
السورة حيث
عمه ولم یعمل
على الجواب
م

ان من عدم
استجاب التلویج
فانما مفرقة لما سبق من كلام موجب
او منی استغناء او خبر
م
خبر لقوله اللفظ العادي یكون
سنة العموم و یخص من تأجابه
فانما تغذی لا مع
وعند زفر یختصم

وان كان الظاهر كونه ابتداء كلام
 بان يشمل على الزائد على الجواب

لا جواب اجبارا للزيادة
 الملفوظة الظاهرة
 والفاء للحال المبطنة بالحجة
 م

فابتداء نحو قوله ان تغذيت اليوم فكذا
 في جواب تعال تغذ معي فيبحث باللفظ
 مطلقا وهذا ما قيل العبرة بعموم اللفظ لا
 بخصوص السبب خلافا للشا فنع

سواء مع او لا ولو قال عنيت
 الجواب بصدق ديانة كذا
 في الحاشية فلا يبحث الا باللفظ
 في ذلك اليوم مع لانه نوى
 ما يجوز اللفظ ولا بصدق قضاء
 لانه خلاف الظاهر من ان
 فيه تحقفا عليه
 ان الموضع

لانه ليس مما تنسك به ولا ينفي عموم اللفظ ولا يقضي
 احراز غيره ولهذا قد ثبت من اصحاب
 ومن بعدهم التمسك بالعمومات الواردة في حوا
 واسباب خاصه من قصرها على تلك الاسباب
 والحوادث واشتهر ذلك من غير كبر فكان اجماعا على ان العبرة

لعموم اللفظ لا بخصوص السبب

وقيل الأصح هو معناه ^{الآثار} ولا بخصوص الفرض
خلافًا لبعضهم في المدح والذم

وَالْخَصَافُ فِي نِيَّةِ الْخَصُوصِ وَرُوي عَنْ

ابى يوسف فى اليمن كما مر العام الموافق

بِخَاصٍّ لَا يَخْتَصُّ بِهِ خِلَافٌ لِّلْبَعْضِ

أي لا يكون النكاح مخصصا للعالم عندنا على الإطلاق
وشرط أن لا يكون النكاح مضمونا مخالفاً يقف
على الحكم عن غيره من أفراد العالم عند مثبتي المفهوم
والعالم يخص بالمفهوم عندهم فقوله عليه السلام
إنا أبا بديع قصد طهر لا يخص بقوله في ثبوت
بمؤنة وباغها ظهور لأنه لا تعارض بينها لعدم التناقض

ایمان کے اعتبار
عموم لفظ حکماء الفاضلین
ابو الکلب والماورد والامام محمد بن
الرازى وقالوا ان نقل الخبر على
طريقه فانه من بعض سائر النسخ ان
اخر وقال لا ينبغي انما يلاحظ
الكتاب

کما سبق وقد عرفت من التاج
الکبیر ان خلافتهم لم یسخصوا
بها فانما خصوها بالترک لرسولها
واشتها ر خلافتهم فیها م

بين العلم والخاص فحجب
الحل بها من كل وجه من غير
تحفص علما بالاسم العلم من
المعارض

حکم بان حکم علی
الخاص بها
حکم علی السلام

۵۔ قبل از اس طرح الحروف نے مفہوم الفبائی میں اضافہ کیا ہے اور مفہوم
دین لافظ و قبل اس پر غور کیجئے کہ جس قدر درود الہامی بعد تقدیم الہام تزیید
نے ان المراد ہو گئے الہام ہو الہام خاص م۔

واذا اورد خطاب بتحريم عام والعاده

كان باستعمال ذلك العام في بعض

مساو له يخص المحرمه بذلك البعض خلافا للجمهور

لما استند
الى بيان
العام

كما اذا فرض ان العاده اختصاص الربوا في البر
والربوا عام له ولغيره لغته فلو حرم الربوا يخص به
لقيام المخصص وهو العاده والعرف كما يخص
الذات بذوات الاربع بعد ما كان في اللغة لكل
ما يدب في الارض وكما يخص النقد بالنقد
الغالب في البلد بعد عموم لغة وكما يخص اللحم
باللحم المتعاد في البلد

قوله خلافا للجمهور قالوا اللفظ عام ولا مخصص له
فيبقى على عمومته قلنا يجوز ان يخصه العاده كما روي
وما ينبغي ان ينسب ان هذا المسئلة ليست بحقيقة بل كما
الوارد بالتحريم بل جارية في كل عام يتناول

انواعا

انواعا والعادة كان باستعمال ذلك في بعض
 متناوله كما صرح به وشهد له المأخذ وأنه لا نزاع
 في أن اللفظ العام لنفسه لو خصص العرف
 والعادة ببعض متناوله بحيث كان ذلك اللفظ
 في ذلك البعض حقيقة عرفية كما خصص العرف
 والعادة اسم الدابة بذوات الأربع
 بعد كونه في اللغة عام لكل ما يدب اذا ورد
 يخص بذلك البعض الابريل ترجيحاً للحقيقة
 العرفية على الحقيقة اللغوية بل النزاع في أنه
 ان ورد اللفظ العام واخص تعامل المني طين ببعض
 متناوله فهذه العادة والتعامل بل يخص
 ذلك العام بذلك البعض او يبقى على عمومته فاجبو
 انه نعم والمبقر تناول اللفظ والتدليس لا تناول عادته
 وزهيب بعض متناوله هم القائلون بأن المجاز المشهور
 بحسب التعامل يرجع على الحقيقة المستعملة الآن
 تلك العادة تجعل ذلك العام محضاً بذلك البعض

على التنازل
 ان اللفظ العام
 مع الجهور لأن الحقيقة
 على المجاز المشهور بحسب استعماله
 عند بعض اصحابنا الذين
 عند بعض اصحابنا الذين
 الحقيقة العرفية
 الحقيقة اللغوية
 الحقيقة اللغوية
 العرف متناوله
 العادة تخص العام
 العادة تخص العرف
 ويجوز هذا العرف
 وخصصها بالعام
 العادة لا تخص العام
 المعنى ليس
 وبين بعض اصحابنا
 كلام المعر اذا ورد
 عام متناوله
 بعض

المطلق بغير
الاعتناء بالاعتناء
الاعتناء بالاعتناء
الاعتناء بالاعتناء

المطلق بغير على اطلاقه كما لم يقيد على

تقيده لانها خاتمان قطعيان في دلوهما
بقرينة اللفظ كما مر

هو ما دل على نياح في جنه
بكونه خفه مختمه كحفص كثره
تأيد بوج نخت امر بما قيد
لفظي مستقل ولا يقين ولا
شمول م

اذا تجرد عن العوارض والقرائن واما قولهم المطلق
يصرف الى الكمال العارضة عن النقص فلعلى ذلك
دار على القرينة كذا في الكاشية او مبني على كونه
نقصان المعنى نسبية لعدم تناول اللفظ المطلق
نقصه بل لا ينافي انصرافه الى الكمال بمعنى ان
براد من اللفظ المطلق في اول الامر ختمه وشايعة
ليس فيها نقصان المعنى المقى باللفظ مطلقا جراً
المطلق على اطلاقه كما لا يخفى م

و هو ما اخرج من الشروع بوجه من الوجوه
نحو رقبته مؤمنة اخرجت عن شيع الرقبه
بالمؤمنة وغير المؤمنة وان كانت شايعة
في الرقبات المؤمنات فيجوز ان يكون اللفظ
مطلقاً من وجه مقيداً من وجه وقد يطلق المقيد على ما دل

على شايعة في جنه
والتميزات كلها والتميزات الاولى م

لكن لا يتفرعان الصفات وتقييد

المطلق شبيه بتخصيص العام فيجوز تقييد

المطلق بالمتصل كالاستثناء والصفة وبالمفصل

عقلا او كتابا او سنة متواتر وكذا غير متواتر
وقياسا خلافا لبعض

لان المطلق كرقبة مثلهما يدل انحصار كالمؤنة

والكافرة فاخراج البعض فيها كخراج الكافر

مثلا بتقييد بمؤنة يكون في معنى التخصيص بمنزلة اخرج

بعض الناس من العام هذا مراده وهو مشكل

لان تقييد المطلق من قبل الزيادة على النص بها

نسخ لان النص المطلق يوجب العمل باطلا منه فاذا

صار متقيدا بطل جواز العمل باطلا منه وزيدني جواز

شي احسن مثلا آية كفارة البهين يقضي جواز التكفير

بخرى رتبة كانت فقيده الجواز برتبة مؤمنة

بأنه لا يفرع عن الصفات وتقييد
المطلق شبيه بتخصيص العام فيجوز تقييد
المطلق بالمتصل كالاستثناء والصفة وبالمفصل
عقلا او كتابا او سنة متواتر وكذا غير متواتر
وقياسا خلافا لبعض
لان المطلق كرقبة مثلهما يدل انحصار كالمؤنة
والكافرة فاخراج البعض فيها كخراج الكافر
مثلا بتقييد بمؤنة يكون في معنى التخصيص بمنزلة اخرج
بعض الناس من العام هذا مراده وهو مشكل
لان تقييد المطلق من قبل الزيادة على النص بها
نسخ لان النص المطلق يوجب العمل باطلا منه فاذا
صار متقيدا بطل جواز العمل باطلا منه وزيدني جواز
شي احسن مثلا آية كفارة البهين يقضي جواز التكفير
بخرى رتبة كانت فقيده الجواز برتبة مؤمنة

قوله خلافا
بعض من المفسرين
كذا انه الكاشية
وهذا هو المدعى
الصحيح عندنا
وايضا لا يجوز
تخصيص العام
ابتداء بالجذر الواحد
ولما لا يقاس
عندنا كما سبق
فلو سلم كونه شيئا
بتخصيص العام
لا يطرأ ايضا صحة
هذا التفرع
وبالحكمة خبر
هذا المقام يحتاج
الى التكف

م

كون المطلق والاسماء
غير متفرعين للصفات بل انفي ولا
بالاثبات بمعنى انه لا يدل على عمومها
بالتبيين كما هو المشهور وانما

منه من المطلق والاسماء
غير متفرعين للصفات بل انفي ولا
بالاثبات بمعنى انه لا يدل على عمومها
بالتبيين كما هو المشهور وانما

[illegible]

فإذا ورد البيان الحكم فاما ان يختلف الحكم
او يتحد فان اختلف ^{والمبطل بالمتن} فان لم يكن احدا
الحكمين موجبا لتقييد الآخر اجري المطلق
على اطلاقه ^{والا فمرد} والمقيد على تقييده نحو اطمع
رجلا واكس رجلا عاريا وان اُحد هما موجبا
لتقييد الآخر بالذات نحو اعتق رقبة
ولا تحقق رقبة ^{كأن} فانه فيجعل المطلق على المقيد

قوله فيحمل المطلق على المقيد بالضرورة اي يثبت المطلق
بذلك القيد ايضا لا يقال هذا الاستقيم في المثال المذكور
لان المطلق انما قيد بالمؤمنه والقيد في المقيد
الكافيه لانا نقول معنى حمل المطلق على المقيد
تقييده بذلك القيد لكن ان كان القيد موجبا
فياجابه وان كان منفيا فبنفيه وهما قيد الكافيه
منه فقيدها بجا بالاعتماد بنفي الكافيه والموثقه

مسلم بن قنفذ
انضا مطلقا
من مفرق
نكره و ان كان
للعام
حج

حوا و اوا
ز ف و ز و
ف و ف و
ا و ا و
ا و ا و

والنقد كما ينبغي أن يكون لا يكون
منهم من سلك على السبيل أو أخذ
بالحاصل أو حصل قوله لا تفق
أو منه فالتقيد وهو المومن
بعضه قد سلك المطلق

انفاقا سوا كانا مورین او
منہین صورتہ او مختلف کر کے
وہ نچد موجبہ او مختلف
حکما بالذلیلین السالمین عن
القارض م

قوله صورة وانما يقيد به لانها
لو كانا منزهين حقيقة او حكا
حقيقة يقع في خبر النفي حكما
فيهم فلا يكون مطلقا ولا مقيدا
لانها من اقسام النحاص المقابل
للعام هذا اذا كان نكرة معرفة
فلا يكون ايضا مطلقا ولا مقيدا
لانها من اقسام النحاص المقابل

وان اتحد حكمها فان اختلفت الكادته
لگفارة اليمين والقفل فلا يحمل خلافا لك
وان اتحدت فان دخلا على نحو السب
نحو ادواعن كل حسم وعبد وقوله عليه
السلام ادوا صيدقة الفطر عن كل حر وعبد
من المسلمين لم يحمل ايضا فعمل بها خلافا لك

قوله خلافا لك في قالوا ادلا ان في حل الحلق
على المقيد جمع بين اليمين لان العمل بالمقيد
يؤزم منه العمل بالملحق والعمل بالملحق يؤزم منه
العمل بالمقيد لحواله في ضمن غير ذلك المقيد
قلنا هو تغليب بل حمده على المقيد ابطال الحكم وعمل بحكم
التقيد فقط فلا يحصل به الجمع بينهما بل الجمع انما يحصل مجزا
في الطلاق والمقيد على تقيد وذلك لا يكون الا
بعد المحل على المقيد فما ذكره حجة ان لا يصح

قوله فلا يحمل
المقيد على المقيد
كفارة اليمين بخلاف
مطلقا مؤمنة او كافرة
كفارة القفل بل لا بد من
اعمال لليمين السالين من القفل
ولعدم الضرورة التوبة
قوله تغليب وفتاوه ان المطلق
باصطلاح بل الحكم والى كذا
كما هو المأثور في
فتاوى فقهاء المسلمين ان
بغير مجاز ولا استثناء
ما في المطلق بهذا المعنى متخذه
في التقيد فالعمل بالمقيد
في الجملة ليس المراد به
بالمقيد منها العمل بالملحق
المقيد بل العمل بشروط الاطلاق
التي جاز العمل بها
وج لا يقيد تقيد ولا يخص

١
مختلفة والحكم
التي في وجهها
مختلفة وهي
منها ما
حلت اليها
المنفعة
وفي الآخر
انقل خطا
م

بالتكليف
الاول مطلقا
والثاني مقيد
بشروط الاطلاق
فلا يحمل
قوله لا يمكن

قلنا ولو ثابنا المطلق ساكت عن ذكر المقيد والمقيد
 ناطق والناطق ولس من الساكت قلنا ساكت
 من القيد لكنه ناطق بوصف الاطلاق وادال
 على ثبوت الحكم فيه على الاطلاق ولو
 سلم فانما يكون ادلى من التعارض كما اذا خلا
 في الحكم فالتحوت السكوتية وهما لا تعارض
 لا مكان العمل بهما يجوز ان يجب شئ مطلقا
 في حادثة ومقيدة في حادثة ويجوز ان يكون
 المطلق سببا لما يكون المقيد سببا له وقلنا ثابنا
 في حله على المقيد عمل بالاحتياط فانه يخرج
 بالعمل بالعمل بالمقيد عن العهدة بقينا سواء
 كان مكلفا بالمطلق او المقيد بخلاف العكس
 قلنا لما كان دلالة المطلق على الاطلاق قطعية
 وكان العمل بالطلاق ممكنا خارجا عن المعارض
 يخرج بالعمل به عن العهدة قطعا فلا يثبت

١٢١
 الاحتياط بالعمل بالاطلاق على
 ان الاحتياط انما يوجد في
 عدم الحمل والعمل بالاطلاق
 على ان الاحتياط انما يوجد
 في عدم الحمل والعمل بالاطلاق
 اذا خلا في السبب كما لا يخفى
 اعلم ان غالب خلافا مهننا
 مع الشافعية راجع الى الصيغ
 احدهما دليل الخطاب الى
 المفهوم فهو عندنا ليس بحجة
 وعندهم حجة فاذا قيل
 رتبة مؤنثة مفهوم المؤنثة
 ان الكافرة بخلاف
 والاطلاق يقتضي في كل
 الصور يقتصر على المقيد منهم
 لان ما عداه ينفي بالمفهوم
 والاطلاق ليس نصا فيه
 وانما في الزيادة على النص
 قلنا هي نسخ والنفيد زيادة
 وهو نسخ قالوا النفيد بيان لا نسخ
 اذا تقرر هذا النسخ قوله ومله
 انا

لا يجوز أن يقال في المطلق ما لا يطلق وان علم
 متأخر ورد المطلق عن المقيد فقال ابن الهمام
 لا علم فيه نصريجا عن الحقيقة ولنا ان متزعم كون
 المطلق ناسخا للمقيد مع قياس نسخ العام
 المتأخر عن الخاص المتقدم عندهم ومعنى النسخ
 فيه نسخ القصر على المقيد انتهى وقال ابن الحارث
 ومن نزع المطلق المتأخر ليس بناسخ للمقيد
 المتقدم اتفاقا ولذا استنوا على الحقيقة بان القول
 يكون المقيد المتأخر ناسخا دون المطلق المتأخر
 محكم لا وجه له قلنا الاتفاق ممنوع ولو سلم
 فنقول في الفرق بينهما في ان المقيد المتأخر
 عن الاطلاق اثبات حكم لم يكن كايجاب
 إيمان الرتبة بخلاف العكس فانه لا يثبت حكم
 لم يكن لان وجوب المطلق قد كان ثابتا مع الزيادة

حلية
 اتفاقا لا على قول بتكليف ما لا يطلق وان علم
 متأخر ورد المطلق عن المقيد فقال ابن الهمام
 لا علم فيه نصريجا عن الحقيقة ولنا ان متزعم كون
 المطلق ناسخا للمقيد مع قياس نسخ العام
 المتأخر عن الخاص المتقدم عندهم ومعنى النسخ
 فيه نسخ القصر على المقيد انتهى وقال ابن الحارث
 ومن نزع المطلق المتأخر ليس بناسخ للمقيد
 المتقدم اتفاقا ولذا استنوا على الحقيقة بان القول
 يكون المقيد المتأخر ناسخا دون المطلق المتأخر
 محكم لا وجه له قلنا الاتفاق ممنوع ولو سلم
 فنقول في الفرق بينهما في ان المقيد المتأخر
 عن الاطلاق اثبات حكم لم يكن كايجاب
 إيمان الرتبة بخلاف العكس فانه لا يثبت حكم
 لم يكن لان وجوب المطلق قد كان ثابتا مع الزيادة

لما حشرنا اذ اعتان الكافر
 بخلاف الاطلاق المتأخر فانه لا يرفع
 حكم المقيد بل يثبت مع حكم آخر
 لم يكن قبل وهو جبره اعتان
 الكافر مشاءا وعدم اجزاء
 اعتان غير المقيد كاعتان
 الكافر ليس حكما شرعيا بنا
 لا يقال ان حكم المقيد وجوب
 اليقيد والاطلاق لا يثبت
 بل يرفع لانا نقول حكم المقيد
 اجزاء ما وجد في المقيد
 كاجزاء الرقبة الموثقة
 وانما عدم اجزاء الكافرة
 فليس حكما شرعيا بل لولا المقيد
 لعدم اعتبار المفهوم بل هو عدم
 اصل لا يتعلق بالنسخ
 ان الملوحة

الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

وَأَمَّا فِي الْمُسْتَفْهِمِ فَلَا اتِّفَاقًا أَيْضًا وَالْإِطْلَاقَ

تعیین و اما اجماع المنکر فی وضع وضعا واحدا

لکثیر غیر محصور بلا استغراق قیادول

الثَلَاثَةُ وَالْأَكْثَرُ جَمْعُ قَلَةٍ وَكَثْرَةٌ لَا أَقْلَ فَلَوْ خَلَفَ

لا یتزوج نساً، لایحش، بواحد و شصتین

فليس عجباً لعدم الاستغراق

۱
ای لعدم استغراقه جمیع ما یصلح للقطع بان رجلا

بین المجموع فی صلوحہ لکل عدد بدلا کر جس
میزان احد ان فی صلوحہ لکل واحد یستقر

ما يتناول من مراتب العدد كما لا يستغرق اجل زمان

من الودعان وليذا لوفال على درسم حج مجرب
اتفاقا بالجمع وهو الفسنة من غير اعتبار سنة ذى الحجة

اليه متابع العراق منا واختاره كبر من المتأخرين ٢

۱۲۱

لا تكان يجمع بان
باعتين اصلان
المشهور وقال لا عام
في المنصب وهو مقضي كلامه
في المحصول ايضا ان المنصب
باعتين في هذه الصوره ايضا
باعتين نظرا ان
ثم انت تعلم ان
آخر لا يابن باب
لان المنفى ان كان
لا مطلق وان كان
باعتين اذا لم
باعتين مطلقا
عن المطلق

عند الاكثر من اربعة اصبح وقال جماعة
يتناول الاثنين ايضا كافر ومحل
النزاع اللفظ المستعمل بالبحر في اللغة
لا في المعنوي من لفظ البحر

فاذا كان
منه الداريد
وحدہ فقط
بارجل نيز
النداء اليه قطعاً

٢
خرج به العام عند
عند من أشرط به
لا استغراق وانا
عند من اتقى
نظام جمع من السببا
و يكون السجح الفكر
سنة م

ازلا بشما صفة
النساء واذ كان
الجمع المنكر عبارة
عن المفعول المذكور
م

فوقه بنى القلعة والكرنة
والحمامات والرباط
للمسلمين فصار له هذا
القطر المسمى ببيت
الان ذكركم حميد

۵۰

وقيل عام وقيل واسطتين العام
والخاص

قوله وقيل عام ثم اختلفوا فذهب بعضهم الى انه ليس
لاستفراق الا ان العام لا يجب ان يكون مستفرا
لكل ما يصلح له بل يكفي فيه تناوله في احد المتفردات
الحمد لله على وجه الشمول وانتظام جمع من الميمات
والجمع المنكر متناول لكل قسم من اقسامه نحو الثلثة
والاربعة اى غير ذلك وان وقع على ثلثة
منه الاطلاق لكونه ميتقا فيه قال جلال الدين
السيجاى فى المعنى هو مذاهب اكثر من اربعة
واختاره فخر الاسلام ومن تبعه والغزالي
وذهب بعضهم منهم ايجافى الى ان العام لابد
فيه من الاستفراق الا ان الجمع المنكر استفراق
قالوا اولاً لو لم يستفراق لما صح الاستثناء في قوله
تعالى لو كان فيها آية الا انه ظن

"کو نہ استثناء ممنوع
 بل صفتہ بمعنی غیر وثائب
 ثبت الحلافہ سے کل
 مرتبہ من مراتب المجموع فاذا
 علمنا سے اجمع فقد علمنا
 سے جمیع حقایقہ ای علی جمیع
 الافراد الہی ہی حقیقہ
 نے کل منها نکاح اولی
 قلنا منقوض برجل و نحوہ
 و معارض بان الثلثہ متیقن
 نے تناول اجمع و نہا و راہ
 احتمال و الیقین اولے
 وثانیا لولم یستغرق الاخص
 بالبعض و هو متفق لعدم
 المحض قلنا انہ موضوع للقدر
 المشترك بین الثلثہ
 و ما فوقہا و لا یزیم من عدم اعتبار
 المحض اعتبار عدم علی
 انہ منقوض ایضا بنحو رجل
 اس المؤلف

بعضه من نفسه
بعضه من غيره
بعضه من كليهما
بعضه من كليهما
بعضه من كليهما
بعضه من كليهما
بعضه من كليهما
بعضه من كليهما
بعضه من كليهما
بعضه من كليهما

وحكمه وجوب العمل بما عرفت به قبل
طناً وقيل الاصح يقيناً وقيل الخي ان
الاصل في الظاهر النص افادة
القطع وقد تفيد الظن اذا ايد احتمال
غير المراد دليل واما النص فما ارد
وضوحاً على الظاهر بمعنى من المتكلم
وهو سون الكلام له كما هو المشهور

فما صله ما كان وضع المراد منه على الظاهر
وكان تلك الزيادة تكون ذلك المراد هو المق
الاصح للمتكلم من سون دليل يدل عليه ما حوز
من قولهم نصبت الآية اذا حملتها على سرفوق

المراد
النفس
منه الاعتبار

المراد

المراد
المراد
المراد

وهو الذي ظهر من نفس البعض
بعضه من نفسه
بعضه من غيره
بعضه من كليهما
بعضه من كليهما
بعضه من كليهما
بعضه من كليهما
بعضه من كليهما
بعضه من كليهما
بعضه من كليهما

بعضه من نفسه
بعضه من غيره
بعضه من كليهما
بعضه من كليهما
بعضه من كليهما
بعضه من كليهما
بعضه من كليهما
بعضه من كليهما
بعضه من كليهما
بعضه من كليهما

حروف اللفظ الواحد
 من غير ان يكون له
 معنى واحد بل
 قد يكون له
 معان كثيرة
 كقوله تعالى
 والذين آمنوا
 واتبعتهم
 اهلهم
 فليؤمنوا
 ولا يفتروا
 على الله
 كذبا

وحكمه وجوب العمل بقينا مع الاحتمال
 السابق وقد بطلن النص على مطلق
 اللفظ وعلى لفظ القرآن والحد
 ويظهر على المتصفح المعنى واما المفسر
 فما ازاد وضوحا على النص بيان
 التفسير او التقرير بحيث لا يتحمل الا

قوله الا نسخ فيما من شأنه النسخ وهو الحكم الشرعي
 دون التأويل والتخصيص اصلا هذا ما ذكره في الحاشية
 لكن من هذا لا يكون من الحكم والمفسر
 مغيرة في صورة كون كلامه خبر فالحجج
 القابل ولهذا خص بعضهم المفسر بالحكم الشرعي وقال
 لا يمكن وقوع المفسر في غيره الا انه مخالف

لا شمال المقال بحسب
 اجنس من زيادة البضاح
 بالنسبة الى الكمال
 اي قوله انا احدثنا او غيرها
 ظاهرة او خفية
 خاصة داخلها في معناه
 او لا قبل ان اكثرها لغوص
 وقبل الاقرب ان يكون
 من قبل الاطلاق في
 مقابلة الاجتماع والقياس
 وتعمل ان يكون من قبل
 الاطلاق على مطلق النفا
 الا ان نجسم لما اختص
 بما هو من الدليل الشرعي
 اختص اطلاقهم بما

حروف اللفظ الواحد
 من غير ان يكون له
 معنى واحد بل
 قد يكون له
 معان كثيرة
 كقوله تعالى
 والذين آمنوا
 واتبعتهم
 اهلهم
 فليؤمنوا
 ولا يفتروا
 على الله
 كذبا

هو هو خال النسخ
 لم يتغير ايضا
 من غير ان يكون له
 معنى واحد بل
 قد يكون له
 معان كثيرة
 كقوله تعالى
 والذين آمنوا
 واتبعتهم
 اهلهم
 فليؤمنوا
 ولا يفتروا
 على الله
 كذبا

قوله تعالى فيجاء الملائكة كلهم أجمعون
 وحكمه وجوب العمل به وجوب
 الاعتقاد مع احتمال النسخ وأما الحكم فما رآه
 قوة على المفسر بعدم احتمال النسخ

١ فان الملائكة عام محتمل للتخصيص فليحق بيان التقرير
 بقوله كلهم السد باب التخصيص لا ان الكل
 احتمل التفرق فليحق بيان التفسير بقوله
 اجمعون السد ذلك الاحتمال فصار مفسرا فان قلت
 ان من حكم المفسر احتمال النسخ وذا خبر لا يتجمل دأ
 لادالة لا اجمعون على دفع التفرق وان ليس
 شئني عنه فقد قيل التخصيص وان السجود يستعمل
 في الموضع كما يستعمل في وضع الجبهة
 على ما كان من جنس الارض فيتحمل غير المراد فلا يكون

قوله فان قلت
 اعترضني
 فنجب الملائكة
 اربعة وان اوردا
 المنيخ اما الوجه الاول
 واما الثاني
 اجمعون لا دلالة على
 قد رآه حكم اجمعون
 حسن بين ولا دلالة
 الا ما يدل على
 اقتاديل بان
 واما الثالث
 قد استغنى
 من قبل المفسر
 التخصيص
 السجود يستعمل
 اللفظي كما قال
 كما قال
 الجواز كما هو
 المشهور

اعترضني زيادة
 القوة لا زيادة
 الوضع كما
 اعترضه قوله السلام
 لان زيادة القوة
 هو النسيب
 للاحكام وعدم
 احتمال النسخ ولما
 قد يقع المفسر
 من الوضع
 بحيث لا يتجمل المراد
 اصدافها من زيادة
 الوضع عليه

قوله فان قلت
 اعترضني
 فنجب الملائكة
 اربعة وان اوردا
 المنيخ اما الوجه الاول
 واما الثاني
 اجمعون لا دلالة على
 قد رآه حكم اجمعون
 حسن بين ولا دلالة
 الا ما يدل على
 اقتاديل بان
 واما الثالث
 قد استغنى
 من قبل المفسر
 التخصيص
 السجود يستعمل
 اللفظي كما قال
 كما قال
 الجواز كما هو
 المشهور

وحكمة النظر في ان النقص ان لمزية
في شمله او نقصان واما الشكل
فقد النص ما لا يدرك الا بالتأمل

قوله في شمله اللفظ وثبت فيه الحكم كالتفريق فانه
سارق حاذق يأخذ مع حضور المالك ويقطع
فلا مزية على السارق الذي لم يعرف باسم
محمود من معنى السرقة وهو اخذ باليسار
اخذ على سبيل التحفة في شمله السارق فيقطع به
او دجلة ثم الظاهر من كلام المعر شموله عبثا
او اشارة وكونه من انشاده حقيقة لكنهم صرحوا
بان الحاق ما فيه مزية انما هو بطريق دلالة
النص وهو الموافق لما سيجي في سرية الجاه
من عدم الفرق بين الزيادة والنقصان فاما غيرهم
فما لفت رجحانهم انه اراد كونه بدلالة النص

في شمله اللفظ وثبت فيه الحكم كالتفريق فانه
سارق حاذق يأخذ مع حضور المالك ويقطع
فلا مزية على السارق الذي لم يعرف باسم
محمود من معنى السرقة وهو اخذ باليسار
اخذ على سبيل التحفة في شمله السارق فيقطع به
او دجلة ثم الظاهر من كلام المعر شموله عبثا
او اشارة وكونه من انشاده حقيقة لكنهم صرحوا
بان الحاق ما فيه مزية انما هو بطريق دلالة
النص وهو الموافق لما سيجي في سرية الجاه
من عدم الفرق بين الزيادة والنقصان فاما غيرهم
فما لفت رجحانهم انه اراد كونه بدلالة النص

في شمله اللفظ وثبت فيه الحكم كالتفريق فانه
سارق حاذق يأخذ مع حضور المالك ويقطع
فلا مزية على السارق الذي لم يعرف باسم
محمود من معنى السرقة وهو اخذ باليسار
اخذ على سبيل التحفة في شمله السارق فيقطع به
او دجلة ثم الظاهر من كلام المعر شموله عبثا
او اشارة وكونه من انشاده حقيقة لكنهم صرحوا
بان الحاق ما فيه مزية انما هو بطريق دلالة
النص وهو الموافق لما سيجي في سرية الجاه
من عدم الفرق بين الزيادة والنقصان فاما غيرهم
فما لفت رجحانهم انه اراد كونه بدلالة النص

ومن صرح به
المحقق النسخ
في كشف المنار
والمنصور القانع
والنسخ في شرح المنار
والنسخ في شرح المنار
والنسخ في شرح المنار

منه كذا في كذا...
فصل في كذا...
الذي كذا...
فصل في كذا...
الذي كذا...

اما لدست في المعنى نحو وان كنتم جنبا
فاطهروا اولاستغارة بدعية

هو شكل في حق داخل الفم لدخوله في الاشكال
لان فسل ظاهر البدن واجب وباطنه ساقط
ولشبهه بها حقيقة وحكا نغز الاله حائتي
انقح الفم وانقحاه وادخل الماء فيه وانبعث
البراق فبعد ان امل علم انه من اعضاء الفم
بدلالة صبغة البالغة وبان الواجب فيه
تطهير البدن وهو اسم للنظا هر والباطن الا ان
ما تغذر ابصال الماء اليه سقط بالغذر كالظاهر
اذا كان به جراحة ولا تغذر فيه بفعل عادة
وعادة بخلاف آية الوضوء حيث لم يكن فيه
البالغة وكان الواجب فيه غسل الوجه والموجبة
في الفم معدومة او يكون الاحتياج الى التامل
اليه

قوله بخلاف آية الوضوء الى
ولانه اكثر وتوفا من الفم
فهو من التحفيف البقي وذكر
التكليف ارفق وكذا
الالتف واما داخل العز
فا يصل الماء اليه كثيرا
بما يورث العي فقط بالغذر
دفع الفرج منه
الاستغارة تطلق كثيرا ما
المجاز الذي كانت
حلاقة المشابهة واطرد
هذه الاستحالات علماء البيان
وقد يطلق على مطلق المجاز
كما فعل صاحب الكشاف
في مواضع من كتابه وهو
انظا هه ههنا اذ لا وج
لتخصيص الاستغارة من
بين سائر المجازات
اسن الموقر

فصل في كذا...
الذي كذا...
فصل في كذا...
الذي كذا...
فصل في كذا...
الذي كذا...

تحوار بر من فضة و حكم
الطلب ثم التامل لينظر المراد

هو بشكل بسبب استعارة برعته لان العارضة
تكون من الزجاج لا من الفضة كمن لما اشتكت
الفضة على خاضعين ذميمة وهي انها لا تطهر
ما في بطنها و مدحجته وهي البياض والزجاج
عكسها وكانت تلك الاداني تشتمل على صفات
الزجاج وشفيفته و بياض الفضة و حسنها فتجوز
القوارير لما يشبهها في الصفاء والشفيف ثم
جعلت من الفضة مع انها لا تكون الا من الزجاج
فجاءت استعارة غريبة برعته فان قلت
اكثر ما عرّوه من المشكل ما كان خطأ و قد فقد
المعاني كقول تعالى اني سنقسم ولهذا قيل

حل
الطراز والناشط
من فخرنا ونفخه واجب
لأنهم انفس طاهر
فاز عبادة من اعلم
ابدين وفيه غنوص لا يعلم
وانما مل ان مبيع طاهر
هو البتة والشرع داخل
الغم والاف او بدونه واجب
الاضغاث في شرح البديع بان
سلبها معنى التلخيص معقولة
ونزاعنا الاشكال في شدة
التلخيص كون داخل الغم والاف
من متفقه او لا ويجوز الطلب
لم يطهر و هو من المشكل
اللفظ فلفظ لا يكون المشكل
الفعل لا لفظ المحروا
اذ انما ليس

لأنهم سواء
كانت فاقدة
او مضبوطة او
مطابقة
بعد ان يكون
المأني واحد
اي موضع الحرف
وهو القيل
فقال لا تسلك
بالتأمل
مسحة
قوله فتجوز
عدهم هذا
التجوز من
الاستعارة
البيانية و اخرج
عليه بان عدم
ذكر المشبه
لازم فيها و هي
قد ذكر

في تعريف ما خذوه لفظ المعنى
الاستعارة مع العلم بالشرائح
دالين او تجوزها مجازية
ابعضها
مشكل او لا بالبعد
على التام
فيما ذكر
الظاهر ان قوله
الوارد اذا لم يرد

والتعدد المعاني والمراد واحد
 معين وحكمه التوقف الى بيان المحمل
 ثم الطلب ثم التأمل فيه فبيان
 تفسير ان قطعاً وتأويل ان ظنياً
 واما المنشأ به ففصل المحكم

فقد راجع الى
 احواله وادائه وحيث
 واجاله فليكون
 في التركيب انا
 لتردد بين معانيه
 العين واداءه
 المتعدد بين الفاعل
 واما في التركيب
 منها في التركيب
 او يعجز الذاكر
 انكح لتردد
 ومنها في مرجع
 تقدم امر ان
 منها ومنها مرجع
 جلبب اهل
 من المهاراة
 في الطلب ومنها
 المحاراة مع
 فانحصر

او لتعدد المعاني والمراد واحد
 معين وحكمه التوقف الى بيان المحمل
 ثم الطلب ثم التأمل فيه فبيان
 تفسير ان قطعاً وتأويل ان ظنياً
 واما المنشأ به ففصل المحكم

قوله ظنياً مغيباً للظن غير فاع لا حتمال كيان
 مقدار الرأس بجديث المسح على الناصية ثم
 ان يكون اليان ميقداً للظن قد لا يحتاج الى التأمل
 بل يغيبه اولاً وقد يحتاج الى الطلب والنظر
 في المحتمات ثم الى التأمل في استخراج المراد
 منها فيطلب الاجمال الى الاسكال ثم اذا استخرج
 يكون تأويله فبسه ذكره في رح المعنى وغيره والمجمل

وواضح في معانيه
 لما ان المشابهة
 في معانيه
 بحيث تقطع
 احتمال دركه
 كما ان المحكم
 في نهاية
 الوضع بحيث
 انتهى الاحتمال
 سلمه

ايشافاً
 كقضية الصلوة
 والركوة اى
 بحيث
 لا يتبع بعده
 شبيهة ولا
 احتمال

فقد راجع الى احواله وادائه وحيث واجاله فليكون في التركيب انا لتردد بين معانيه العين واداءه المتعدد بين الفاعل واما في التركيب واما في التركيب او يعجز الذاكر انكح لتردد ومنها في مرجع تقدم امر ان منها ومنها مرجع جلبب اهل من المهاراة في الطلب ومنها المحاراة مع فانحصر

ان الله عالمه وافر من العلم والفضل والكرامه
فان الله تعالى على كل شيء قدير
وكان من علمه ان يكون له ما يشاء
من دون علمه وافر من العلم والفضل والكرامه

ان الله عالمه وافر من العلم والفضل والكرامه
فان الله تعالى على كل شيء قدير
وكان من علمه ان يكون له ما يشاء
من دون علمه وافر من العلم والفضل والكرامه
ان الله عالمه وافر من العلم والفضل والكرامه
فان الله تعالى على كل شيء قدير
وكان من علمه ان يكون له ما يشاء
من دون علمه وافر من العلم والفضل والكرامه

واما متشابه المفهوم ان استحالة ارادة
كالاستواء وقيل من الامنة
فقط واما النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
الذي هو المتكلم ب حقيقة فعبارة به صرح الامام
فخر الاسلام في باب تقسيم السنة في حق النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم ان كلامه على راي
المناجسين بريل قوله في اول كتابه وعذنا
لاخط للرايين في العلم من المتشابه الا التيسيم
على اعتقاد حقيقة المراد عند الله وان
الوقوف على قوله الا الله واجب انتهى
ويمكن ان يقال في وجه ذلك القول ان
المتشابهات في الاحاديث اكثر من ان يحصى
فلو لم يعلم معناها كيف تفوه ما لم يعلم معناه

ان الله عالمه وافر من العلم والفضل والكرامه
فان الله تعالى على كل شيء قدير
وكان من علمه ان يكون له ما يشاء
من دون علمه وافر من العلم والفضل والكرامه

في الدنيا من علمه وافر من العلم والفضل والكرامه
فان الله تعالى على كل شيء قدير
وكان من علمه ان يكون له ما يشاء
من دون علمه وافر من العلم والفضل والكرامه

قوله في الكتاب
 هو الذي في انزل علي
 الكتاب من آيات الحكيم
 بن ابي عمير الكتاب على الانعام
 فخذ بجهود الرافض على انعام
 بدليل من آيات ابن مسعود ان
 ناديه الا عند الله والرايون
 في العلم يقولون انهم
 وفارده اليه بن كعب
 في العلم انهم به وفارده ابن
 عباس وما يعلم العلم
 ويقول الرايون في العلم
 انما به لان ذلك كله يدل
 على ان الواو لا يفتق
 ولانه اتفق بنظم القرآن
 ومعنى الالف فلا يلا
 الوقف على الالف قبل الود
 على والرايون
 في العلم

وحكم المتشابه اعتقاد حقيقة المراد
 والامتناع عن التأويل
 قوله وحكم المتشابه اسى قوله عن التأويل
 وهو مذاهب جمهور السلف من الصحابة وان يمين
 ومن بعدهم واثمنا سوى العرفين من التاخيرين
 وهو اصح الروايات من ابن عباس رضي الله
 وسئل مالك عن قوله تعالى الرحمن على
 العرش استوى فقال الاستواء معلوم والكيفية
 مجمل والایمان به واجب والسؤال عنه
 بدعة وقال الترمذى في حق بعض مشاهير
 الحديث المذهب في هذا عند اهل العلم من
 مثل سيفان الثوري ومالك بن انس ابن
 المبارك وسيفان ابن عيينة ووكيع وغيرهم
 انهم قالوا انهم في هذه الاحاديث كما جازت

قوله في الكتاب
 هو الذي في انزل علي
 الكتاب من آيات الحكيم
 بن ابي عمير الكتاب على الانعام
 فخذ بجهود الرافض على انعام
 بدليل من آيات ابن مسعود ان
 ناديه الا عند الله والرايون
 في العلم يقولون انهم
 وفارده اليه بن كعب
 في العلم انهم به وفارده ابن
 عباس وما يعلم العلم
 ويقول الرايون في العلم
 انما به لان ذلك كله يدل
 على ان الواو لا يفتق
 ولانه اتفق بنظم القرآن
 ومعنى الالف فلا يلا
 الوقف على الالف قبل الود
 على والرايون
 في العلم

[illegible]

مولد و زبیر
ع. قتالہ قال
الکسک من کبار
الشخیز لم یزید
الے ہذا القول
الاشرف و فطیہ
وحتی بالخط
قال و قد کان

Digitized by Google

والمؤمنين والمؤمنات الموقنين
والصالحين والصالحات الصابرين
والصابرات الصالحين والصالحات
الصابرات الصالحين والصالحات

لكن لا يلزم من ان يكون
 بالمتأخرين ان يكون له
 الصف ايضا فهو الا ان كان
 الكاشية والكاشية
 يعمل من المتأخرين من قبل
 الفريقين لفظ لان التوقف
 انما هو في طلب العلم حقيقة
 والعلماء انما يخطفوا في تأويل
 في حصر الا حقيقة ورد بان
 فذلك لا يخفى بالمتأخرين وايضا
 بان بے عنه قول احد الفريقين
 برزوم الوقف على الله
 والاجتباب عن اتباع المتأخرين
 بالتأويل واتباع الفريق الآخر
 تأويل ابن المؤلف

خبره و احوال
و انچه در
و انچه در
و انچه در

[illegible]

فقد فاءه اخذوا
اولا فقال بعضهم ان كل
حكم لقوله تعالى
فان قلنا احكامها اختلف
لا يتطرق النقص والاختلاف
لا بالمعنى المقابل للثبوت وبالله
نفسهم

فمن قال ما يشاء
شبه بغيره بغيره
الحق والالحاجز ونحوهما
لما لم يستحق الغضب
ملككم وبل بغير وصف
تارة يكون متشككاً بها
وتارة يكون محكماً لها
سبح الأبين ما بل
على
و قال بعضهم

تاریخ ۱۳۰۲

جیو، اے جیو
اے جیو، اے جیو
اے جیو، اے جیو
اے جیو، اے جیو

ب
بناء على
المناسبة
بينها وبين
هذه الحائز
٥
لا سيما اذا
انقضت القرض
الذاتي فلها
على الاسماء
قيما هو الامر
ج
فاذا حصل
القطع في
الثبوت
والدلالة
فيجب القطع
بالضرورة
م

من قضايتي الى
ولا طرقت الى
وتفكر في
الانف وتذكر
انما كنت
مخلص من
النظر بازاء
من ف
لوجه الاول
لا يقبل
قال بان الدليل

اندر بیان این که در این کتاب
 از کلمات و عبارات و اصطلاحات
 و الفاظ و اشیاء و احوال و عیال
 و احوال و عیال و احوال و عیال
 و احوال و عیال و احوال و عیال

و النظم والاضمار والتقديم
 والتأخير وحكمها و هو

قوله و عدم التقديم والتأخير اذا قد تغير المعنى بها
 فلا يكون المراد من اعتبارهما ما يفهم من ظاهر
 الكلام و هو قسمان الاول ما يفهم المعنى و يكون المعنى
 بحسب الظاهر ثم كلا و اذا مررت ان من باب
 التقديم والتأخير اتضح قال قاتر و منه قوله
 لو لا كلمة سبقت من ركب لكان لزاما و اجل
 مستى اى لو لا كلمة و اجل لكان لزاما و قال مجاهد
 و منه انزل على عبده الكتاب و لم يجعل له
 عوجا فيما اى انزل على عبده الكتاب فيما لم
 يجعل له عوجا قبل و منه بسم الله و هم لولان رأى
 برهان ربه لولان رأى برهان ربه لم يطمعوا
 فاهم من عنده و انما في ما ليس كذلك و الكلمة الاجمالية

و النظم و الاضمار و التقديم
 و التأخير و حكمها و هو
 و النظم و الاضمار و التقديم
 و التأخير و حكمها و هو

قوله لتوقف على العلم بقسمة
 بعدم المعارض العقل اذ لو
 وجد تقدم على الدليل اللفظي
 بان يؤل النقل من معناه
 الى آخره او يتوقف
 في معناه كقوله تعالى
 الرحمن على العرش استوى
 اذ لا يمكن العمل بها تعاضلا
 ولا يمكن تقديم اللفظ على
 العقل لانه ابطال لاصل
 بالرفع اذ لا يمكن اثبات
 الدليل اللفظي الا بالاعتدال
 فيكون العقل اصلا و اللفظ
 فرع عا و في ابطال اصل
 اللفظ قطعا

اندر بیان این که در این کتاب
 از کلمات و عبارات و اصطلاحات
 و الفاظ و اشیاء و احوال و عیال
 و احوال و عیال و احوال و عیال
 و احوال و عیال و احوال و عیال

اندر بیان این که در این کتاب
 از کلمات و عبارات و اصطلاحات
 و الفاظ و اشیاء و احوال و عیال
 و احوال و عیال و احوال و عیال
 و احوال و عیال و احوال و عیال

عند تعين داره
من اللفظ او من كون
الحكم من السعيات الخفية
وكما من ان اعادة بعض اليقين وال
في السمع الخفى ومن ثم خفف
قال بعض من بابة قد يغيب اليقين
في الغيبات اليقينية والبرهان
يقول في ان كان على حجة
من رتبة ونفسه من رتبة
واللينة على المطاوعة
لا يجد من معاداة وقال آخر ان لا
وجزم الامم الزاوية
بانه لا يجوز التمسك بالارادة
اشتباه في السائل الغريبة
م

وهو نفسه لما مر انفاً والقسم
الثالث باعتبار استعمال اللفظ
في المعنى وهو اربعة الحقيقة
والمجاز والكنية والصريح اما
الحقيقة ما استعمل

من ان الاصل هو كل لفظ على تبادره ولا يجوز
استعماله في خلافه بلا دليل صاف والاحتمال
الذي لم يتأمن دليل لا يصدق القطع والاداة
بوثق المحسوس على انه قد يضم اوله وتسمى قطعة
والله على المراد يقيناً قطع تلك الاحتمالات
والثالث لتوقف على العلم يقيني بعدم العارض
الحق القطع ولا طريق اليه اذا غاية عدم الوجود
وهو لا يمنع احتمال الوجود قلنا يعلم عدمه من صدق الظاهر

ووجه الحصر ان اللفظ المستعمل
استعمل لا يصح ان يكون
والاول مستعمل في موضع له اول
المجاز وكل منهما اما هو الدلالة

الموصوف
بمقدور
كلمة حقيقة
وقيل ببيان
كما قالوا
للملأمة ثم
نقل الكتاب
في حصة
الاستعمل

الاستعمال
اولا والاول ان يخرج
والثاني ان يقطع
وكون اللفظ
الواحد
والثاني
والثالث
والرابع
والخامس
والسادس
والسابع
والرابع

في قولنا
 لا يرفع
 لا يرفع
 لا يرفع
 لا يرفع
 لا يرفع
 لا يرفع
 لا يرفع
 لا يرفع

في قولنا
 لا يرفع
 لا يرفع
 لا يرفع
 لا يرفع
 لا يرفع
 لا يرفع
 لا يرفع

ما استعمل فيها وضع له فيدخل المرئى
 الذي هو لفظ منقول بلا مناسبة
 كونه بوضع جديد

من اجل
 خطبة
 او شعرا
 اذا كانت
 من غير
 تعيين
 فتنسب

قوله بما وضع له اي ذلك اللفظ له من حيث كونه
 ما وضع له فلو استعمل فيها وضع له لا من حيث
 انه موضوع له لا يكون حقيقة وفي الحقيقة معتبر
 في تعريف الامور التي تختلف باختلاف
 الاعتبارات الا انه كثيرا ما يحدف من
 اللفظ لشدة وظهور اعتباره خصوصا عند
 تطبيق الحكم بالوصف المشرى بالحقيقة والمراد بوضع
 اللفظ منها تعيينه للمعنى بحيث يدل عليه من غير
 تسمية بالنظر الى ذلك التعيين فلا يضر
 الاجتناب الى التسمية لعارض ونحوه

حيث قال في الاستعمال
 لادنى تعريف الحقيقة
 والمجاز بخلاف المرئى
 فانه يكفى فيه مجرد النقل
 والتعيين م
 ونحوه كالاشترار ونحوه
 فان كان ذلك التعيين
 من الشارع فوضع كونه
 وان من وضع اللفظ فوضع
 لغوي وان من قوم مخصوصين
 فوضع عرفي خاص والا
 فعرفي عام وغلب العرف
 عند الاطلاق على العرف
 العام كما غلب الاصطلاح
 عند الاطلاق على العرف

الخاص والمميز
 في الحقيقة هو
 الوضع بخلاف
 ذلك الاوضاع
 فان لم يضع اللفظ
 في تلك الاوضاع
 فهي كغيرها على ما
 وان وضع بان
 كان موضوعا
 في امر لا ينفك
 عن غيره

سواء تفضل التزكيات على غيرها
أو لا تفضلها على غيرها
أو لا تفضلها على غيرها
أو لا تفضلها على غيرها

بأصول التزكيات
كالإيمان أو غيره مما
كالصلوة والزكاة فلهذا
المقرنة إلى الأول فلهذا
اللائق التزكيات فلهذا
الشريعة دبا هو لها
الدينونة وذهب غيرهم
إلى الثاني وهو رأي
أكثر أصحاب التفسير
أنه دبا عن قولها على
كثير من أهل السنة على كون
الإيمان مقولا شرعا إلى
التصديق المخصوص المقطوع
للاقتدار مسخرا

وغيرها ما وضع الشارع لمغناه ابتداء بان
لا يعرف أهل اللغة من الشريعة وهي على
ما ذكره القصد لفظه ومعناه أو كليهما قبل
الظاهر أن الواقع هو القسم الثاني فقط
اعني ما لم يعرف أهل اللغة معناه ولا يخفى أنه لا بعد
لهم أن يجعلوا المقطعات في فواتح السور
من قبيل الثالث اعني ما لم يعرف أهل اللغة
لفظه ومعناه وقال التاج السبكي ومناجيه
التي خضعت المقرنة بأنها هي أصول الشريعة
كالإيمان وذهب القاصص إلى أنها ليست
بواقعة وإنما استعمل الشارع تلك اللفاظ
في تلك المعاني لما سبها لها فيها القوة بغير
من غير وضع معنى عن القسرية فتكون مجازات
لغوية ثم غلبت في المعاني الشريعة كقوة دورها
على السن الشرع لمن حاجتهم إلى التفسير

التي هي في اللغة
المعاني في اللغة
التي هي في اللغة
المعاني في اللغة

التي هي في اللغة
المعاني في اللغة
التي هي في اللغة
المعاني في اللغة

ادبها و خبرها و ان الكوار
بالوضع ما هو اعم من
كون اللفظ متبعا للادب

على سبيل المثال
بجانب فهمه في قوله
ذلك القيد بانه
التي في قوله
وضع ذلك الوضع
وضعها او شيئا
نوعه بغيره
قاعدة دار كذا اليه
بما هو الجار

وحصرها في خمسة وعشرين اطلاقا
قوله في خمسة وعشرين بالاستفراء وان كان بعضها
مداخل ولهذا اختلف في ضبطهم فمنهم من ضبطه في
الخمسة كما بنى الحاسب الشكل والوصف
والكون على الاول اليه والمجاورة ومنهم من
ضبطه في التفة كصدر الشريعة الكون
والاول والاسود والمقابلة والجزئية والحلول
والسبية والوصفية ومنهم من ضبطه في غير
ذلك اقل او اكثر والناس فيما يقتضون فراهب
ثم كان دخل في التعريف المجاز بالزيادة
او النقصان كما سبق من الامري فيها والآ فدا
يخلو ادخال الحذف والزيادة في انواع العلة
عن مسامحة وامره بين ان المؤلف
قوله خلافا لاكثر الظاهرية وشبههم ان المجاز
اخو الكذب وان العدول اليه من ضبط الحقيقة

والمتغير من اللفظ الوضع
او كذا واما الوضع النوني
فقد سمي آخر فلا نقض لما
واحدة بغيره على نفس
اللفظ على اللفظ والاسماء
لابين اللفظ والظاهر والمجاز
فيه من التسمية الظاهرة والاسماء
وانه مطلقا ونقل من اللفظ
الى اخرى واسبى في اللفظ
الكارزوه مطلقا وحقه منها
والنوع الزاوي ليس ثابت
وقال لعل المراد ان ليس ثابت
ثبوت الحقيقة وهو ايضا
وانه في القرآن والكتاب
خلافا لاكثر الظاهرية وبعض
بعض من الماكبة وان فقه
اس المؤلف

من عدم الوقوف
على اللفظ
من جهة اللفظ
من جهة اللفظ
من جهة اللفظ
من جهة اللفظ
من جهة اللفظ
من جهة اللفظ
من جهة اللفظ
من جهة اللفظ
من جهة اللفظ

الكل
المنطق
المنطق
المنطق
المنطق
المنطق

كشد الازار لا غزال عن

الساعة قوله قوم اذا جازوا
شدوا انا زرعهم
دون النساء ولو بانيت

بالطهار رد عليه بان الازم
ما لم يكن مزموعا لم يتقل منه
اسم المزموم فيرجع

اسم الاول والا فليصلح

ان يكون صلاته لان الازم

من حيث هو لازم لا يدل

على المزموم يجوز ان يكون

اعسم ولا دلالة لعسم على

الاخص واجب بانه يدل

بواسطة القربى اذا

انضمت اليه م

كاليوم ليوم القبيح

كاليوم ليوم القبيح

كاليوم ليوم القبيح

كاليوم ليوم القبيح

كاليوم ليوم القبيح

كاليوم ليوم القبيح

والطلاق اسم المزموم على اللازم
وعكسه واحد المتشابهين على الآخر
والمطلق على المقيد وعكسه واسم

سواء كان تلك الصفة مخصوصة كالشكل نحو
اطلاق الان للصور المنقوشة على البحار
او غير مخصوصة كالاسد للرجل المتبذلة في صفة
الشجاعة ولا بد ان يكون ذلك الصفة ظاهرة
اثبت للمعنى الحقيقي وسهرة وفرد اختصاص
لثقل الذين من المعنى الى تلك الصفة بفهم
المعنى المجازي باعتبار ثبوت الصفة له كاطلاق
الاسد على الشجاع بخلاف الاسد على البحر
فانه لا يجوز لعدم ظهور هذه الصفة في الاسد
ويختص هذا النوع باسم الاستعارة عند اهل الباء

و قد انشا
يكون المق
هو اكال دلي
البيان لم يفرغ
نحو الماوس
الكون والمراد
بالحلول حصول
الشيء في
في الجملة سواء كان
حصول العرض
في المحل
والجسم في الجف
او غير ذلك
كحصول الرحمة
في الجنة ولهذا
قلوا هذه العلة
بقوله تعالى
ففي رحمة الله
الحق في الجنة
لانها محل الرحمة

نحو سال الميراب
والفهم تارة
بالنسبة وتارة
بالاطلاق فلفظ
م

واسم العام على الخاص وعكسه
وتسمية الشيء باسم مجاوره وباسم
ما يؤول اليه ^{بمعنى} وباسم ما كان واسم
المحل على الكمال وعكسه واطلاق

سواء كان احدهما في الآخر او كانا في محل واحد
او محلين متقاربين او جنسين متقاربين او
كانا متلازمين في الوجود كالسبب والسبب
او في الخيال كالصدقين الا ان بعضه داخل
فيما سبق وبعضه فيما سيأتي فيعمل على البعض
الذي لا يدخل بدليل المتعارفة او يميز لم المتعارفة
بالحيثية ويدخل فيه ايضا اطلاق الفعل والمراد
مشاركته ومعارفته قال السيوطي ومنه قوله

في قوله تعالى
و قد انشا
يكون المق
هو اكال دلي
البيان لم يفرغ
نحو الماوس
الكون والمراد
بالحلول حصول
الشيء في
في الجملة سواء كان
حصول العرض
في المحل
والجسم في الجف
او غير ذلك
كحصول الرحمة
في الجنة ولهذا
قلوا هذه العلة
بقوله تعالى
ففي رحمة الله
الحق في الجنة
لانها محل الرحمة
نحو سال الميراب
والفهم تارة
بالنسبة وتارة
بالاطلاق فلفظ
م

من الجان كما اذا رايته
زيدا فقلت زيدا
رجلا باعتبار صفة
لم يستعمل في الخاطبة
فقد قلنا ان مجازين ذكر اللفظ الجواب
في قوله الانسان حسبوا
كان اللفظ المستعمل في المعنى
الجانس على تلك الصفة التي
يكون اللفظ حقيقة فيها كالتباعد
في قوله تعالى واذا انشأتم
الاولى ان الذين كانوا من قبل
بنوا حاد لا ينتم بسبب البعوض
في قوله تعالى
من الجان كما اذا رايته
زيدا فقلت زيدا
رجلا باعتبار صفة
لم يستعمل في الخاطبة
فقد قلنا ان مجازين ذكر اللفظ الجواب
في قوله الانسان حسبوا
كان اللفظ المستعمل في المعنى
الجانس على تلك الصفة التي
يكون اللفظ حقيقة فيها كالتباعد
في قوله تعالى واذا انشأتم
الاولى ان الذين كانوا من قبل
بنوا حاد لا ينتم بسبب البعوض
في قوله تعالى

بياض في الفم
 وكذا الصفرة
 في العينين
 في البطن
 في الشرايين
 في الكلى
 في الكبد
 في المرارة

باعتبار ان ينزل التضاد
 والتقابل منزلة التناوب
 بواسطة تلميح او تنكير كاطلاق
 الاسد على الجبان او
 تقال كاطلاق البصر على
 الاعمي وحي هذا يكون من
 قبيل الاستعارة بناء
 على ان تكون المتشابهة
 المعبرة فيها اعم من ان يكون
 حقيقة كما مر او اجترار
 بمنزلة التضاد منزلة التناوب
 ويجوز ان يكون اطلاق
 احدهما على الآخر باعتبار
 المجاوزة الذهنية فان
 بين الضدين مجاورة في
 النجاش حتى ان الذهن
 ينتقل من ملاحظة
 السواد مثلا الى البياض و
 بالعكس فبينما تلازم عرفي
 وعلمي لك من هذا

والطلاق الشيء عليه واطلاق اسم الشيء
 على بدله واطلاق الكثرة في الاتباع
 للعموم واردة الواحد المنكر من المعرف
 باللام واطلاق احد الضدين
 على الآخر

قوله واطلاق احد الضدين على الآخر بشكل
 بما قال فخر الاسلام للاستعارة مع التناوب
 ودفع بان مراده الثاني في الوجود كحرمته
 البنية والنكاح لانها لا يجتمعان في الوجود
 لا الثاني في المفهوم كالبشر والانداد ونحن
 فيه من هذا القبيل وفيه ما فيه ولعل مراده
 الاستعارة مع ما دام منها فبا واما اذا كان مع ما

في العينين
 في البطن
 في الشرايين

في الكلى
 في الكبد
 في المرارة

ان لا يجدوا في ذلك
 من عوارضه

في الكلى
 في الكبد
 في المرارة

وحكم المجاز بثبوت ما اريد به خاصا
 او عاما دخل في ذلك العام
 معناه التحقيقي اولا وجواز

توهم اولا نحو لا تبعوا الصاع بالعامين اي
 بالكل فيه من الكثرة ونحوها وهو لا يتناول
 معناه الحقيقي اعلم ان المجاز المقارن لما يقتضي
 العموم بل العمم مبيح ما يصلح اللفظ له من اولا
 المجاز كالكلول والسبيبة ونحوها اولا اختلف
 فيه والجميع الذي عليه الجمهور لا يحسم
 وقيل العم فالرزكته هذا عند تقدير الحقيقة
 وعدم ترجيح احد المجاز على غيره من المجازات
 فنحن ترجح تعيين قال العرائف في هذه المسئلة
 تعرض لها امام المحررين وابن السكائين

بان يقرن
 بين يكون
 عاما مستقرا
 بجميع افراد
 معناه المجاز
 م

وهو المعيار
 المخصوص

كان او غيره وهذا
 اعني بالكلية
 من السكائين
 في العم
 كلام الامام
 في ان الصاع
 فوالن من قوله

بأن يقرن
 بين يكون
 عاما مستقرا
 بجميع افراد
 معناه المجاز
 م
 وهو المعيار
 المخصوص
 السعفة في الصاع
 فاعني صاحب الصاع
 من ان لا يظن ان
 بحت ثم اذا
 المجاز قبل العم
 المعنى اولا اختلف فيه ايضا
 والجميع ان العم
 لعدم من غير تفرق
 كونه مستقرا في الحقيقة
 والمجازية وان الحقيقة ليس
 لها دخل في العموم والمجاز
 ليس بغيره
 والخصوص ثباتا بالحق
 فحق وجد دليل لعدم العم
 حقيقة او مجازا لا يقال للعموم
 حسب الوضع ولا وضع في
 المجاز لا نقول وكذا الخصوص
 بحسب فهو مشترك في الامور

Digitized by Google

وَأَنَّمَا لَاحِقُ
عُنْدَ مَا لَعْمُ
الْمَكَانِ أَهْ

لا ينقض
من الحجة

از لاد جود
للخلف
مع و جود
الاصل م

وعدم امکان حقیقه و لهذا ایضا
 اے الجواز الا عند تعذر تحقیق

او حجب بر الحادوة او شرعا و كذا
للباء

الى انفس المجاز عند امكان اقرب

۱۔ الحقیقہ ولو کان الجازم متعارفاً
۲۔ فی التعامل عند اہل بلخ و فی

بأن لا يمكن وصولها بلا مشقة نحو لا أكل من هذه
النخلة حقيقة متعذرة فيقع على ما يتخذ
من النخلة مجازاً ثم بان تركها الناس
ويجروا وان لم يغذر بل تيسر الوصول
إليه نحو لا اضع قدمي في دار ظان حيث تبار
إلى الفهم بحسب الحرف عدم الدخول مطلقاً ثم

مختصه
فان كان
بانه لو لم
ولكن في
بالعارة
عليه جواز
نيل الشكر

[illegible]

من ان الحجة الاولى ان لم يصر
المستغنى او لا ان لم يصر
المجاز متعارف في التقاضي
عند الاستغناء
لان المستغنى قد لا يكون له
الاستغناء في التقاضي
لان المستغنى قد لا يكون له
الاستغناء في التقاضي
لان المستغنى قد لا يكون له
الاستغناء في التقاضي

وفي التهامهم عند العراق
خلافاً لها وقد يتعذر ان

اي على تفسيرهم وحاصله ان الحجة التي ليست
متعارفة ولا مبرورة بل كانت مستغنى او لا
من المجاز المتعارف بسبب التعامل وعند
مشايخنا هو المتعارف بسبب التهامهم
قال ابن الهام والادوية ما ذهب اهل
العراق لان التعامل في غير محل المجاز لانه كون
المعنى المجازي يتعلق عمل اهل العرف و
سبب التهامهم اذ به بصير المجاز اسبق
الى النعم ثم قال والخبر على وجه التحقيق
ان المجاز المتعارف هو الاكثر استعمالاً في
المعنى المجازي من استعماله في المعنى الحقيقي ومارو

عند الاستغناء
لان المستغنى قد لا يكون له
الاستغناء في التقاضي
لان المستغنى قد لا يكون له
الاستغناء في التقاضي
لان المستغنى قد لا يكون له
الاستغناء في التقاضي
لان المستغنى قد لا يكون له
الاستغناء في التقاضي
لان المستغنى قد لا يكون له
الاستغناء في التقاضي
لان المستغنى قد لا يكون له
الاستغناء في التقاضي

حيث قال ان المجاز المتعارف
اول من الحجة المستغنى
قال جماعة منهم النسخ
في الاختلاف فرع

عند الاستغناء
لان المستغنى قد لا يكون له
الاستغناء في التقاضي
لان المستغنى قد لا يكون له
الاستغناء في التقاضي
لان المستغنى قد لا يكون له
الاستغناء في التقاضي
لان المستغنى قد لا يكون له
الاستغناء في التقاضي

في حجة الاستغناء
لان المستغنى قد لا يكون له
الاستغناء في التقاضي
لان المستغنى قد لا يكون له
الاستغناء في التقاضي
لان المستغنى قد لا يكون له
الاستغناء في التقاضي
لان المستغنى قد لا يكون له
الاستغناء في التقاضي

[illegible]

تَقْلُ اسْدَ السَّجِ وَالرَّجُلُ الشَّجَاعُ
كَالشَّكْرِ فِي مَعْنِيهِ خِلَافَ السَّائِفِ

ولا الجازيان وطريق الجمع هو

عموم البحار زبان پر ادب مجازی

نحو لا اشتري مراد اية السوم ونشر الوكيل وقد سبق
ان بعض الشافعية جوزوا جمعها وقالوا بالعموم

فے انواع المجاز بل قال فے رفع الکاحب

الخلافاً فيه كالخلافاً في جميع الحقيقة والمجاز

و جمع مبینی المشترك و الشافعی جرمی

منوال واحد فجوز الكل و حمل عند الاطلاق

على الكل والحاصل ان الاختلاف فيه

ما صرح به غير واحد من الثقات لكن الثقات

قال يا لا تهاون على صدم جوار مجبها واليه يسئل المومنون

جہانگیر شاہ

[illegible]

بن المظفر بن الحسين
ومخازين اوقية
ومخازن

۷۰

الذي
وعلى
منها

الحجاز

انجمن

سید

العزیز الرحمن
المفخر

ہے اس کے

و من بعد من

نور خال جعفر علی

میں نے اسے

از این منع انظار

وہ کہتا ہے کہ میں نے

المشتر

مفہم از شمع

منه

مفتی محمد رفیع الدین

جمعه کجی جود
 طلاق الزامی
 علی محسنه فضا
 الان لا یجوز
 فی نقل امر
 من جود
 جمعه کجی جود
 جمعه کجی جود

في الجواز والاشتراك والنقل والحدف هذا
ظاهره على تقدير كون العام حقيقة في
الباقي بعد التخصيص واما على تقدير كونه مجازاً
اقرب الى الحقيقة من سائر انواعه ومن ثم
خفي انه حقيقة او مجاز ولانه اكثر واغلب
الى ان قالوا من عام الا وقد خص منه البعض
وانشد بعضهم مع ضم النسخ تجوز ثم اضمار

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
سراجاً مبيناً

الفريق والشارح
لا يقيم إلا هذا

Digitized by Google

الحال في بعض الفود او امر
في المنكلم كقوله تعالى واستغفر
من استغفرت منهم او امر في الكلام
فان زيادة معناه في بعض الافراد
فلا يعم الفاعل

فان بعض هذه المفهوم
تلك اللفظ قد يكون اول
بالارادة لاختصاص الآخر
بزيادة على معنى اللام
وجسمه اصالة فعداها
ذلك اللفظ المبني عن الزنو
لا يتناول الفهم والحال
كما اذا خلف لا ياكل
فاكته م
قوله لاختصاص الآخر
بيان هذه القرينة
على هذا المنوال مما انقضى
الدراية مما صرح به
في الكشفي وشرح
المعنى وغيره وانه المرات

فان كون المنكلم حكما بريئا من الامر بالانكسار
بدل على انه لم يرد من صيغة استغفر
الطلب والايجاب عقلا فهو مجاز عن تمكينه
من ذلك واذا رده عليه بعبارة ان
الايجاب يقتضي تمكين المأمور من الفعل
وقدرته عليه بسلامة الاسباب والالات
م

فان بعض هذه المفهوم
تلك اللفظ قد يكون اول
بالارادة لاختصاص الآخر
بزيادة على معنى اللام
وجسمه اصالة فعداها
ذلك اللفظ المبني عن الزنو
لا يتناول الفهم والحال
كما اذا خلف لا ياكل
فاكته م
قوله لاختصاص الآخر
بيان هذه القرينة
على هذا المنوال مما انقضى
الدراية مما صرح به
في الكشفي وشرح
المعنى وغيره وانه المرات

الحال في بعض الفود او امر
في المنكلم كقوله تعالى واستغفر
من استغفرت منهم او امر في الكلام
فان زيادة معناه في بعض الافراد
فلا يعم الفاعل

الحال في بعض الفود او امر
في المنكلم كقوله تعالى واستغفر
من استغفرت منهم او امر في الكلام
فان زيادة معناه في بعض الافراد
فلا يعم الفاعل

فلا نعم الفاكهة على الفب او
 نقصان فب فلا نعم المملوك
 المكاتب واما محل الكلام كقوله
 عليه السلام الاعمال بالنيات فلا

وكذا الرطب والردمان بلانسته فلا بحث
 باكلها لزيادة معنى فيها وهو الغداية فزاعن
 ابى حبيقة رحمه الله وعندهما نعم فبحث
 باكلها لانها من اغر الفواكه والنعم بها فوق التعم
 بغير ما يقتضيه لها اللفظ عند الاطلاق وان
 نواها بحث بالاجماع كذا في التمه واكتف
 الكبير فان قلت كيف ادخلتم الطرار تحت
 اسم الرق مع ما فيه من الزيادة كما سبق

بوجوب الاداء في المطالب
 من المملوك والمكاتب
 والاداء في ان المعنى الزائد في
 الطرار من ان النعم
 ممكن لها كما في النعم
 فانما ممكن للمعنى الزائد
 ثبت الحكم بزيادة النعم
 وازيادة النعم في النعم
 وهي كونهما عند زيادة
 نفع لان الطرار مفسود
 امر زائد غير مفسود فيكون
 مغير المعنى المتبعين ام

فلا نعم الفاكهة على الفب او
 نقصان فب فلا نعم المملوك
 المكاتب واما محل الكلام كقوله
 عليه السلام الاعمال بالنيات فلا
 وكذا الرطب والردمان بلانسته فلا بحث
 باكلها لزيادة معنى فيها وهو الغداية فزاعن
 ابى حبيقة رحمه الله وعندهما نعم فبحث
 باكلها لانها من اغر الفواكه والنعم بها فوق التعم
 بغير ما يقتضيه لها اللفظ عند الاطلاق وان
 نواها بحث بالاجماع كذا في التمه واكتف
 الكبير فان قلت كيف ادخلتم الطرار تحت
 اسم الرق مع ما فيه من الزيادة كما سبق

فلا نعم الفاكهة على الفب او
 نقصان فب فلا نعم المملوك
 المكاتب واما محل الكلام كقوله
 عليه السلام الاعمال بالنيات فلا
 وكذا الرطب والردمان بلانسته فلا بحث
 باكلها لزيادة معنى فيها وهو الغداية فزاعن
 ابى حبيقة رحمه الله وعندهما نعم فبحث
 باكلها لانها من اغر الفواكه والنعم بها فوق التعم
 بغير ما يقتضيه لها اللفظ عند الاطلاق وان
 نواها بحث بالاجماع كذا في التمه واكتف
 الكبير فان قلت كيف ادخلتم الطرار تحت
 اسم الرق مع ما فيه من الزيادة كما سبق

من الكثرة انما
والا سبب نظم ان
المناسبة ام الكتاب بها سور من
المرتببة او كتابها الاصول كما تكلف
مخالفة الاصول كما تكلف
منه تنوع مواضع القرآن
الكريم وتفنن كلمات البلاء
نظمهم وشرحهم كلمات البلاء
المناسبة من اللطف لما في تلك
في التوفيق من اللطف لما في تلك
القاضي من انما لا يجمع عن
اسباب كلامهم ثم انه مجرد
المشاهدة في رعاية المناسبة
لا يوجب دخولها من كل
الوجه ولو سلم فاعجاز
القرآن من جهة بلاغته لا
من الاسلوب وقياسه الى
الشعر ضعيف بعد كونه في
القرآن وما اصلح في لفظ
اليسبح فلا يسم ولا يسم
من جوع وليس في دخوله
في اسباب كلامهم من جهة
اطلاق لفظ اليسبح بل من

والمطابقة او معناه بالتعظيم
او التحقير او الترهيب
او الترهيب او المبالغة او زيادة

قوله والمطابقة لا يقال هي من المحنات
المعنوية فكيف هنا لانا نقول نعم لكنها
ما يورث حسا عرضيا ولهذا عدت من
الدواعي اللفظية ثم هي ان يجمع بين
متضادين في الجملة نحو اتخذت للاستب
الارهم ولو قبل الفات الطباق وغير ذلك
كالجناس والزمع ام لما في المجاز من
التزيينات والاعجازات المقفلة بثوت
اشبه او يقفه على وجه المبالغة نحو انما هي
اقبال وادبار ورأيت اسرافا ره لم تعلم ام

من الكثرة انما
والا سبب نظم ان
المناسبة ام الكتاب بها سور من
المرتببة او كتابها الاصول كما تكلف
مخالفة الاصول كما تكلف
منه تنوع مواضع القرآن
الكريم وتفنن كلمات البلاء
نظمهم وشرحهم كلمات البلاء
المناسبة من اللطف لما في تلك
في التوفيق من اللطف لما في تلك
القاضي من انما لا يجمع عن
اسباب كلامهم ثم انه مجرد
المشاهدة في رعاية المناسبة
لا يوجب دخولها من كل
الوجه ولو سلم فاعجاز
القرآن من جهة بلاغته لا
من الاسلوب وقياسه الى
الشعر ضعيف بعد كونه في
القرآن وما اصلح في لفظ
اليسبح فلا يسم ولا يسم
من جوع وليس في دخوله
في اسباب كلامهم من جهة
اطلاق لفظ اليسبح بل من

من الكثرة انما
والا سبب نظم ان
المناسبة ام الكتاب بها سور من
المرتببة او كتابها الاصول كما تكلف
مخالفة الاصول كما تكلف
منه تنوع مواضع القرآن
الكريم وتفنن كلمات البلاء
نظمهم وشرحهم كلمات البلاء
المناسبة من اللطف لما في تلك
في التوفيق من اللطف لما في تلك
القاضي من انما لا يجمع عن
اسباب كلامهم ثم انه مجرد
المشاهدة في رعاية المناسبة
لا يوجب دخولها من كل
الوجه ولو سلم فاعجاز
القرآن من جهة بلاغته لا
من الاسلوب وقياسه الى
الشعر ضعيف بعد كونه في
القرآن وما اصلح في لفظ
اليسبح فلا يسم ولا يسم
من جوع وليس في دخوله
في اسباب كلامهم من جهة
اطلاق لفظ اليسبح بل من

راجعاً مع طول
 الكلام فلم يبر وقد
 سبوحاً للآزلي
 جبراً على قلوبهم
 في اللطف من كلامهم
 ولم يخل عن التوضيح
 في مواضع حسن
 هو فيها فلابن
 التفسير كج
 في حسن الجمع
 وروا القرآن
 مست

او زیاده البیان او تلخیص
الکلام او مطابقت تمام المراد او

قوله اذ زيادة البيان لان المجاز اثبات
الشيء بمراد منه وهو كدعوى بجهة وبينته والحقيقة
دعوى بلا بينة وكما بينهما من البيان ولانه قد يكون
الحقيقة تقصر عن زيادة بيان المراد بل
لا بد من التجوز كبيان مقدار مخصوص من
الكيفيات كالسواد والبياض والروابع
ونحوها او يكون زيادة البيان بتقريره بنفس
الاصح بمشاهدة نظره حاشا كاستعاره
الرقم على الماء لسمى الصابغ لا يقال ثبانه
ذلك بالتبينه وهو حقيقة لانا نقول ذلك
بوجودي الى التطويل حيث يحتاج الى ذكر المشبه^{لله}

لا المشبه بالمشبه
 وادارة الترتيب بين الخلف
 التجوز على ان نأخذ زيادة
 البيان بالتسليم في كل موضع
 من المؤلف
 غير ثابت
 بعد التسليم مثلاً في الواقع
 اذ في الدين فاذا خفف الدين
 بسط السطر في النوار
 عند مشابهتها واستلزامها
 بحد و لكل حد زيادة طبقاً
 كما استغارة بحر من السمك
 موج الذهب في نظم فيه
 جرم مفيد فيفيد لذة تخيل
 وزيادة شوق الى ادراس
 مفاد فيوجب من التضمين
 او التمكن من المؤلف

فلان لا
او اخي صنف
من لفظ الجعقة...
بلان اوضح
النور في المعنى
فذا هو
واحد في اللفظ
معناها في
الوضع في
لان دلالة اللفظ
الدلالة ونقصان
في زيادة وضع

نحو قول تصلا
الفرود سوله
اسق ان
برضه ای
برضه او ان
الانسان لفظ
خسر ای الایمان
کذا ای فرد ایضا
فنهجهم ای الق
وغم ارجع البصر
کرتین ای کرات
و رب ارجون
ای رجفی وفان
ایضا طالعین ای
طالعین بصفة
التشبهه م
قوله ای برضه
فافرود الضمیر للفرود
بن الرضایین
ولاشارة ال
ان رضاء الله
نقله هو رضاء
الرسول و
بالعکس
مستم

من المفرد والثنی والجمع على آخر
منها والماضي على المستقبل والتخبر

قوله والماضي على المستقبل هذا قد يكون باعتبار
تغليب الموجود على ما لم يوجد وقد يكون باعتبار
المشاركة او الاول فيكون مجازا مرسلًا وقد يكون
باعتبار المشابهة حيث انه في التحق والتيقن
بمعرفة الكائن الموجود فيكون استعارة قال
الشريف استعارة الفعل على فمبين احدهما
ان يشبه مثلا الضرب بالنقل واستعارة له اسم
ثم يشتق منه قتل بمعنى ضرب ضربا شديدا
والثاني تشبيه الضرب في المستقبل بالضرب
في الماضي في تحقق الوقوع فالعنى المصدرى
موجود في كل من الطرفين كقوله قتل بغير انما لا

نحو قول تصلا
الفرود سوله
اسق ان
برضه ای
برضه او ان
الانسان لفظ
خسر ای الایمان
کذا ای فرد ایضا
فنهجهم ای الق
وغم ارجع البصر
کرتین ای کرات
و رب ارجون
ای رجفی وفان
ایضا طالعین ای
طالعین بصفة
التشبهه م
قوله ای برضه
فافرود الضمیر للفرود
بن الرضایین
ولاشارة ال
ان رضاء الله
نقله هو رضاء
الرسول و
بالعکس
مستم

الاستغفار في الماضي
بعض الماضي
تتزايد من زمانه
ما لا يمكن ان يكون
الاسلوب المتعارف
في امر عظيم لا يقدر على مثل الامور
فقد سلطان ولا تزي اكثر
النجح والافتخار فيه بل الظاهر
فيه ما لا يقتضيه العقل
الغاية لانه على كمال
العلم وحالة القدرة حيث
استوى عنه الكمال والافتخار
يفتح ما اراده البسته من غير
كلام طويل الزيل بل بس هذا
تمام اراده وتخيطة ومن الجاز
الطق صيغة المضارع على
الماضي لا فائدة الاستمرار
وحكاية كمال الماضي
واستحضار الصورة لكونها
امر آخراً

الآخر فصح ذلك انتهى وقال بعض الافاضل
بحج زعمان يكون استعارة الماضي للمستقبل
بقية بمشبه الزمان المستقبل بالزمان الماضي في الظرف
لام محقق فلا حاجة الى تكلف ما التزموا به
في تصحيحه بيقيد المصدر بقيد من مغايرين
كما مر فاستغفروا فيه بالتغابر الاعتباري دون
الذات في المعروف في امثاله وقال بعضهم
الارادة ان الزمان مدلول الهيئة وهي
ليست بلفظ والاستعارة تجري في الالفاظ
فان قلت الهيئة باللفظ لا اللفظ ولحققت بها
ولهذا استعبر كل من انجبر والاشياء لاخر
مع كون التصرف في الهيئة بلا كلام قلت
لكن الاستعارة في نفس اللفظ اكثر واغلب
وليس البحث في اصل الصحة بل في الظهور

الاستغفار في الماضي
بعض الماضي
تتزايد من زمانه
ما لا يمكن ان يكون
الاسلوب المتعارف
في امر عظيم لا يقدر على مثل الامور
فقد سلطان ولا تزي اكثر
النجح والافتخار فيه بل الظاهر
فيه ما لا يقتضيه العقل
الغاية لانه على كمال
العلم وحالة القدرة حيث
استوى عنه الكمال والافتخار
يفتح ما اراده البسته من غير
كلام طويل الزيل بل بس هذا
تمام اراده وتخيطة ومن الجاز
الطق صيغة المضارع على
الماضي لا فائدة الاستمرار
وحكاية كمال الماضي
واستحضار الصورة لكونها
امر آخراً

بمجرّد علم المخبر وقدرته ان كان الفعل مستنداً
إليه وشدة غمزه ان اسند الى الغير وان
كان مستقبلاً لم يقع بعد فان سبق على نهج
فمادّل عليه المخبر اكمل من الاول لا يتناء
على معرفة المبادئ والدلائل ان لم
يكن ناشئاً من عادة فاشية او فرائض غير
خافضة وان صرف عن نهج وادود
على لفظ الماضي ولم يكن المراد تقريب
المدة ولا الوقوع منوطاً بالعادة والمقدّمات
المعاداة فمن رتبة العلم على من الاول
من حيث انه ينشئ من توبة وتوف المخبر
بالوقوع بحسب حالته بتفاضل الاسباب
والدلائل وحال القدر في الصور الثلاث
واحدة هذا فيما يكون المخبر بحري عليه الزمان

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

اذا قلنا فهو من كل واحد من الالفين
 اطلقوا في كل واحد من الالفين
 ان منها فضاء وقل الرضى
 السبعة عند حرم منها ايضا
 وقال ابن الحروف جمعا لثلاثة
 عشر كان بين الفة والكثرة
 والفا حرم منها لثلاثة عشر
 من غير نظر الى الفة والكثرة
 فيصالحان لها واعلم انه اذا
 لم يأت لاسم الالف
 حسم الفة كما راجل
 والابح الكثرة كرجال
 في الرجل وكذا كل
 كبير لرباسه الاصط حروفه
 والام يجمع الالف كرجل
 ومصانع فهو مشرك
 بين الفة والكثرة
 والالف

وانحصر على الطلب ووضع جمع الفة
 موضع الكثرة وتذكير المؤنث
 وعكسه والطلب

اي استعمالها في فرق العشرة بناء على ما
 من اختصاصها بالعشرة وما تحتها الى الثلاثة
 كقوله تعالى الله يتوفى الانفس وكذا عكسه
 اي استعمال الكثرة في العشرة وما تحتها
 بناء على اختصاصها بما فوق العشرة كما هو المشهور
 على ما ذكره الرضى وغيره وقد سبق
 من التلويح خلافه لانه لم يفرقه المصنف
 وقد مر تفصيل البحث قال الشيخ الرضى الانشراح
 قالوا مطلقا يجمع على ضربين فلة وكثرة

اذا قلنا فهو من كل واحد من الالفين
 اطلقوا في كل واحد من الالفين
 ان منها فضاء وقل الرضى
 السبعة عند حرم منها ايضا
 وقال ابن الحروف جمعا لثلاثة
 عشر كان بين الفة والكثرة
 والفا حرم منها لثلاثة عشر
 من غير نظر الى الفة والكثرة
 فيصالحان لها واعلم انه اذا
 لم يأت لاسم الالف
 حسم الفة كما راجل
 والابح الكثرة كرجال
 في الرجل وكذا كل
 كبير لرباسه الاصط حروفه
 والام يجمع الالف كرجل
 ومصانع فهو مشرك
 بين الفة والكثرة
 والالف

ان الفة والكثرة
 ان الفة والكثرة
 ان الفة والكثرة
 ان الفة والكثرة
 ان الفة والكثرة
 ان الفة والكثرة
 ان الفة والكثرة
 ان الفة والكثرة
 ان الفة والكثرة
 ان الفة والكثرة

في النسخ
وقال قوم
بمختلف
كما يسمى
فهو ما خفف
في مجازية
م

والغليب واستعمال صيغة

افعل بغير الواجب ولا تقص
بغير التخرم وحرف

والا نواع كثيرة يكاد ان لا يضبطه تعريف واحد
ولهذا لم يخرج الة تعريفه الا قليلون منهم
من عرف بانه اعطاء الشيء حكم غيره ومنهم
من عرف بانه ترجيح احد الشينين على الآخر
والطاني لفظ عليهما وهما منقوضان وجميع باب
الغليب من الجاز لان اللفظ لم يستعمل في موضع
لكنه لثقت انواعه لم يضبطها علانية مخصوصة
ولهذا لم يعرضوا علانته قال القاري اني
والا بيان مجازية والعلاقة فيه وانه من ابي

ابن النواع
عالم اراه
عام جواز قول
ابن الحارث لم
بمختلف احواله
الغليب عليها
عالم من النشابة
عامة وخصه
الغليب الخفية
ويعمل النشابة
الغريب الاضائة
لما كبر شيئا
ابن النواع
قوله انك
ثم قال واما الجازان
فغليب على انه لغيب
وقد نقل انني ابي لا يغيب
بناء على ان الجازان موضع
للغيبين وقد نقل كونه موضع
لما كان نقل ابن النشابة
وزيت تعلم ان النشابة
يبين في غير معنى واحد
منها كما هو مخار فيجاء
الاعجاز في الغليب
م

قوله وانواع كثيرة منها غليب
الذكور على الاناث
بان خري على ما مبيته في كتاب
طريقه اجراء

لكنه انما كان
من القاتل
والقاتل من
القاتل
القاتل
القاتل
القاتل

مع كونه جنسا واحدا بل انما يسمون بالجنس
ومنها تعقب الاكثر على الاقل
من جنس واحد بان يسم
بالاكثر كقولنا قاتل
او يقتلون قاتل
ادخل تعقب الحكم
في الود الى تعقب
لم يكن في مضمون مع انه
اليها وانما كان في مضمون
امن به ومنه تعقب
التعقب على الغائب نحو
انت وزيد فعلمنا ومنها
تعقب الحكم على الغائب
والغائب نحو انا وانت
فعلمنا وانا وزيد ضربنا ومنها
تعقب العطف على غيرهم
باطلاق لفظ العطف
على الجمع ومنها تعقب
الموجود على كالم

كقولنا قاتل قاتل
والاقل للمعاني
ابجد والادب
فقدوا الابل
عبد الله
مع كونه جنسا واحدا بل انما يسمون بالجنس
ومنها تعقب الاكثر على الاقل
من جنس واحد بان يسم
بالاكثر كقولنا قاتل
او يقتلون قاتل
ادخل تعقب الحكم
في الود الى تعقب
لم يكن في مضمون مع انه
اليها وانما كان في مضمون
امن به ومنه تعقب
التعقب على الغائب نحو
انت وزيد فعلمنا ومنها
تعقب الحكم على الغائب
والغائب نحو انا وانت
فعلمنا وانا وزيد ضربنا ومنها
تعقب العطف على غيرهم
باطلاق لفظ العطف
على الجمع ومنها تعقب
الموجود على كالم

كقولنا قاتل قاتل
والاقل للمعاني
ابجد والادب
فقدوا الابل
عبد الله
مع كونه جنسا واحدا بل انما يسمون بالجنس
ومنها تعقب الاكثر على الاقل
من جنس واحد بان يسم
بالاكثر كقولنا قاتل
او يقتلون قاتل
ادخل تعقب الحكم
في الود الى تعقب
لم يكن في مضمون مع انه
اليها وانما كان في مضمون
امن به ومنه تعقب
التعقب على الغائب نحو
انت وزيد فعلمنا ومنها
تعقب الحكم على الغائب
والغائب نحو انا وانت
فعلمنا وانا وزيد ضربنا ومنها
تعقب العطف على غيرهم
باطلاق لفظ العطف
على الجمع ومنها تعقب
الموجود على كالم

مع كونه جنسا واحدا بل انما يسمون بالجنس
ومنها تعقب الاكثر على الاقل
من جنس واحد بان يسم
بالاكثر كقولنا قاتل
او يقتلون قاتل
ادخل تعقب الحكم
في الود الى تعقب
لم يكن في مضمون مع انه
اليها وانما كان في مضمون
امن به ومنه تعقب
التعقب على الغائب نحو
انت وزيد فعلمنا ومنها
تعقب الحكم على الغائب
والغائب نحو انا وانت
فعلمنا وانا وزيد ضربنا ومنها
تعقب العطف على غيرهم
باطلاق لفظ العطف
على الجمع ومنها تعقب
الموجود على كالم

مع كونه جنسا واحدا بل انما يسمون بالجنس
ومنها تعقب الاكثر على الاقل
من جنس واحد بان يسم
بالاكثر كقولنا قاتل
او يقتلون قاتل
ادخل تعقب الحكم
في الود الى تعقب
لم يكن في مضمون مع انه
اليها وانما كان في مضمون
امن به ومنه تعقب
التعقب على الغائب نحو
انت وزيد فعلمنا ومنها
تعقب الحكم على الغائب
والغائب نحو انا وانت
فعلمنا وانا وزيد ضربنا ومنها
تعقب العطف على غيرهم
باطلاق لفظ العطف
على الجمع ومنها تعقب
الموجود على كالم

من الصلوة
فما جاز
للقدر
الزيف
المعنى
وورد
لا يخلو
المقام
ومن هذا
ان الادب
بعد ما
نفسه
القول

قوا وهو بظا هـ
غير صحيح لان التبيين اذا
كان بطريق حذف
لفظ آخر يناسب
الآخر بقرينة الصلة
فلا خلاف في انه ليس
من قبيل الجمع بينهما
وان كان بطريق ملحقه
معنى لفظ آخر يناسب
المذكور فمعنى اللفظ
المذكور مقصود في الارادة
والمعنى الآخر ملحق بتجاء
ر في الارادة وهو
ليس من قبيل الجمع
بين الحقيقة والمجاز
في شيء الا ان
ان يطلق عليه

۱۶
 فی احد جہزہ او فی المطلق کہ لک
 بكون بطریق الزیادہ سے معنی مضاف الوصفی
 واث نے التضمین وکلا ہما غیر دانت
 وقال الآخر دن ہو من قبل الخذف
 والہ جنح المحقق التفاضل نے لکن صاحب
 الکشاف وغیرہ اجترده من غیر اعتبار
 اضمار وقال السیوطی ہو مجاز لان
 اللفظ لم یوضع للتحقیقہ و المجاز معاً
 فابجمع بینہما مجاز و ہو بظاہر ہمدہ غیر
 صحیح کیف و قد اختلفوا فی صحۃ الجمع
 مع اتفاقہم سے صحۃ التضمین و قبل
 من قبل الکنایۃ اذ یراد المعنی الامس لیسبتول
 بقرہ الے ما ہو المقصود المستفاد من البصرۃ
 ۱۷

[illegible]

ان بطن علیہ
 غم جمیع
 المفسدین
 بربط
 دهر و دو
 بربط
 خنق الحیة
 جانت و انت به
 المعهود
 خالصین
 واز برین
 کون چاره
 انصافی
 قولا جمل
 جبار نعم فال
 صاحب الکشف
 هو ان بر افشاون
 من غیر
 بان کان اهر با
 مکرز الفضا

د
لفظاً والآخر بحرفين

بر صحنه و باغ

...

11.

١٢١

بر

—

...

6.

5

...

11

١١١

...

五

...

—

三

و اختلف في مجازية امور منها
والثا كيد

والثائب

اختلف في كون الحذف مجازا أو قبل هو ليس
من المجاز لأن المستعمل في غير ما وضع له والحذف
ليس كذلك وقبل حذف المضاف هو من
المجاز بل معطوف وليس كل حذف مجازا وقبل
انما يكون مجازا اذا تغير الحكم اي الاعراب
وانا اذا لم يتغير كحذف خبر المبتدأ المسطوف
على جملة فليس مجازا وقبل متى تغير اعراب
الكلمة بحذف فهي مجاز نحو داسل القرية وال
نحو او كصيتب فلا توصف الكلمة بالمجاز وال
الفرد في الحذف اربعة اقسام الاول
يتوقف عليه صحة اللفظ ومغناه من حيث اللفظ
والثاني يصح بدون لكن يتوقف على غيره

وبقوله ان كان في
 من في قوله تعالى
 يا ايها الذين آمنوا
 حقيقه ان يقصد
 مناه استحقاق
 بما به وهو
 قال ابن جرير
 تعذبات العرب
 مجلدات فان قيل
 المذكور ان كان
 استحقاق فلا لانه
 وان كان في مناه
 الآخر فلا لانه
 استحقاق وان كان
 انهم اجمعين
 فظاهره مناه
 في الامم

نفس صاحب الفضل لا يمنها الله
ونقصه من لطفه
انقصه من لطفه
وهدى انصافه
ناردا على الكرامة
على الكرامة
نقص الكرامة
الانصاف نقصه
بجوده انصافه
من الفضل

[illegible]

۵۹
 العیة تحقیقی دلہند قال التقا زانے
 ارادوا الحقیقة والمجاز اللغویین علی
 ما یشر بہ اجتناج الآدے انتہی وبرد
 ح لا وجہ لتخصیص لا علام بل کل منقول
 شرعیا و عرفیا و اصطلاحیا فهو
 کذک کہ اذا استعمل فی معناه اثنان
 والقول فیہ ما قالہ الایچہری انہم ارادوا
 بالوضع فی مفهوم الحقیقة والمجاز وضع الشرح
 و اللغة و العرف لا غیر و ہوا قریب مما
 قالہ ابن الہمام انہم قیدوا بالجنس المأخوذ
 فی تعریفہما بغير العلم و التصحیح انہا لیت
 بواسطة بینہما و ان الوضع المأخوذ فی تعریفہما
 غیر مقید بوضع دون وضع قال و علیہ اکثر

۱۰
 استاد شرف
 ابن السكوت
 ابن الخلف
 قوله كما لا علم
 الشخصانية المتبادرة
 عند الاطلاق وهو موضح
 شئ بجميع شخصاته
 وقد تعلق على ما وضع
 لما بينه من حيث هي
 واختص هذا بعلم
 اجنس كمن في علم
 الاطلاق ولا خلاف
 السبب ان ان علمه
 قد بانه ضرورة
 الاحكام والعلم الحقيقي
 هو علم الشخص م

فان قيل لا يستلزم الاستحالة كونها غائبة
انما ليس بحقيقة وجودها بل كونها غائبة
في حيزها بل كونها غائبة في حيزها
فان قيل لا يستلزم الاستحالة كونها غائبة
انما ليس بحقيقة وجودها بل كونها غائبة
في حيزها بل كونها غائبة في حيزها

والمشاكل وما يكون قبل الاستعمال

لكن يوجد المجاز في الاعلام نادراً

باشتهار المشبه به بوجه

على ان يذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في جهة
او جهة ما يتقابل والاول نحو قوله تعالى وكروا
ذكر الله والثاني في نحو من طال سجنه يكون
سج عقده زعم قوم انها واسطة لانه لم يستعمل
فيما وضع له فليس حقيقة ولا علاقة معتبرة
فليس مجاز والمحققون ذهبوا الى انها مجاز
والعلاقة هي الصفة اي المجازة في النحال
والمصاحبان مرادوا اللفظين في النحال
اللفظان نفسيهما في الذكر كما قيل لان جهة الذكر

فان قيل لا يستلزم الاستحالة كونها غائبة
انما ليس بحقيقة وجودها بل كونها غائبة
في حيزها بل كونها غائبة في حيزها
فان قيل لا يستلزم الاستحالة كونها غائبة
انما ليس بحقيقة وجودها بل كونها غائبة
في حيزها بل كونها غائبة في حيزها
فان قيل لا يستلزم الاستحالة كونها غائبة
انما ليس بحقيقة وجودها بل كونها غائبة
في حيزها بل كونها غائبة في حيزها

قوله يوجد المجاز في
الاعلام نادراً اما قولهم
انه لا بد فيه من العلاقة
ولا علاقة فيها فان
وجدت كمن سمى ولد له
مباركاً لما اعتقد من
افتران البركة بولادته فليس
مجازاً اذ لو كان كذلك

لا تمنع اطلاقه وبعد زوال
العلاقة فانما يفيد عدم كونها

فان قيل لا يستلزم الاستحالة كونها غائبة
انما ليس بحقيقة وجودها بل كونها غائبة
في حيزها بل كونها غائبة في حيزها
فان قيل لا يستلزم الاستحالة كونها غائبة
انما ليس بحقيقة وجودها بل كونها غائبة
في حيزها بل كونها غائبة في حيزها

بوجه التثنية وقيل يكونه وصفا
جليا فبسته ايضا تذييل
حروف

وآه تعرض القوم في باب الاستعارة الى الجنس
فبني على الاصل الفالب ولهذا على السيد
السند في شرح المقاييس عدم جريان الاستعارة
في الاعلام بان مبنى الاستعارة على المبالغة في حال
المشبه ويدعى انه عين المشبه وذلك انما
يحصل اذا كان المشبه به مستمرا بوجه التثنية ولا شك
ان الابعاس مشهورة باوصاف لها حتى ان بها
تنبئ من اوصافها ابتداء تاما وآه الاشخاص فعلمنا
بشمع باوصاف كذلك وآه اذا اعتبر
تثنية يزد بهر في الشكل والهيئة وفقدت

بوجه التثنية وقيل يكونه وصفا
جليا فبسته ايضا تذييل
حروف

بوجه التثنية وقيل يكونه وصفا
جليا فبسته ايضا تذييل
حروف

بوجه التثنية وقيل يكونه وصفا
جليا فبسته ايضا تذييل
حروف

فمنهم من قال لا يعطى بالاول المعطوف
فمنهم من قال لا يعطى بالاول المعطوف
فمنهم من قال لا يعطى بالاول المعطوف
فمنهم من قال لا يعطى بالاول المعطوف

وروي عن الفراء فاوجب الترتيب
في الوضوء ونسبة الترتيب للامام
والمقارنة للامامين وهم فاعطف
الشيء على مصاحبه وعلى بقية
ولا حق ولا اذ اتعلق

بعض ان الواو لا يفيد الترتيب والمقارنة بانها
امثلا ومن رسم انها تفيد الترتيب عند
اي خفة والمقارنة عند هم فقد هم
من قوله بوقوع الواحد وقوله بوقوع الثلث
فيما اذا قال لغير المدخولة ان دخلت اذار
فطابق وطابق وطابق واسحق انه ليس

كلا القولين بناء ذلك
بل لان موجبه عنده
تعلق المعطوف بواحدة
المعطوف عليه فيترن
كذلك فينبغي الطلاق
الاول فيبطل مجلتها و
قالا بعد ما اشتركت
في التعلق تنزل كلها
دفعة وان كان
الاكثر اك كو سطر
المعطوف عليه الى الوحد

نحو يومك ايك والاربعين
من قبلك وقد ثبت
ذلك بالاستقرار في
القرآن وكلام العرب
نكتة هذا جهة من كونهما

في مطلق الجمع والنجوز
والاشتراك خلاف الاصل

منه ما بين و الا بقدر
بقدر المتاركة
الاولى
بما فيها
الاجرة الاخرى
اي فتم

و فی عطف الجمله لایوجب المشارکة
 فی قد کل واحدة منهما
 الا اذا افتقرت الاخرى الی
 الاولی و قيل یوجب^۳ فی موجب^۱
 القرآن فی النظم القرآن فی الکلم
 و هو فاسد^۷ عندنا و الصفة

لا يفيد مثلاً كذا المعطوف في قيد الجملة
 المعطوف عليها ولا العكس لا استقلال
 كل منهما بالحكم الآخر ان يدل عليها القرينة
 فلهذه طائفتان وهذه طائفتان تطلق الثانية واحدة

توت و جل اجل استغف
لانه لو قدر السكوت
عليها لاستغف بالافادة
تكيف اقتضاء الواو الشريك
فيها و لكل جملة
مغفاه انخاص بهام

۲۰
و جابر بن عبد الله
فنادى من فوق المنبر
كلوا من ثمره اذا
اذا اتمروا واثقوا
خديكم حصده
جب بن حطاف الازجري
على البعاض
والله

۱۲. انحضرت ابو بکر صدیق رضی اللہ عنہ

قوله عز وجل
 قل يا أيها الذين آمنوا
 لا تأكلوا أموالكم
 بينكم بالباطل
 إنما يحب الباطل
 الذين آمنوا
 ولا تأكلوا أموالكم
 بينكم بالباطل
 إنما يحب الباطل
 الذين آمنوا

والمراد بالعدم
هو ان لا يكون
دائما في نفس
صحة لا تصل
في المثال المذكور
ان المالك
المراد بالعدم
هو ان لا يكون
دائما في نفس
صحة لا تصل
في المثال المذكور
ان المالك

وقد تدخل على العلة نحو البشر
فقد انكث الثوب لكن ان
دامت ويستعار

قد يكون الابصار متعديا وههنا لازم اي مر
ذات السرج وسرور فقد انكث الميث ثم
لا تخاف في انه خلاف الاصل لعدم رتب
العله على المعلول ومع هذا قد تدخل عند
دوامها وتاخرها عن المعلول في الجملة نظرا
الى البقاء كما هو جوابه وعند كونها
معلولة متأخرة في الخارج وان كانت
علة غائبة ومتقدمة في الذهن
كما صرح به بعض المحققين كقولهم عليه السلام ولو هم
الحديث المأثور

قوله فلا نقض اراد دفع مقرر
صاحب التحقيق حيث
قال ما هو المذكور في عانة
اكتب ليس بيمين لان
فاء العلة لا تختص بالعدم
لغة فانه يقال للمعطى لا تصل
فقد طلعت الشمس وللصائم
انظر فقد غربت الشمس
وللبندك اخرج فقد خرج
الامام والطلع والغروب
والخروج مما لا دوام له
على ان المثال المذكور
تأيد دوام لان الابن ان
لا يخرج وحاصل الدفع
ان كل ذلك دائم كما

ان المالك
دائم فاما
المراد بالعدم
هو ان لا يكون
دائما في نفس
صحة لا تصل
في المثال المذكور
ان المالك

وذكر في بعض النسخ ان قوله في الحكم
في الترتيب والمرتبة في الترتيب
في الترتيب والمرتبة في الترتيب
في الترتيب والمرتبة في الترتيب

وحي لبحر الترتيب والمرتبة في الترتيب
في الحكم وعند ههنا في الحكم
ففي قوله لغير الموطوءة انت طائق
ثم طائق ان دخلت الدار نزل

هو ان يكون بين المعطوف والمعطوف عليه
سهلة كمن ذلك التران في عند ابي خيفة
رحمة الله تعالى وبزمنه التران في الحكم
اي الاثر ان ثبت بالنكلم المرتب عليه وهو
في الاشياء ظاهرة في الاجار فائدة او لازم
فائدة فكانه سكت بين ما قبل ثم وبين ما بعد فافضل
النكلم بما بعد متراخبا عن النكلم مما قبلها حكما

بما فيها من الترتيب والمرتبة
في الترتيب والمرتبة في الترتيب
في الترتيب والمرتبة في الترتيب
في الترتيب والمرتبة في الترتيب
في الترتيب والمرتبة في الترتيب
في الترتيب والمرتبة في الترتيب
في الترتيب والمرتبة في الترتيب
في الترتيب والمرتبة في الترتيب

وذكر لانها مطلق التران
بالاجماع فلا ينصرف الى
ما فيه تقضي وهو في الحكم دون
النكلم وانها دخلت كلمة
التران في على اللفظ فيظهر
اثر ما فيه ايضا وان
التران في الحكم مع عدمه في
النكلم يمنع في الاشياء
فهي فيها للتران في فيها فكذا
في الاجارات ايضا او لا فاعل في

في الترتيب والمرتبة في الترتيب
في الترتيب والمرتبة في الترتيب
في الترتيب والمرتبة في الترتيب
في الترتيب والمرتبة في الترتيب

في الترتيب والمرتبة في الترتيب
في الترتيب والمرتبة في الترتيب
في الترتيب والمرتبة في الترتيب
في الترتيب والمرتبة في الترتيب

فقط بالشرط
فلا تزوجا
ثانیا ووجه
الشرط بفتح
م
لعدم تعلف
بالشرط ووجود
المحل

نزل الاول ولنی اباسی ولوفدم
الشرط تعلق الاول ونزل الثاني
ولنی الثالث وعندهما يتعلق
ابحسب ونيز لن مرتبا ويسفار

لعدم المحل وليس المراد انها تراخي الحكم صورة
وحكما حتى لزم لوائق في ايضا للزوم كونه
بخرا بابتداء وفساد العطف المانع للتراسي
من كل وجه بل المراد انها تراخي الحكم محال
عند تراخي الحكم وصحة العطف واثبات
المشاركة في المبدأ كنه فيها الاتصال صورة
ولا نزاع في اعتباره بخلاف التعلق بالشرط فانه
محل الاتصال صورة ومعنى

فقط بالشرط
فلا تزوجا
ثانیا ووجه
الشرط بفتح
م
لعدم تعلف
بالشرط ووجود
المحل
فقط بالشرط
فلا تزوجا
ثانیا ووجه
الشرط بفتح
م
لعدم تعلف
بالشرط ووجود
المحل
فقط بالشرط
فلا تزوجا
ثانیا ووجه
الشرط بفتح
م
لعدم تعلف
بالشرط ووجود
المحل

المحل من
وجود العطف
المحل من
وجود العطف

در دایره فیض و کرم
و از کرم و فیض و کرم
و از کرم و فیض و کرم
و از کرم و فیض و کرم

و از کرم و فیض و کرم
و از کرم و فیض و کرم
و از کرم و فیض و کرم
و از کرم و فیض و کرم

و استغفار للواو کقولہ علیہ السلام
فلیکفر عن مینہ ثم آیات و قد یحیی
للمرثۃ کقولہ ان من ساد ثم ساد
ابوہ ثم قد ساد قبل ذلک جدہ
وللاستبعاد نحو یعرفون نعمہ الله
ثم نیکرو نعمہ بل لا عراض
المقصود ترتیب درجات معالہ المدوح
فابتدا بعبادۃ نفسه ثم بعبادۃ ابيه ثم
بعبادۃ جدہ لان بعبادۃ نفسه احق به و اولی
من بعبادۃ نعم بعبادۃ ابيه اولی من بعبادۃ جدہ ثم

قوله ثم آیات بالذی ہو
الجد و ثم فی ہذہ الروایۃ
بجاز عن مطلق الجمع الذی
ہو معنی الواو والا کان
الامر لا باخ و المطلق للمفید
ای ما سوی العدم فمحقق
بجازان و علی قولنا بجاز
واحد و بہ یجیس ہذہ الروایۃ
و روایۃ فلیات بالذی
ہو خیر ثم یکفر عن مینہ
و منہ قولہ تعالیٰ ثم
الله شہید ای والله
شہید لا شاع تراخی
مفنون والله شہید
عما قبلہ الا ان یکل شہید
عہ معاقب بجاز و بہ
بعید عن النفس م

و از کرم و فیض و کرم
و از کرم و فیض و کرم
و از کرم و فیض و کرم
و از کرم و فیض و کرم
و از کرم و فیض و کرم
و از کرم و فیض و کرم
و از کرم و فیض و کرم
و از کرم و فیض و کرم

و از کرم و فیض و کرم
و از کرم و فیض و کرم
و از کرم و فیض و کرم
و از کرم و فیض و کرم
و از کرم و فیض و کرم
و از کرم و فیض و کرم
و از کرم و فیض و کرم
و از کرم و فیض و کرم

[illegible]

۱
الاجابة وجوب
التخفيف في
الاشياء
انما شرعا
وعرفا وان كان
خبر لغة م

والتجبر في الأنساء في قوله

هذا خبر وهذا وهذا يعنى الثالث

وینجبرنے الاولین کا نہ قال

احدہما حشر و ہذا ویسحی

بعضی آن معطوف علیہ بالواد و هو المأخوذ من

صدر الکلام و هو المعبر باحد هما قرینا

ما فی طاهر الروایۃ و علیہ الجمهور و قال

روایت محمد بن روایت من طریق سماع

واعتاق الاخير بن اذ لا

قوله والله لا اكلم فلانا او فلانا او فلانا وفلانة

ای فاطمہ الزہراء
مختار کل من سب
من موالد و مخالف
من خولب ب فدا انفس
المسلم خذ فدا
او اباکم علی
مہین

لانه الاقرب والاشرف
في ان يعلب لا يكتف او
التفكير لعدم الاحتمال
وتدبيره لاجل او التسلية
او نحوها مما يوجب الغم
والفساد اثن م

انہ یحییٰ بن
دھرمہ ولا یحییٰ بن
عبداللہ بن مالک یحییٰ بن
ان

[illegible]

عاطف بلفظ فاعل و غیره
ای اسناد الی جماعه مخزن
ان کس مائه الف و هم
کانوا از این علی ذکر
مسلم

و یجی بمعنی بل و بمعنی الواو و تفید
العموم فی سبب النفی لفظ او معنی
الا

قاله الکوئیون و الاخش
و احرى کتوله و قد
زعمت یلی بانی فاجر
نفس تقا او علیها
فجورها و قبیل او فی
للابهام م
سواء کان النفی لفظ
نحو لا افضل هذا او هذا
م
کان فی النفی
النفی الثلب نحو ان
هذا او هذا کذا یفید اذا
اوتی النفی سواء کان النفی
او انشاد و سواء کان النفی
لفظ او معنی فقط
و قد یفید النفی
و یفید النفی

اولا ضرب بمعنی بل و یكون جند حرف
استناف لا عطف ولا یكون بعد ما الا باكمل
على ما ذكره الرضى وغيره ولا يكون الا
بأعادة العامل و تقدم النفی والنهی على ما
نقل ابن عصفور عن سبويه نحو ما قام زيد
او ما قام عمرو و عند الكوفيين و ابی الفتح
و ابی على و ابن برهان ثانی لاضراب
مطلقا م قوله لاضراب مطلقا
قال الفراء و تبعه الرضى وغيره انه من هذا
القبیل قوله تقا لى و اسناد الی ما یتم
لف او یزیدون ای بل یزیدون وانما

الآن تقربت كعكس الواو فانه لم ي
الشمول وبمعنى الان والى

قوله الآ لقربة دالة على انها ليست نفی
كل منها وخرج المسئلة على وجهين الاول
ان او اذا استعملت في النفی فالاصل الظاهر
توجه النفی الى العطف باو فقبر في سياقا
النفی فبعد شمول الغدوم وعموم النفی
الا اذا قامت قربة على انها لا يقع احد النفیین
في يقبر النفی او لا ثم عطف احد النفیین على
الآخر باو فيكون النفی في سياقا فبعد
نفی العموم لا عموم النفی وهذا هو الصواب
والثاني ما نحن بعض الناس من ان او
اذا استعملت في النفی ای اعتبار في

۱۳۰۲
 ۱۳۰۳
 ۱۳۰۴
 ۱۳۰۵
 ۱۳۰۶
 ۱۳۰۷
 ۱۳۰۸
 ۱۳۰۹
 ۱۳۱۰
 ۱۳۱۱
 ۱۳۱۲
 ۱۳۱۳
 ۱۳۱۴
 ۱۳۱۵
 ۱۳۱۶
 ۱۳۱۷
 ۱۳۱۸
 ۱۳۱۹
 ۱۳۲۰
 ۱۳۲۱
 ۱۳۲۲
 ۱۳۲۳
 ۱۳۲۴
 ۱۳۲۵
 ۱۳۲۶
 ۱۳۲۷
 ۱۳۲۸
 ۱۳۲۹
 ۱۳۳۰
 ۱۳۳۱
 ۱۳۳۲
 ۱۳۳۳
 ۱۳۳۴
 ۱۳۳۵
 ۱۳۳۶
 ۱۳۳۷
 ۱۳۳۸
 ۱۳۳۹
 ۱۳۴۰
 ۱۳۴۱
 ۱۳۴۲
 ۱۳۴۳
 ۱۳۴۴
 ۱۳۴۵
 ۱۳۴۶
 ۱۳۴۷
 ۱۳۴۸
 ۱۳۴۹
 ۱۳۵۰
 ۱۳۵۱
 ۱۳۵۲
 ۱۳۵۳
 ۱۳۵۴
 ۱۳۵۵
 ۱۳۵۶
 ۱۳۵۷
 ۱۳۵۸
 ۱۳۵۹
 ۱۳۶۰
 ۱۳۶۱
 ۱۳۶۲
 ۱۳۶۳
 ۱۳۶۴
 ۱۳۶۵
 ۱۳۶۶
 ۱۳۶۷
 ۱۳۶۸
 ۱۳۶۹
 ۱۳۷۰
 ۱۳۷۱
 ۱۳۷۲
 ۱۳۷۳
 ۱۳۷۴
 ۱۳۷۵
 ۱۳۷۶
 ۱۳۷۷
 ۱۳۷۸
 ۱۳۷۹
 ۱۳۸۰
 ۱۳۸۱
 ۱۳۸۲
 ۱۳۸۳
 ۱۳۸۴
 ۱۳۸۵
 ۱۳۸۶
 ۱۳۸۷
 ۱۳۸۸
 ۱۳۸۹
 ۱۳۹۰
 ۱۳۹۱
 ۱۳۹۲
 ۱۳۹۳
 ۱۳۹۴
 ۱۳۹۵
 ۱۳۹۶
 ۱۳۹۷
 ۱۳۹۸
 ۱۳۹۹
 ۱۴۰۰
 ۱۴۰۱
 ۱۴۰۲
 ۱۴۰۳
 ۱۴۰۴
 ۱۴۰۵
 ۱۴۰۶
 ۱۴۰۷
 ۱۴۰۸
 ۱۴۰۹
 ۱۴۱۰
 ۱۴۱۱
 ۱۴۱۲
 ۱۴۱۳
 ۱۴۱۴
 ۱۴۱۵
 ۱۴۱۶
 ۱۴۱۷
 ۱۴۱۸
 ۱۴۱۹
 ۱۴۲۰
 ۱۴۲۱
 ۱۴۲۲
 ۱۴۲۳
 ۱۴۲۴
 ۱۴۲۵
 ۱۴۲۶
 ۱۴۲۷
 ۱۴۲۸
 ۱۴۲۹
 ۱۴۳۰
 ۱۴۳۱
 ۱۴۳۲
 ۱۴۳۳
 ۱۴۳۴
 ۱۴۳۵
 ۱۴۳۶
 ۱۴۳۷
 ۱۴۳۸
 ۱۴۳۹
 ۱۴۴۰
 ۱۴۴۱
 ۱۴۴۲
 ۱۴۴۳
 ۱۴۴۴
 ۱۴۴۵
 ۱۴۴۶
 ۱۴۴۷
 ۱۴۴۸
 ۱۴۴۹
 ۱۴۵۰
 ۱۴۵۱
 ۱۴۵۲
 ۱۴۵۳
 ۱۴۵۴
 ۱۴۵۵
 ۱۴۵۶
 ۱۴۵۷
 ۱۴۵۸
 ۱۴۵۹
 ۱۴۶۰
 ۱۴۶۱
 ۱۴۶۲
 ۱۴۶۳
 ۱۴۶۴
 ۱۴۶۵
 ۱۴۶۶
 ۱۴۶۷
 ۱۴۶۸
 ۱۴۶۹
 ۱۴۷۰
 ۱۴۷۱
 ۱۴۷۲
 ۱۴۷۳
 ۱۴۷۴
 ۱۴۷۵
 ۱۴۷۶
 ۱۴۷۷
 ۱۴۷۸
 ۱۴۷۹
 ۱۴۸۰
 ۱۴۸۱
 ۱۴۸۲
 ۱۴۸۳
 ۱۴۸۴
 ۱۴۸۵
 ۱۴۸۶
 ۱۴۸۷
 ۱۴۸۸
 ۱۴۸۹
 ۱۴۹۰
 ۱۴۹۱
 ۱۴۹۲
 ۱۴۹۳
 ۱۴۹۴
 ۱۴۹۵
 ۱۴۹۶
 ۱۴۹۷
 ۱۴۹۸
 ۱۴۹۹
 ۱۵۰۰
 ۱۵۰۱
 ۱۵۰۲
 ۱۵۰۳
 ۱۵۰۴
 ۱۵۰۵
 ۱۵۰۶
 ۱۵۰۷
 ۱۵۰۸
 ۱۵۰۹
 ۱۵۱۰
 ۱۵۱۱
 ۱۵۱۲
 ۱۵۱۳
 ۱۵۱۴
 ۱۵۱۵
 ۱۵۱۶
 ۱۵۱۷
 ۱۵۱۸
 ۱۵۱۹
 ۱۵۲۰
 ۱۵۲۱
 ۱۵۲۲
 ۱۵۲۳
 ۱۵۲۴
 ۱۵۲۵
 ۱۵۲۶
 ۱۵۲۷
 ۱۵۲۸
 ۱۵۲۹
 ۱۵۳۰
 ۱۵۳۱
 ۱۵۳۲
 ۱۵۳۳
 ۱۵۳۴
 ۱۵۳۵
 ۱۵۳۶
 ۱۵۳۷
 ۱۵۳۸
 ۱۵۳۹
 ۱۵۴۰
 ۱۵۴۱
 ۱۵۴۲
 ۱۵۴۳
 ۱۵۴۴
 ۱۵۴۵
 ۱۵۴۶
 ۱۵۴۷
 ۱۵۴۸
 ۱۵۴۹
 ۱۵۵۰
 ۱۵۵۱
 ۱۵۵۲
 ۱۵۵۳
 ۱۵۵۴
 ۱۵۵۵
 ۱۵۵۶
 ۱۵۵۷
 ۱۵۵۸
 ۱۵۵۹
 ۱۵۶۰
 ۱۵۶۱
 ۱۵۶۲
 ۱۵۶۳
 ۱۵۶۴
 ۱۵۶۵
 ۱۵۶۶
 ۱۵۶۷
 ۱۵۶۸
 ۱۵۶۹
 ۱۵۷۰
 ۱۵۷۱
 ۱۵۷۲
 ۱۵۷۳
 ۱۵۷۴
 ۱۵۷۵
 ۱۵۷۶
 ۱۵۷۷
 ۱۵۷۸
 ۱۵۷۹
 ۱۵۸۰
 ۱۵۸۱
 ۱۵۸۲
 ۱۵۸۳
 ۱۵۸۴
 ۱۵۸۵
 ۱۵۸۶
 ۱۵۸۷
 ۱۵۸۸
 ۱۵۸۹
 ۱۵۹۰
 ۱۵۹۱
 ۱۵۹۲
 ۱۵۹۳
 ۱۵۹۴
 ۱۵۹۵
 ۱۵۹۶
 ۱۵۹۷
 ۱۵۹۸
 ۱۵۹۹
 ۱۶۰۰
 ۱۶۰۱
 ۱۶۰۲
 ۱۶۰۳
 ۱۶۰۴
 ۱۶۰۵
 ۱۶۰۶
 ۱۶۰۷
 ۱۶۰۸
 ۱۶۰۹
 ۱۶۱۰
 ۱۶۱۱
 ۱۶۱۲
 ۱۶۱۳
 ۱۶۱۴
 ۱۶۱۵
 ۱۶۱۶

انف غائب
علي خزان
عن الانبات
عنه ما بين
الكلية وند
الدوام انف
السفر نف
نف المصم
انف الاغنية
بنف عموم
استغن مع انف
الموارد ان كل كلام

فلا تخرج الا باذن يوجب
لكل خروج اذنا بخلاف الا

لان حاصله لا يخرج خروجا الا خروجا ملاصقا
بازنه فاجب الصدر عموم منع الخروج
بجمع المبراهه و اخرج الاستثناء ما بالاذن
فبقي ابسته تحت المنع ومن ثم قال محمد بن
ابن حاتم لو قال ان خرجت الا باذني فكذا ينهم
في البر كذا الاذن في كل خروج
قوله لان حاصله لا يخرج حتى ان اذن كذا
وتوضيح ان قوله لا يخرج الا ان اذن كذا
بظاهره غير مستقيم لعدم كون الاذن من
جنس الخروج فلا بد من التاويل اعلم بالعلم

انما هو في قوله لا يخرج الا باذن يوجب
لكل خروج اذنا بخلاف الا
فلا تخرج الا باذن يوجب
لكل خروج اذنا بخلاف الا

انما هو في قوله لا يخرج الا باذن يوجب
لكل خروج اذنا بخلاف الا
فلا تخرج الا باذن يوجب
لكل خروج اذنا بخلاف الا

انما هو في قوله لا يخرج الا باذن يوجب
لكل خروج اذنا بخلاف الا
فلا تخرج الا باذن يوجب
لكل خروج اذنا بخلاف الا

عن الزمان على المصدر
كانت لا تخرج من المصدر
في بعض الاحكام لا يقتضي لاط
منه ايضا كذالك فاضمر
مصدر الفعل المذكور اذ
لا دليل على خبره وذلك
المصدر قد ثبت انما
بحسب اللفظ فيكون
مخدوفا لا مقتضى فيهم
بوقوعه في سياق النفي
فيصح الاستثناء فكاز
قال لا تخرج الاخر و جا
مدا صوابا ذن

الا ان اذن كك وبتجوز بعض
الشرط في نحو انت طالق

فورا لا ان اذن كك فانه لا يوجب لكل خروج
اذا بل لو خرج مرة بالاذن ارتفع المنع
لان حاصله لا يخرج حتى ان اذله كك فقط
المنع بالغاية اي وقوع الاذن ولو مرة وتأويله
بلا تخرج زمانا الا زمان اذ في اكثر مؤنة
من الاول فلا يحمل عليها اس الموالع

قوله لا تخرج خروجا لا خروجا و توضيح
ان حرف الاستثناء يقتضي ان يكون مستثنى من
وحرف الجح يقتضي ان يكون ذلك غير الاذن
لان الاتصال انما يكون بين شيئين تبصفا

في بعض الاحكام لا يقتضي لاط
منه ايضا كذالك فاضمر
مصدر الفعل المذكور اذ
لا دليل على خبره وذلك
المصدر قد ثبت انما
بحسب اللفظ فيكون
مخدوفا لا مقتضى فيهم
بوقوعه في سياق النفي
فيصح الاستثناء فكاز
قال لا تخرج الاخر و جا
مدا صوابا ذن

والكرثمن
يلبت في
الذم حالاً
حتى يجوز
الاستدال
قبل الغفر
وقوله كراً
من البر بعد
سلم والعبد
رأس
الحال والكر
سلم فيه
م

طالق بمبينة الله والاستعانة
كالاثمان فبعت هذا العبد
بكر من البر ببيع وكرراً بالبعد سلم

لاقتضاء الالصاق في مثله معنى الشرط
فلا يقع به الطلاق لكونه معقفاً بما لا يسيل لنا
إلى الوقوف عليه في قوله والاستعانة أي
طلب العون بشئ على شئ والدراخلة على أنه
الفعل من هذا القبيل نحو كتبت بالقلم وقد يقال
إنها راجعة إلى الالصاق وقال ابن الهمام الالصاق
في أضاف الاستعانة والسببية والظرفية والمصاحبة
في البيع فان المقصود بها هو الاشتغال لمحو كات
في ذلك في البيع والتمن وسبيلة وتعيم التفرج
لمعنى الالصاق أنها بعيد م

الاستعانة
بكر من البر
ببيع وكرراً
بالبعد سلم
الاستعانة
بكر من البر
ببيع وكرراً
بالبعد سلم
الاستعانة
بكر من البر
ببيع وكرراً
بالبعد سلم

منه انما في
مجمع انما في
بعد عطف انما في
بالوعد ولو لم يكن
منها بما حكم على
انما حكم على
يقضي بما في
المعنى دون التعداد
في بيع معنى
مضى بان ولا شك
خبراً لم يقال في
يكون تقدير الكلام
مضى بان ولا شك

الاستعانة
بكر من البر
ببيع وكرراً
بالبعد سلم
الاستعانة
بكر من البر
ببيع وكرراً
بالبعد سلم
الاستعانة
بكر من البر
ببيع وكرراً
بالبعد سلم

والتمن دليل

الحمل في الالة يتناول له وتناوله
 في التسمم ان صح بانحصر المشهور
 على الاستحالة

وان في الالة يتناول له وتناوله
 في التسمم ان صح بانحصر المشهور
 على الاستحالة

الحمل في الالة يتناول له وتناوله
 في التسمم ان صح بانحصر المشهور
 على الاستحالة

الحمل في الالة يتناول له وتناوله
 في التسمم ان صح بانحصر المشهور
 على الاستحالة

الحمل في الالة يتناول له وتناوله
 في التسمم ان صح بانحصر المشهور
 على الاستحالة

الحمل في الالة يتناول له وتناوله
 في التسمم ان صح بانحصر المشهور
 على الاستحالة

الحمل في الالة يتناول له وتناوله
 في التسمم ان صح بانحصر المشهور
 على الاستحالة

بعضی از اینها را که در این کتاب است
بعضی از اینها را که در این کتاب است
بعضی از اینها را که در این کتاب است
بعضی از اینها را که در این کتاب است

على الاستعلاء ومن ثمه براد به الوجود

فقطى الف دين الا ان يصل

به قوله ونسئل للشرط نحو

يا يفتك على ان لا يشكرن يا نذر
المطروحات المحضة بمعنى الباء فبعض

الحقيقة وهو اما على نفس مجردة نحو وعلى
الفلك نخلون او على التوسع وهو ما على قرب
منه نحو او اجد على النار يدى وقد يكون
الاستعلاء معنويا نحو دلهم على ذنبه ونحو

فقطا بعضهم على بعض م
بعض الملوك ويقضى سفل ذمة الملوك
بحق مطالب وقد مر غير واحد من حقيقة
فه والظاهر ان حقيقة شرعية او عرفية

ای شیء من
منه سفل بعضهم
ما بعد ما شرط كما قبل
لأنها للوجوب والشرط
واجب لازم للشرط
فما لو كان معنى الشرط
مبنية على حقيقة عند
الافتقار من أن يكون
في الشرط
ای انجابته عن معنى الشرط
كالبعض والاجابة وانما

بعضه على الف
بعضه على الف
بعضه على الف
بعضه على الف
بعضه على الف
بعضه على الف
بعضه على الف
بعضه على الف

ای لا لصاق بجائز باختلاف
بين انما وبذا لان لما لم يكن
الذم والشروط في المعاداة
الخطية فكل على الصاق
لأنه لا يثبت الذم
بأنه ذم الذم
الذم هو
بأنه على
الذم لازم فبعض
بالمعروف

المزاد على ذلك واللفظ لا يكون
اللفظ في العود لا يكون
اللفظ في العود لا يكون
اللفظ في العود لا يكون
اللفظ في العود لا يكون
اللفظ في العود لا يكون
اللفظ في العود لا يكون
اللفظ في العود لا يكون

فبعت منك هذا العبد على الف
اي بالف وكذا في الطلاق
عندهما وعند بعض الشرط
من التبعض سيما على ذي ابعاض فلا

هذا هو الصحيح

لان الطلاق على مال معاوضة من جانب
المرأة فينتق المبيعة الثانية بين العوضين المستترتين
للاصاق فيقتل عليه بدلالة الحال فلو كانت
طلقت ثلثا على الف فطلقتها واحدة يكون
بائنا ويجب ثلث الالف لانها بمعنى الباء والالف
عوض واجزاء العوض تنقسم على اجزاء العوض

ذهب كثير من النجاة وائمة
اللفظ الى انها لا تبدأ
الغاية وسائر معانيها
راجعة اليه وهو مستفاد
من الجميع وبعد ما قال
كثير من الفقهاء والامويين
انها للتبعض مستخرج بعضهم
كالشيخ البرزوي في جامع
انها ليست عنها للتبعض
وكفنها لا تتراعى وتبدأ
الغاية فصارت للتبعض
فظهر منه انه لا خلاف بين
ذكر الفقهاء والنجاة والفقهاء
لم ينكر واكونها في الالف
لا تبدأ الغاية ولا ينكر النجاة
ولا لها على التبعض حقيقة
الا ان بعض الفقهاء لما وجدوا
اكثر استعمالا للتبعض

من سائر
اللفظ في العود
اللفظ في العود
اللفظ في العود
اللفظ في العود
اللفظ في العود
اللفظ في العود
اللفظ في العود
اللفظ في العود

و کثر ما یفصح بحسب ما و دره الزم عشری
 الزم عشری من الاوقات
 و کثر ما یفصح بحسب ما و دره الزم عشری
 الزم عشری من الاوقات

من المراتب
 و کثر ما یفصح بحسب ما و دره الزم عشری
 الزم عشری من الاوقات

ولا بد من الفایة و للبيان
 و بمعنى الباء و تستعمل صلة
 حتى للفاية

و کثر ما یفصح بحسب ما و دره الزم عشری
 الزم عشری من الاوقات
 و کثر ما یفصح بحسب ما و دره الزم عشری
 الزم عشری من الاوقات

حذف على لتبعض و الفایة بمعنى ذی الفایة
 او الماسة لا بمعنى النهاية و تعرف من
 الابتدائية بحسن الی فی مقابلتها کفی البصر
 خصوصاً فی غیر الزمان سواد کان الجود
 بها مکاناً او غیبه و الکوفیه جوز و
 استعمالها فی و هو الظاهر هو لفتحه
 منت من اول البیل الی آخره و هو
 کما قال الرضی کثیر الاستعمال م

تولاً و بعداً مبهم من
 من المال یا کفی و انما جاء
 تقدیمها على المبهم
 مع ان البیان انما يكون
 بعد الابهام لان المبهم
 الذي فتر من البیان
 مقدم تقدیراً و الذکا
 بعد من بیان له کما
 قال عندی شی من المال
 یا کفی

و کثر ما یفصح بحسب ما و دره الزم عشری
 الزم عشری من الاوقات
 و کثر ما یفصح بحسب ما و دره الزم عشری
 الزم عشری من الاوقات

من ان يادكره
الاستغفار
يا كوكب وقيل
الاراء
راشدا فان
قلى راسا
قول الحق
حق قول
عند الله

او عطفه بمضي الى فالمعروف

جزءاً من المعطوف عليه

او احسن وينقض الحكم شيئاً

فسيما الى المعطوف وقد

ففي مجرّد اعتبار معنى الغاية والاصل الغالب

نے خفی ہوا بکر لانا قد شعل و یمن

ذلك في النصب والامل الكون انكرو .

و حملوا كوجا، القدم حتى ابوك على انهابه

ابتداءً و ان ما بعد ما على اصهار الحامل

و هو عصفور والصبح ما في الكتاب كمن يكون

ابجد و عایہ امامیہ فی ربانہ اوھم

من ان تاذكره الخ
فانه لا خلاف في وجوبه
ما بعد حتى فاستبداد اساءة ادب
والحذف مشهور وانما الانطباع
حتى العاطفة لا بحجارة بل
ادعى صاحب الكشف ان
قد هجر اكثر النخبة ان
ليس بدخل فيها قبلها كما
الى اذ اصل في الغاية
ان لا بدخل فيه المغيا
بدون المقرين ولا بعد
منه الا بها م

اسی انقضاء، مندرجہ بالا

ينقضى من الجبرء الاول

اسے الجھڑا فانی

م في الثالث ثم وثم
عن ربه اية المعجزات

۱۵۰

الافضل والاکمل
لک برکتی پروردگار
ذکر بحسب اوقات
مطلوبه بحسب
استعداد و انگیزش
و ذکاوت و تفویض
الحکم بالملکون
معهده حسن
الوقت عثمان
مازدر بنکای
العرب و
محوال علی کند
بر جمعیت

وقد يكون ابتدائية فتدخل
على مبتدأ وقد يفيد خبره
وان دخلت الافعال فلفاظية
ان احتمل المصدر الامتداد
والآخر الانتهاء والآ فان احتمل
المصدر السببية فمعنى شكي والآ

اللفظ الاول
بعد

لكن لابد ان يكون الخبر من جنس الفعل المتقدم
كما صرح به ارسطو وابن الهمام وغيرهما
فاشنع ركب القدم حتى زيد ضاكت بل
انما يقال حتى زيد راكبا م

منه
فان جزاء الفعل
في الجملة

المتكلم والمقصود بيان
المنطق في العاطفة كما جاز
بعبارة اولها انما
العطف مقابلا لفظا كما قال
صاحب البدع حتى لفظا نازلا
والعطف اخرا فلابد ان
كون المعطوف اعلى واحط
بمقدم العاطفة اذ ليس
بشيء مقدم عليه
والاشياء بحسب كونه
ذات كونه حتى راكبا
اكثر التسمية حتى راكبا
بانصب انفا فالاولى
منه

بمعنى انما قد يكون
بما بعد او يستأنف
فدخل على الجملة فلفظ
او بمعنى انما قد يكون

خبره اول القوية
وبل
و هو المضمون
فان
بمعنى
بمعنى
بمعنى
بمعنى

۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

والا فلعطف المحض بمعنى الفاء عند

الامام الفخر والمطلق الترتيب

عند بعض والمعنى الواو عند اخر

واذا وقعت في اليقين فشرط

البر في صورة حملها على الغاية

وجود الغاية وشرط البر في السببية

وجود ما يصلح سببا وفي صورة العطف

وجود المعطوف والمعطوف عليه

الى لانتها

كلام الغاية و
 بعد من معناه ومعنى ثم
 عند آخر ام

يتحقق الشريك الذي

اوجبه العطف فحق قوله

عبدى حران لم

اخر بك حتى تبع انا

بتر باندا الغرب

الى الصباح وفي ان

لم انك حتى تعذبني ببر

بمجرد الاثبات سواء تعدى

اولا وفي حتى تعدى

عندك انما ببر بالتعدى

عقب الاثبات عند من

قال للترتيب مطلقان

وبمجرد التعدى والاثبات

الترتيب
 محبة
 رولا

الترتيب
 محبة
 رولا

الی لانتہا ، الغایۃ فان احتمل الصدر
 بحمل علیہ کا جلت الی شھر و الّا
 تعلق بمخدوف ان امکان کعبت
 الی شھر و الّا بحمل ^{اللام} علی ^{الدائم} تاخیر
 صدر الکلام ان احتمل کا ننت
 طانی الی شھر بلانیت شئی من التجزئ
 و التاخیر و عند زفر

۵
ایوان لم
یکدی وک
لی تعلقه
بمحدوث
م

بعضی آنها را که علی ان مابعد لم منتهد
حکم ماقبلها و فی العبارة تسامح مشهور است

[illegible]

جمله اینها را در این باب
در این باب در این باب
در این باب در این باب
در این باب در این باب

حرفا الایجاب نعم لتقریر ما سبق

موجبا او منفیا استفهاما او خبرا

لان السؤال معادنی الجواب

فلو عرض علی غیره مینا یکف

بمجرد قوله نعم وقیل تصدق بالخبر

و وعد للطلاب واعلم للمتخبر علی

نحو نعل و جدتم ما وعد ربکم حقا قالوا نعم

قیل و تاتے تاکید اذ اذقت صدرا نحو

نعم ہذا اطلالہم قال ابن ہشام و الحق انہما فی

ذلك حرف اعلام و انہما جواب لسؤال مقدر

م

لا یخفی ما فی
ہذا التعلیل
تا مل

ای اذا وقع
بعد الخبر
کلام زید
اذا قام زید

ای اذا وقع
بعد ما یفید
الطلب نحو
افعل و تقریر

وہ تفعل وہ
لم تفعل
م

من انما فی قولہ انما
او بعد خبر و علی المتخبر
بیت انما ان دخل ہذا الزاد
یذکر انما کان حالاً لان الجواب
یضمن اعادۃ ما فی السؤال
انتھا کما فی بیان جیل
او شبہ عرض علی غیرہ و یل
فقال نعم لا یکف و انما
ما وعد ربکم حقا و علی
انما زانہا بنی فی
فما یفید من انما بنی فی
الحاکم ان انما ہذا یقول
لزوج یقیناً فقیل نعم
لا یصح علی البیع انتھا
وقد نفی فی
و یسبب ہذا محل سبب
مت

فما یفید ہذا
و ان ذکرنا ہذا
للمعنی فی الخبر
انما زانہا بنی
للمعنی فی الخبر
للمعنی فی الخبر
للمعنی فی الخبر
للمعنی فی الخبر

منه في جوابه بـ
 وقد سبق انه يقام في اللفظ
 كل واحد من نعم في مقام الآخر
 قوله وليس له شاهد وانا قوله
 وقد بحت بالوصل بيني وبينها
 على ان من دار القبول بها
 فقد قال الرضى وغيره ان ذلك
 مستحيل
 لعله قصد بايراد ما يبيد
 ما ذكره اولاً ونفسه
 لا ايراد القول المقابل
 م
 سواء وصف ما بعده او ما
 قبله وهو يدخل على
 المنبوع وقد قصد
 مجر والمصاحبة كابناء
 لكنه لا ثبات لها ابتداء
 والباء لا يستقامتها
 م

بلى لا يجاب النفي استفهاماً او خبراً
 وقيل لها موضعان رد النفي نحو
 ما كنا نعمل من سوء بلى اى علمتم
 وجواب استفهام ودخل على نفي
 فقيد ابطاله نحو قالوا بلى اسما
 الظروف مع للمقارنة فيقع ثبات
 في انت طالق واحدة مع واحدة
 او معاً واحدة دخل بها اولاً وقد

والجواب النفي استفهاماً او خبراً

۱- در تنبیل است
خی تو قاتل است
عاشق غیبی ز تو گریه
الراحمین
غنا بحال زنده
ز قاتل زنده
انصافه زنده
طاف غیبی زنده
انصاف غیبی

ۛ
کما قیل
نے فان
مع العصر
بسر
م

حجة او مغوية وهو اعظم من نحو الدين والودعة
 لكن ثبتت الودعة بنحو عندى الف
 لا صليته البراءة ولهذا لو وصل به
 دينا ثبت الدين لانه محتمل ولا ان المحضرة
 يتبادر منها الحفظ وان اللزوم احتمل
 م

مجلس اول
تاریخ ۱۳۰۲
مجلس دوم
تاریخ ۱۳۰۳
مجلس سوم
تاریخ ۱۳۰۴
مجلس چهارم
تاریخ ۱۳۰۵
مجلس پنجم
تاریخ ۱۳۰۶
مجلس ششم
تاریخ ۱۳۰۷
مجلس هفتم
تاریخ ۱۳۰۸
مجلس هشتم
تاریخ ۱۳۰۹
مجلس نهم
تاریخ ۱۳۱۰
مجلس دهم
تاریخ ۱۳۱۱
مجلس یازدهم
تاریخ ۱۳۱۲
مجلس دوازدهم
تاریخ ۱۳۱۳
مجلس سیزدهم
تاریخ ۱۳۱۴
مجلس چهاردهم
تاریخ ۱۳۱۵
مجلس پانزدهم
تاریخ ۱۳۱۶
مجلس شانزدهم
تاریخ ۱۳۱۷
مجلس هجدهم
تاریخ ۱۳۱۸
مجلس نوزدهم
تاریخ ۱۳۱۹
مجلس بیستم
تاریخ ۱۳۲۰

قیبن مذرب انفس
 فانما نطق الامح ذرب
 الشیء ولو قال غیر الموصول بها
 انت طائف واحدة قبل واحدة
 ان الموصول
 یقع ثنین
 قوله بعد فاما خبر وحید
 في الطائف خبر حکم قبل خبر
 قال غیر الموصول بها انت
 طائف واحدة بعد واحدة
 نطق ثنین ولو قال بعد
 واحدة نطق واحدة
 واحده
 والحاصل ان قبل وبعد
 ومع ثنیا است
 متقدم على ما خفیت
 ایه وشاخر و مفارن
 فالاولان باضا نقول
 ظاهرا صفتان لما
 قبلهما والی ضمیرهما بعد
 الموصول

فقولہ میں
ان میں سے
الاستعمال
وہ مجازاً
م

لو مثل ان علی مارو شی من ابی یوسف
وقد تدخل الامم فی جوابہ وقد

لا تدخل لا الفاء اصل لا لا یمنع
کا لا شفاء فلا نطق

والمراد من یس علی الاطلاق بل نے انت
طابق لو دخلت فلا نطق مالم تدخل وانما جلد
کذکک للصوص عن الفخ ما کمکن ونه المراء
لا نص من ضها و فی المنار تبعا لغير الکاسم
رواه عن الامامین و فی الکشف اکبر
هذا بشر بان مذہبہا فی لو بخالف
مذہب ابی حنیفہ و یس کذکک

مختص الروایہ بقولہ منہا بناء علی انه
لارویۃ لا بے حنفہ رحمہ اللہ فی لو انتہی
ان المؤلف

من جنابہم الفراء و ابی یوسف
لشخصہ الاستعمال
ان المؤلف

فقد قال لو دخلت فان
طابق یقع فی الحال کما
طابق ان دخلت و انت طابق
انما ما روے عن ابی یوسف
و ذکر ابو عاصم الطامری
انما نطق مالم تدخل لا یمنع
لا جبت یعنی ان جائز
و دخول الفاء فی جوابہا
و علی هذا مشی الفراء و ابی یوسف
ان

۱۲
کذا فی
لو یفرغ من
یعنی ان لولا لمدل
مع انشاء النبی

اول الحکم الاول بوجوب الدخول
 في البيت اذا كان في وقت
 الاكل او الشرب او في وقت
 الحاجة الى البيت
 الثاني الحکم الثاني بوجوب
 الدخول في البيت اذا كان
 في وقت الحاجة الى البيت
 الثالث الحکم الثالث بوجوب
 الدخول في البيت اذا كان
 في وقت الحاجة الى البيت

فلا تطلق في انت طالق لولا دخولك
 الدار اذا عند الكوفين مشرك
 في الظرف فقط ويستعمل في القطع
 والشرط فقط ويستعمل في خطر الوجود
 فيكون حرفا بمعنى ان واليه ذهب

ولا يبعد في ان يكون حرفا واسما كالکاف
 نحو وان تصبک خصاصة فقتل بمعنى وان تصبک
 بدليل جزم المضارع ودخول الفاء في الجواب
 والدخول على امر فرد وهو صابة الخصاصة
 وهذه الامور لا يجمع الا في ان وما في
 معنا م

فقد فخر الاسلام حين
 استدل بالبيت على مزبب
 الامم اي كونهما بمعنى ان قول
 صاحب التلويح في رده
 يجوز دخولها على المتردد
 في البيت ككتبة لا كونهما
 بمعنى ان مبنی على توهم
 منه في مبنی الاستعمال
 والامر ليس كما توهم وكذا
 قول صاحب التحرير كونهما
 جازمه في البيت لا
 يستلزم سقوط الوقت
 لان يجوز ان يجمع الجزم
 اوله لانه على الوقت كمنی
 واخواتها ولذا قال صاحب
 الكشف الصغير في وجوب الاستدلال
 كون الخصاصة على خطر الوجود

نحو وان تصبک
 سبب تدمی
 لک
 ونحو الفاء في
 جوابه

سبب
 سبب
 ۴۹۴
 ۴۹۴
 ۱۸۴
 ۱۸۴
 ۱۸۴
 ۱۸۴

دخول النائم
 في البيت
 في وقت الحاجة
 الى البيت
 في وقت الحاجة
 الى البيت
 في وقت الحاجة
 الى البيت

بجای آنکه بگویند که این شرط است
بجای آنکه بگویند که این شرط است
بجای آنکه بگویند که این شرط است
بجای آنکه بگویند که این شرط است

و ذهب ابو حنیفه رحمه الله تعالى وعند
البصرین للمطرف فقط و کثیرا ما یکون
متضمنا معنی الشرط المستقل الا انهما لکما
او مستظرا لا محالة دون متنی و هو
فولها ففی اذا لم اطلاق فانت
طالق لا یقع ما لم یبیت احدهما عنده
و یقع کما فی نسخ عندهما و مشک اذا ما
الا انه منحص فی الجازات ثم ان اذا
لا استمرار فی الاحوال الماضية والحاضرة
والمستقبله لعله لا یقتضی التکرار وانها
تخص بدخولها علی المتیقن والمنظون

کقولہ تعا
اذا الشمس
کورت

مثل متنی لم
الطائف
بذا اذا لم یکن
له زینة اما اذا
فوی الوقت
او الشرط المحض
فیسعی ما
نوی بالافتان

عند اذا الشمس
اذا الشمس کورت
کلمة و هو جبت
الشرط المحض المستقل
الوقت لانه اذا كان داخل
فیها لا یجب لم یکن بیجا
فلم یکن الشرط المستقل
على الایهام والشرط المستقل
فانه لا یدخل الا على الخط
ثم انه اذا استعمل معنی
الشرط بل هو حقيقة او
فی الکلیج فانه یقتضی
فی الطرف فانه بدلالة الكلام
معنی الشرط المستقل
والیه متنی المصروف
اکتفا الصغیر انه مستند

و هو المستند
الشرط المحض
الشرط المحض
الشرط المحض
الشرط المحض
الشرط المحض
الشرط المحض
الشرط المحض

عن المجلس ششها بالقدم
انما وقت ششها بالقدم
لانه قال ششها بالقدم
لانه قال ششها بالقدم
لانه قال ششها بالقدم
لانه قال ششها بالقدم
لانه قال ششها بالقدم
لانه قال ششها بالقدم

والمطون و اكثر بخلاف ان قد تكون
زائدة متى للظرف الزمان المسمى فكونه
للمزمان تطعن باو اني سكوت في انت
طالق متى لم اطلقك وكونه لازما لا يرد
معنى الزمان حين قصدت شرطية وكونه
بها لا يدخل الا على خطر ويجزى الفصل
وانت طالق متى شئت لا تقصر
على المجلس ششها خاتمة
كيف للسؤال عن احوال فان استقام فغير
ذكره كانت طالق كيف شئت لا يدخل
بها فيعلق وصف الطلاق عند ابي حنيفة
رحمه الله تعالى واصله

شئت فاقولها ومنه
بل حنيفة لا يقضي ان
عموم الاوقات بل
قد تكون للشرط لكن لما
صارت المشية لها بين
فلا تخرج الامر من يد
شك فلا تقصر منه
ايضا م
لكن لا يصح الاستفهام كونه
ادخل في الابهام
سمى المباحث الآتية بها
لعدم دخولها في نوع
السبب كذا في الكاشية
ومثلها جمل لا مشاحة
فيه ارا الموكف
شكرا شئت على قولها و
الظاهر انه من ردم الظرفية
وعموم الاوقات

فانما
الكلوك
والمدوم
والنظر
منقذة للعموم
بخلاف
الحال
فكونها
من آثار الابهام
الاج

انما وقت ششها بالقدم
لانه قال ششها بالقدم
لانه قال ششها بالقدم
لانه قال ششها بالقدم
لانه قال ششها بالقدم
لانه قال ششها بالقدم
لانه قال ششها بالقدم
لانه قال ششها بالقدم

وكان ظهوره من جهة الشمال اي من غلته شماله
ففيه وقد تبرك هذا القيد اعتمادا على المقسم
ولابأس فيه وقد تبرك زعماء بدخول النص والمفسر
والحكم في المحدود ونحوه
الظ بقوله بينا والفتح
كل ذلك خارج عن المحدود
لتخالف مقصدها وتبرك
ذلك القيد لا يدخل في
الحديث وجسه بالمقسم
ودلالة المقابلة والمقام
نعم قد يكون اللفظ مرعا
باعتبار دفعا وحكما
او مفسرا بل ظاهره
باغبار آخر

وانق ما رفع درهم وبالنصب ثمنه
ارباع درهم واما الصريح فما ظهر
المراد بينا استعمالا ولو مجازا بظهور
نسبة او بانتهاره وحكمه ثبوت
موجبه بلا توقف على ثبوت فلو نوى محتمله
جاز ديانته وقالوا الصريح

يعني ان الحكم الشرعي يتعلق بنفس اللفظ
الصريح فيه نوى او لم يوثق موجب
وان لم يوثق قضاء قيد به لانه ان نوى صرفه
بموجب ال محتمله جاز ديانته ولهذا نسخ
عنه قوله فلو نوى آه

فوز جاز ديانته
باعتبار آخر
الحكم الشرعي
باعتبار آخر
باعتبار آخر
باعتبار آخر
باعتبار آخر
باعتبار آخر
باعتبار آخر
باعتبار آخر

۱۰
فصل پنجم در
و لا یتم النظر
فی ان بنی
ان لا یتم النظر
خ صمدیه النظر
والنظر فی النظر
فان یتم النظر
الحکم علی النظر
مناظر

ادوات قر و بس کزک بل یقع دیانہ و قضا
لکن دیانہ بحکم التصریح تعلق الحکم بین
الکلام و قیاسہ مقام مفادہ و استفادہ
من البتہ و قوہ بای وجہ اضعیف الی آخر
من ذاء او وصف نوی اولم یو بل جری
عے لسانہ غلط و خطا، الا ان اراد مراد
بالنسبتہ الی محکمہ نمی لایقع دیانہ و یقع
قضا، و لعل الفسق بینہ و من الغلط
ان فی الغلط فاعل عن اللفظ غیر مستعمل
استعمالا صحیحاً فی غیر موجبہ فلا ینفک
موجبہ و الا لنی بخلاف الاول فانه مستعمل
استعمالا صحیحاً غیر موجبہ نکان بالنظر الی
ارادۃ و استعمالہ الیصح ہو موجبہ فالتفک

المقصود من الحلف
 فلفظ ونطق من غير ان
 يقصده ولم يدركه و
 بحيث لم يثبت بحكم
 باللفظ مما ينبغي توافقه
 باللفظ وكيفية التاميم
 وبين التاميم المقصود الى اللفظ
 من حيث لا قصد الى اللفظ
 ولا شعور على حكمه واما
 لا يصدق خبر العليم عليه
 وهو القاضي بمنع بان
 افاد بعض الاسباب مقام
 المسبب وزين الحكم
 عليه بعينه بلا اعتبار المسبب
 اصلا ما منع في الشرع كذا
 السفر مقام المشقة في احكامها
 ولا يابى عنه حكمه العليم
 انخير الحكيم وزن ما بين النوم
 والخط من امكان التثبت

د افغانستان د اسلامي جمهوریت د کورنیو
چاپخانه

والصفت
المثبت في ثمرها
في صورة الغنط
بأنه في ثمرها
أخذنا ذلك في
في الكلبية
من الفضل
في الكلبية
أخذنا ذلك في
أخذنا ذلك في
أخذنا ذلك في
أخذنا ذلك في

لَانِ الْفَرْجَ فِي الْقَبَاسِ
 اَدْنَى مِنَ الْاَصْلِ وَفِيهَا مَسَاوِدُ
 عَلَيَّ بِهِنَّ وَكُلُّ مِنْهَا اَمَّا جَدَّةُ
 اَيُّ الْمَسَاوِدِ وَالْاَلْحِ
 اِنْ اَتَفَقَا فِي مَنَاطِهِ اَوْ خَفِيَ

قوله اد اعلی رتبه منه منهم من اشترط الادلویه
و مرغبا بالثبوت بالادنی علی الاعلی و هو صغیف
اذ بعد ثبوت الحکم بالمناط المقدم باللفظ
لا وجه لا بداره والاخبار للزوم بالمناط لا غیر
والما کون الفرع فی القیاس ادنی علی الاطلاق
فلا یخلو من خفاء والظاهر جواز مسانده بل
اولویه کالدلاله و مدار العرف هو ان العلة مذکره
بالرأی والمقدمه الاجتهادیه بخلاف الدلاله

[illegible]

لا تفرح
كل احد بغير
القبول فان
حرمته وبانها
منع

[illegible]

Digitized by Google

بہاؤ الدین زکریا
لہذا وہاں لایا
نہیں تھا سو اس
افز وائل
من لافضل
لہذا وہاں لایا
نہیں تھا سو اس
افز وائل
من لافضل

۱
او خفی ان اختلاف فیہ فاربعۃ
کالحاق غیر الاعرابی بالاعرابی
فی وجوب الکفارة بالجماعۃ علی

۱
فالمسألة علی اجماع ما یفق علی تبیین مناطہ
و کذا الا علی اجماع المسألة علی الخفی
ما یختلف فی تبیینہ و کذا الا علی الخفی و
الضمیر ان فی اتفاق و اختلاف راجعان الی
المسألة والاعلی ولو قبل فی بیان
الاقسام و کل منها قد یکون ضروریاً وقد یکون
نظریاً کما فی التلویح کان المحرم
و اور و کل منها مثلاً فقال فی مثال المسألة اجماعی

ما علی الجہود لہما متخالفان فی
بما فیہم من الاحوال والا حکام والشرائط
والوجہات فیما یحکم بالجماع بینہما
بما فیہم من المراد بالیقاس ہما
الاطعان و ہما المستنبط علیہ
و اما یقاس المنصوص علیہ
فیستدلوا فیہ فوق بل ہو
فوق خبر الواحد الی دلالتہ و رد
قطعا من القرآن والاخبار
المؤترة و ما فی حکماہ
المشہور فوقہ فابارہا لما یستجی
من افادتها القطع لا خبر الواحد
ان اللہ اعلم

۲
یعنی ان انبی صلی اللہ تعالی
علیہ وسلم قد اوجب الکفارة
علی اجماع جامع فی ہما
رمضان عدا و من اجماعہما
ما وجبت علیہ کونہ اعرابی
او صحابی و نحو ذلک

بہاؤ الدین زکریا
لہذا وہاں لایا
نہیں تھا سو اس
افز وائل
من لافضل

على رمضان ونحو الكاف وقاع المرأة
 بوقاع الرجل في وجوب الكفارة
 بالجناية على الصوم ونحو الكاف
 الضرب والشم بالتأنيث في
 الحرمة بالاذى ونحو الكاف الاكل و
 الشرب بالوقاع في ايجاب الكفارة
 بالجناية على الصوم وحكم افادة
 القطع من حيث هو هو وقيل

مع قطع النظر عن العوارض الخارجة الآخذة عند التعارض
 دون الاشارة لوجود النظم والمعنى فيها ولم يوجد في الدلالة

والله اعلم
 يعني ان الوقاع في
 بقوله لا نقل لوجوبه من الاشارة
 ان ليس الاكاذيب
 والضرب فوفقه في تأنيث
 احسنه فيها بطريق الادلة
 فان التقدم هو الامس
 من المفطرات اقل
 واجابها للكفارة او
 من ايجاب الوقاع لانها
 اخرجت الى الزاخر من
 الوقاع لقلة الصبر عنها
 شدة الرغبة فيها لا سيما
 بالنهار لالف النفس بها
 وسرورها كالحاجة اليها ولذا
 كان اذنا في غلبة

المراد من الوقاع
 هو ما يقع فيه
 من الوقاع
 وهو ما يقع فيه
 من الوقاع
 وهو ما يقع فيه
 من الوقاع

في الوقاع
 في الوقاع
 في الوقاع
 في الوقاع
 في الوقاع
 في الوقاع
 في الوقاع
 في الوقاع
 في الوقاع
 في الوقاع

توضيح
على صاحب
المرآت

ف قيل لعدم عمومها وقيل لابل لانه
 اذا ثبت معنى النص علة لا يتحمل
 ان لا يكون علة في بعض الصور
 واما الدال باقتضائه فماد دل على
 والتحقق ان الثابت بالدلالة لا يتحمل التخصيص
 اما عند من قال بان المعنى لا عموم له بل هو
 واحد والتعدد ليس لانه محال فظ لان ان ثبت
 بالدلالة ثابت بمعنى النص اذا ثبت علة لم
 يتحمل ان يكون غير علة والتخصيص على قول
 من قال بان المعنى لا عموم وتعدد وشمول
 فلان معنى النص اذا ثبت علة لم يتحمل ان يكون
 غير علة والتخصيص يستلزم ذلك مثلا ان الاداء

بين عدة الاداء وعدة النعمان
 الالفة الاداء
 من غير تخصيصها ينبغي ان يجوز
 تخصيص الاول وقد صح في بعض
 يجوز تخصيصها كما نقل فيجابني
 فلا وجه لادعاء الاتفاق
 في اشباع التخصيص
 وهو الظاهر من كلام
 المصنف في المثال
 الاقتضاء والطلب ومنها دلالة
 اللفظ على عدم التقدم
 الشرحي والمقتضى مفعولا
 فعل لاقتضاء فيكون مفعولا
 من جهة مقتضى كبر
 انفساد وهو اللفظ ان
 يقتضى هذا اللفظ عند

قال فماد دل
 في اللفظ
 المعنى ان ثبت
 في اللفظ
 لم يثبت
 لا يقتضيه
 المعنى الذي

على ما هو المختار بينهما هو الادل
على ما يتوقف على من جهة
الاولى

على ما هو المختار بينهما هو الادل
على ما يتوقف على من جهة
الاولى

على ما هو المختار بينهما هو الادل
على ما يتوقف على من جهة
الاولى

على اللازم المتقدم كاعتق عبدك

عني باللف فالاعتاق يقتضي تقدم

البيع ضرورة فكانه قال بع عبدك

عني باللف وكن وكيلني في الاعتاق

واذا كان ثبوته بالضرورة فيسقط

من شرطه وان كانه ما يحتمل السقوط

كالقبول في المثال كما قال

فهذا اللف مقصود ومقتضا
البيع لان اعتاق الرجل
عبده بوكالة الغير وبنائه
يتوقف على جعله ملكا له
اولا اعتق فيما لا يملكه ابن
ادم بالحديث وسبب
الملك جهنما البيع بقرينة
قوله عني باللف فيكون
لزاما متقدما شرعا
من الموقوف

فلو قال المأمور اغتقت
وقع العتق عن الامر خلافا
لرأسه والشافعي وعليه
الالف ولو صرح المأمور
بالبيع بان قال بعتك بكن
بالف فاعتقه عن
المبيع الامر بل كان متبدا

لان ما ثبت بالضرورة يقدر بقدرها
فيثبت مع اركانه وشروطه الضرورية
التي لا يسقط بحال لا غير من الموقوف

فصل في
الاعتاق

على ما هو المختار بينهما هو الادل
على ما يتوقف على من جهة
الاولى

كما قالوا قد ثبت ضمنا ما لا ثبت
قصدا لكن اذا ثبت ثبت بلوازم
وشرائطه ولا عموم له اى لازم
المقدم خلافا

فلم يصح الامر بالبيع لا ثبت البيع لا انتقال البقول
نعم قد يستبرئ الامر بالبيعه الاعناق حتى لو كان
صبيا عاقدا قد اذن له الولى في التصرفات
لم يثبت منه البيع كذا في التلويح وقد يقال في
تقرير المسئلة ان المقضى بالفتح انما يثبت
بشروط المقضى لا بشروط نفسه لانه لما ثبت
ضمنا وتبع للمقضى كان المنظور اليه اصل
المقضى دون البيع فالبيع انما ثبت بالاقضاء

الامر بان يكون
مقدور ان يثبت
البيع لا يثبت
كان الامر مضمنا
لم يثبت البيع
كما سبق لانها
الامر بان يكون
الضرورة التي لا
ولهذا لو قال اعني
حتى يغير شيئا
الفتن من المأمور
الامر بان الملك
لا يحصل دون القبض
ولم يوجد فها يكن
من الامر خلافا
قوله اى لازم

المقضى بالفتح
القوم ان المقضى
لا عموم له
الامر بان يكون
قال المقضى
ما تضمنه
الامر بان يكون
ان الامر بان يكون
عالم ان الامر
افراد العلم
بين اثنين
وبين ان الامر
لفظ صحيح

الامر بان يكون
مقدور ان يثبت
البيع لا يثبت
كان الامر مضمنا
لم يثبت البيع
كما سبق لانها
الامر بان يكون
الضرورة التي لا
ولهذا لو قال اعني
حتى يغير شيئا
الفتن من المأمور
الامر بان الملك
لا يحصل دون القبض
ولم يوجد فها يكن
من الامر خلافا
قوله اى لازم

الامر بان يكون
مقدور ان يثبت
البيع لا يثبت
كان الامر مضمنا
لم يثبت البيع
كما سبق لانها
الامر بان يكون
الضرورة التي لا
ولهذا لو قال اعني
حتى يغير شيئا
الفتن من المأمور
الامر بان الملك
لا يحصل دون القبض
ولم يوجد فها يكن
من الامر خلافا
قوله اى لازم

الامر بان يكون
مقدور ان يثبت
البيع لا يثبت
كان الامر مضمنا
لم يثبت البيع
كما سبق لانها
الامر بان يكون
الضرورة التي لا
ولهذا لو قال اعني
حتى يغير شيئا
الفتن من المأمور
الامر بان الملك
لا يحصل دون القبض
ولم يوجد فها يكن
من الامر خلافا
قوله اى لازم

کتابخانه عمومی
مکتبہ اسلامیہ
دارالافتاء دارالحدیث
لاہور

لأن الشافعي ليس له خصم في نفي هذا العموم
بل مذمومة إذا وجد تعديرات متحدة
يستقيم الكلام بكل واحد منها فلا عموم له عنده
أيضا بمعنى أنه لا يصح نقداً بالجميع بل بقدر
واحد منها بدليل وإن لم يوجد دليل
مبين لأحد ما كان بمنزلة المجمل ثم إن إذا
تعيين بدليل وهو كما لمذكور فإن كان من
صنيع العموم فعام والألفاظ فعلية هذا
يكون العموم صفة اللفظ ويكون إثباته ضرورياً
لأن مدلول اللفظ لا يتفك عنه كما هو مذهبنا
غير أنه قال إنه عام من كل وجه جار عليه
أحكام العموم حقيقة من التخصيص ونحوه عندنا
عمومه ضروري متقدر بقدر الضرورة فلا يخصر

فولک کا مذکور
لان اللفظ
والمصدر
من افادة
المعنى
م

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

البر النافع
في بيان الحكم
في الخصم
مطلقا
الحكم
النفاذ في غيره

الان لا نذكر في هذا الموضع
الان لا نذكر في هذا الموضع
الان لا نذكر في هذا الموضع
الان لا نذكر في هذا الموضع
الان لا نذكر في هذا الموضع
الان لا نذكر في هذا الموضع
الان لا نذكر في هذا الموضع
الان لا نذكر في هذا الموضع
الان لا نذكر في هذا الموضع
الان لا نذكر في هذا الموضع

اذا تعدد ولم يوجد معين والآن كما ذكر
فيهم لان العموم لللفظ ولا يخص خلافا
لنشان في قبطل منه تخصيص فاعل
ومفعول به و سبب

هو ما ذهب اليه من انما كما ذهب اليه
على ما ذكره فبر واحد من المندرجين ويتبع بما
سبب من عبارة النحر ايضا و من كونه
مجمل في الصوت الاول خلاف قوم
سبب ذكرهم هذا اذا كان قوله لان العموم
للفظ تعيلا لقوله فيهم وهو الذي قال
في الكاشفة وهو ظاهر واما اذا كان تعيلا لقوله
لا عموم له وكان حاصله المقضي لا عموم له
لان العموم لللفظ والمقضي بسبب كنه كنه

هذا تبيين في ثمره الخلف
ومرجع الزرع اذا نزع
ان يقال ان اكل على صفة
المجول او اكلت او اكل
بجنت بكل ما كول على
هو قضية العموم الا ان عندنا
عقده ضرورية لا تقضاء
وتنفي نفس الحقيقة ولا خلاف
فيها لا رادة ولا تجري
كسبها فلو نوى ما كولا
دون ما كول فقد نوى
ما لا يتجمله اللفظ وهي باطلة
غير معتبرة وعندنا ان
عام لفظي يقبل التخصيص
كما في العمومات فلا مبرة
لقوله عينت ما كولا دون
ما كول قضاء وديانة
عندنا ويقبل ديانة اقضاء
عندنا انما في وعندنا
ابن يوسف في رواية
البرهان

هذا هو المقصود
في هذا الموضع
في هذا الموضع
في هذا الموضع
في هذا الموضع
في هذا الموضع
في هذا الموضع
في هذا الموضع
في هذا الموضع
في هذا الموضع
في هذا الموضع

عائنه واما تخصيص المضاف
المكان بالذکر دون السبب
لا تخفى ان الجواب بان
المكان بالذکر دون السبب
عائنه واما تخصيص المضاف
المكان بالذکر دون السبب
لا تخفى ان الجواب بان

وان صح عن ابی یوسف رحمه الله
ديانة والمصدر المنفى

قوله عن ابی یوسف ديانة لا قضاء ويجوز
ان يكون صح بمعنى ثبت اي وان ثبت عن ابی
یوسف التخصيص بالبنية ديانة وبه اخذ الخشاف
وفي شرح التحرير قرر بخير ابی یوسف
والخشاف تخصيص المفعول به فقط وفي غيره
من المفعول والسبب والفاعل قال في الحاشية
كما سبق كانه اشارة الى ماورد في بحث
الحام من التخصيص بالبنية فاعلم وقد يقال
انه يجوز ان يراد من لا اكل لا اوجدا كلاً
فيعمل التخصيص غير انه لا يقبل تضاد لانه خلاف

عائنه واما تخصيص المضاف
المكان بالذکر دون السبب
لا تخفى ان الجواب بان
المكان بالذکر دون السبب
عائنه واما تخصيص المضاف
المكان بالذکر دون السبب
لا تخفى ان الجواب بان

فقد انظر الظاهر ومقتضى الظاهر
ان لاحظ الاكل الجوز
المتعلق بالماكول الخاص
احسن ارجا صح التخصيص
كونه تخصيص الاكل العام
وان لاحظ الماكول العام
من الماكول المطلق من حيث
هو لا يصح كونه تخصيصاً بما
ثبت ضرورة انه
بعض الفعل بدونه لكن المعلوم
من العادة في مثله

تخصيص المفعول به
تخصيص المفعول به
تخصيص المفعول به
تخصيص المفعول به
تخصيص المفعول به
تخصيص المفعول به
تخصيص المفعول به

ان لا يلاحظ الاكل النجس من وجوه
من الاكل المطلق بل الماكول

چندین سال از این زمان که در این شهر بودم

۱۷
لم يجمعوا وادبر
الحقيقة من
حيث هي
تخفها لاس
حيث هي
و جب
ان ثبت غلط
للقضاة
الاربعة
٢٥
من المصدر
والفصل
والمنقول
وسائر
القطعات
يتم نقيل
التخصيص م

والمصدر المنقذ وان ثبت لثقة لا يعتم
الا اذا تنوع كما لمساكنة بالكمال و
القصور فلو اظهرتني مما ذكر بعين
فصح نيته التخصيص في ¹ لا اكل اكلًا
وزفر

والمشهور في تحقیقه ان المصدر المنفی انما ثبت
في ضمن الفعل المنفی كما لا اكل في لا اكل
وان كان ثابته لغة لكونه جزء من الفعل لا بعم
كما لمقتضى فلا يقبل التخصیص لانه منفی نفس
الحقیقة وتخصیص البعض ینافی به بخلاف
ما اذا تنوع ذلك المصدر في یصح بینه نوع دون
نوع لان النوعین مثلا لما ثابا ببحث لم یبحثهما

نفس حلا بقی ضرر ان نفس الارل لفظ حبس بین المذكوره اثبات الانتصار بین النصار تحفظ قضاء بنماض وان لم یصرون قوله لا اکل الحلال

مسیح بی بی کا نام
 احد انواع اب بی بی کا نام
 ہذا الوجہ کہیں ان جہل فو کہ المصور
 اب
 المنفی
 قال بعضنا بعم لان ذکر الفضل
 ذکر المصور وچونکہ نہ بی بی
 علی حسن المنفی و قد الے
 فی لا اسکن الکافۃ وہی ان الکافی
 المسکنۃ الکافۃ و ہا ان الکافی
 فینین واحد واقافہ
 وہی ان الکافی فینین دار
 وحدۃ تنانے الکمال الوفی
 فیہا بیع بنہ الکافۃ وہی
 المسکنۃ فینین ہا ان
 محل علی المسکنۃ دار
 واحدۃ فیہا اولیٰ عن دم
 النبیہ لاشہار المسکنۃ فینین
 فیہا بنیجکو فینین ہا ان
 جب اودار دون دار
 لائے پو و
 صوم المقضی
 صوم

والا تراه من القول دون
الامام اراست
والا تراه من القول دون
الامام اراست
والا تراه من القول دون
الامام اراست

نفس الحقيقة فلا يجزى بالنية بخلاف المذكورة
فانها عموم لفظا ولغة فينبوذا التحصيل واما
الفرق بين المصدر المنفى في ضمن الفصل
لغة والمصدر المذكور فهو غامض لكونه
معتبرين لغة وصيغة وان مفهوم الاكل
ومفهوم لا اكل اكلا لا يتخلطان الا بانا كيد
وعدمه واننا كيد تقوية مدلول الاول
من غير زيادة وتحقيق الفرق فيها ان اكلا
فيه تكبير صريح وقد يقصد به عدم التعيين
لما هو معين مخصوص في تعيينه نحو ايت
رجلا وهو معين عند المتكلم لكن لا يفرض له
في تفسيره فاذا فسر بذلك او خص بالكلية

ونفي الفرد المسمى لا يقال
قد صح الاستشهاد بها
منها نحو لا اكل الا جزا وقد ثبت
انه مجاز العموم لانا نقول
الاستشهاد يكون قربة لطفا
لا يقال الصورة المذكورة
ليست من الاقتضاء المذكورة
الاستشهاد ايضا وانما يكون
منه اذا حصل التوقف في دعوى
من الشرعي والقطع واما اذا قيل
بالثبوت كما سبق فلا اذا توقف
عليها عطف ولهذا يعرف
من لم يعرف الشرع اصلا لانا نقول
الفتحة الزمنية مرفوعة على
الفتحة العينية

والا تراه من القول دون
الامام اراست
والا تراه من القول دون
الامام اراست
والا تراه من القول دون
الامام اراست

در اینجا به نظر از اقسام
در اینجا به نظر از اقسام
در اینجا به نظر از اقسام
در اینجا به نظر از اقسام
در اینجا به نظر از اقسام
در اینجا به نظر از اقسام
در اینجا به نظر از اقسام
در اینجا به نظر از اقسام
در اینجا به نظر از اقسام
در اینجا به نظر از اقسام

و شرط ان يكون مقتضى ادنى
المقتضى
او مساويا وحكم

لأنها من مستقبات المذكورة و ضرورية بانها
لا يستغنى ما هو اصل له و اعم منه فلو قال
لأنها بدكت طابق لا يقع لان البعد لا يراى
بها الشخص لعدم كونها جزءا مقصودا فلو وقع ما
يقع بطريق الاقتضاء و البعد لا يستغنى نفس
الشخص فلا يصلح ان يكون مقتضى و لهذا لا يدخل
الكفار فى خطابات الفروع بشرط تقديم
الايمان لانه ج يكون الايمان ثابتا اقتضاء
فيكون تبعا للفروع ثابتا بحد كونه من ضرورياتها
وفيه جعل المستوعب تابعا و الاصل فسر عاثر
لانه اعظم العبادات و اصل الطاعات

في ارجاء و فيه نظر من اقسام
في ارجاء و فيه نظر من اقسام
في ارجاء و فيه نظر من اقسام
في ارجاء و فيه نظر من اقسام
في ارجاء و فيه نظر من اقسام
في ارجاء و فيه نظر من اقسام
في ارجاء و فيه نظر من اقسام
في ارجاء و فيه نظر من اقسام
في ارجاء و فيه نظر من اقسام
في ارجاء و فيه نظر من اقسام

ان مقتضى مقتضى مقتضى
ان مقتضى مقتضى مقتضى
ان مقتضى مقتضى مقتضى
ان مقتضى مقتضى مقتضى
ان مقتضى مقتضى مقتضى
ان مقتضى مقتضى مقتضى
ان مقتضى مقتضى مقتضى
ان مقتضى مقتضى مقتضى
ان مقتضى مقتضى مقتضى
ان مقتضى مقتضى مقتضى

وحكمه افادة القطع كالدلالة الاعلى
التعارض واما الاستدلال الفاسد

فمنها مفهوم المخالفة وهو ان ثبت
في المكوت عنه خلاف حكم المنطوق

اجتج به البعض وشبهه اجمالا ان لا يظهر
في المنطوق

بتخصيص المنطوق بالذكر فائدة غير نفى

الحكم عن المكوت عنه وتفصيلا ان

يكون الحكم في المكوت عنه اولى

ولامسا وباله وان لا يخرج مخرج العادة

وان لا يكون لسؤال او حادثة وان لا

يكون بجحالة

في اثبات
الاحكام
الشرعية
عن الكتاب
والسنة
م
حتى لو ظهر
احدهما كان
الحكم في
المكوت
ثابتا بمفهوم
الموافقة
به لالة النص
على ما ذكره
امول ابن ابي
اديب
بالقباس على
ما في اصول
الشرعية وهو
ان لا يخرج
من الملاك

في اثبات
الاحكام
الشرعية
عن الكتاب
والسنة
م
حتى لو ظهر
احدهما كان
الحكم في
المكوت
ثابتا بمفهوم
الموافقة
به لالة النص
على ما ذكره
امول ابن ابي
اديب
بالقباس على
ما في اصول
الشرعية وهو
ان لا يخرج
من الملاك

في اثبات
الاحكام
الشرعية
عن الكتاب
والسنة
م
حتى لو ظهر
احدهما كان
الحكم في
المكوت
ثابتا بمفهوم
الموافقة
به لالة النص
على ما ذكره
امول ابن ابي
اديب
بالقباس على
ما في اصول
الشرعية وهو
ان لا يخرج
من الملاك

في كل ما لا يملكه
 من غير ان يملكه
 في كل ما لا يملكه
 من غير ان يملكه
 في كل ما لا يملكه
 من غير ان يملكه

في كل ما لا يملكه
 من غير ان يملكه
 في كل ما لا يملكه
 من غير ان يملكه
 في كل ما لا يملكه
 من غير ان يملكه
 في كل ما لا يملكه
 من غير ان يملكه
 في كل ما لا يملكه
 من غير ان يملكه
 في كل ما لا يملكه
 من غير ان يملكه

وجوه استعمالات العرب وكلام الشارع
 على تعميم لا على العرف الطارى بخلاف من يعمم
 فانه لما شاع بينهم اعتباره بتصرف منهم
 اعتبر في مخالطتهم المبنية على عرفهم
 الطارى وعاد انهم فعلى هذا لم يثبت
 في كلام الشارع تخصيص منحصر فائدة نفي الحكم
 عن المسكوت بل له فائدة اخرى
 ان ثبت عليك وهذا قال النفي ما لم يثبت
 بالليل ان الفائدة مقصورة على نفي
 الحكم من غيره لا يستقيم مفهوم المخالفة ولا
 بتصور ذلك حتى يلج الجمل في سم الخياط
 او نقول ما يفهم من اللفظ قد يكون مبنيا على
 الامور الخطائية الغير المنبوتة والاعتبارات

في كل ما لا يملكه
 من غير ان يملكه
 في كل ما لا يملكه
 من غير ان يملكه
 في كل ما لا يملكه
 من غير ان يملكه
 في كل ما لا يملكه
 من غير ان يملكه
 في كل ما لا يملكه
 من غير ان يملكه
 في كل ما لا يملكه
 من غير ان يملكه

الحمد لله

اسم جنس نحو الماء، من الماء، او علم
نحو زيد موجود و مفهوم العدد
کما في قوله قدس، و هذا

۲
اجتمع بعض
منها بخمسة
لجان
وهذا المجموع
المرادف

یعنی تخصیصہ بالذکر بقید نفی الحکم فی غیرہ من الزائد
والناقص والایبطل نص العدد فانہ لا یجمل الزیادۃ
والنقصان کما فی قولہ تعالیٰ ثَمَّةَ
قُرُوْا حِیْثُ کَانَ عِثْرُ الْمَطْلُوْقَةِ ثَمَّةَ حِیْضٍ
لَا یُغْرِ قَدْ اُصْرَمَ تَعْرِضٌ مَا عَدَّ لِبَیْسٍ تَعْرِضٌ مَا عَدَّ
وَلَمْ یُثَبِّتْ مَا ظَلَمَ لَکِنْ یَقِیْ مَا عَدَّ اِنِیْ الْعَدَمِ
الاصْلِ اَوْ تَعْرِیْرُ الشَّرْعِ وَاِنْ صَحَّ مَا ظَلَمَ مِنْ کَوْنِ
اِبْطَالِ النَّصِّ الْعِدَّةِ الذِّیْ یُحْصٰی بِہٖ خَاصٌّ فَطَعْنُی
فَیْءُ مَدْلُوْلَہٗ لَمْ یَکُنْ ذَکَکَ مِنْ قِبَلِ الْمَقْصُوْمِ بَلْ یُجْزِلُ
یُنَاسِقُ مِنَ الْاَسْئَلَاتِ الضَّعِیْفَةِ وَلَعَلَّ لِهَذَا خِجَمًا

فصل في بيان ما يجب عليه من الصدقة
ان يكون مقصداً لا يقابل لعل شرط المقصود
في دفعه

والتعريف بالصفة بان يكون الشيء مما يطلق عليه
فان كان له صفة واحدة لا يوصف بالوصف
فان كان له صفتان او اكثر يوصف بالوصف
فان كان له صفة واحدة لا يوصف بالوصف
فان كان له صفتان او اكثر يوصف بالوصف

نحوني السائنة زكوة وظرف
الزمان نحو الحج أشهر معلومات
والمكان نحو فاذا ذكرنا الله عن المشعر
الحرام والكمال نحو ولا تباشروهن
وانتم عاكفون في المساجد ونحن

الشيء ذاته
مفهوم الصفة
بعضها جار
فيه وبعضها
ليس بجار
الانكسار

قوله في السائنة زكوة كونه من مفهوم الصفة
كما اختلف فيه اعني اذا اقتصر على ذكر الصفة
من غير ذكر الذات كما سائنة قبيل هو من مفهوم
الصفة وقيل لا بل لا مفهوم له كالفقير في جمع
الجموع وهو الاظهر وبوجه ما في التلخيص حيث
فسر التخصيص بالصفة بان يكون الشيء مما يطلق عليه
فانك الصفة وحده فيفقد بالوصف

فان كان له صفة واحدة لا يوصف بالوصف
فان كان له صفتان او اكثر يوصف بالوصف
فان كان له صفة واحدة لا يوصف بالوصف
فان كان له صفتان او اكثر يوصف بالوصف
فان كان له صفة واحدة لا يوصف بالوصف
فان كان له صفتان او اكثر يوصف بالوصف
فان كان له صفة واحدة لا يوصف بالوصف
فان كان له صفتان او اكثر يوصف بالوصف

والتعريف بالصفة بان يكون الشيء مما يطلق عليه
فان كان له صفة واحدة لا يوصف بالوصف
فان كان له صفتان او اكثر يوصف بالوصف
فان كان له صفة واحدة لا يوصف بالوصف
فان كان له صفتان او اكثر يوصف بالوصف
فان كان له صفة واحدة لا يوصف بالوصف
فان كان له صفتان او اكثر يوصف بالوصف
فان كان له صفة واحدة لا يوصف بالوصف
فان كان له صفتان او اكثر يوصف بالوصف

الحکم علی ان یكون صلیا
فلا یعدی و مفهوم الغایة و هو ان
من الشرط و لذا قبل ان مفهوم متفق
و قبل منطوق اشارت و مفهوم الاستثنا
و سبب ان مفهوم انما و قبل ان منطوق
و ذهب القاضي

الحکم علی ان یكون صلیا
فلا یعدی و مفهوم الغایة و هو ان
من الشرط و لذا قبل ان مفهوم متفق
و قبل منطوق اشارت و مفهوم الاستثنا
و سبب ان مفهوم انما و قبل ان منطوق
و ذهب القاضي

کذا لکث علی ان یكون صلیا
فلا یعدی و مفهوم الغایة و هو ان
من الشرط و لذا قبل ان مفهوم متفق
و قبل منطوق اشارت و مفهوم الاستثنا
و سبب ان مفهوم انما و قبل ان منطوق
و ذهب القاضي

ای التقید بالغایة بدل علی نفی الحکم عما و رانها لان
ذکر الغایة بدل علی انتهاء مندها و الا کم کن
غایة و من نفی مفهومها قالوا نفی الحکم عما و رانها
منضاف الی الاصل الذی فرره الشرع کذا
فی التحریر و هو بحکم استغناء غایات الشرع
اس الموقوف

ای لا یثبت
الحکم عند
عدم الشرط
ای لا یفاس
علیه فی آخر
و سببی
زیادة بیان
قال صاحب
التوضیح و تبع
غیره آ
هو یقید نفی
غیر المذكور
فی الكلام
شر انما زید
فانهم و انما
العالم زید
و انما ضرب
زید عمر یوم
الجمعة امام
الامیر فانما
م

الحکم علی ان یكون صلیا
فلا یعدی و مفهوم الغایة و هو ان
من الشرط و لذا قبل ان مفهوم متفق
و قبل منطوق اشارت و مفهوم الاستثنا
و سبب ان مفهوم انما و قبل ان منطوق
و ذهب القاضي

۱۰۰۰

وہابیوں کا مذاکرہ

١٢٠

محمد اصبغی

...

المطبخ: ١٠

وہابی

11

وہاں سے

مجلس

九

—

2

ای کام
انسان نیما
بینم و تمام
م

۱۲
شمس الثامنة
في السير الكبير
ان تخصص

لا بدل
ان الحكم بخلافه
في المسكون

الشرع فاما
في معاصات
الانسان

بدر
الحميد

ثُمَّ
عدم اعتبار المفهوم إنما هو في الأدلة
وإنما في الروايات اثباتا
و في المعاملات عند بعض
الجمهور

تخو کلام المصنفین قال فی النفع الوسائل
مفهوم التصفیح حجت و به یشر کلام صاحب
الهدایة حیث قال قوله فی الکتاب
جاز الوقوف من الجانب الآخر اشارة
الی جمیع موضع الوقوع این التوقف
و هو الامام محمد و جله اکصاف و شمس الائمة
کذا فی الکاشفة و لمحض التفتیح و قد سبق مثله عن
الکودری و اشار الیه صاحب التخریر قال شمس

ان نجا
خاتمه
الخطاب
الحج
ثم المذكور
مقدم
السا بقه
الفصل
تقديم
انواع
منسجه
عند
ومنها
عند
بعضه
تفصيله
انواع

ما سواكم والكلوك
اولا الصفه
اخباره على عدم
الصفه لا الشار
تخصيصه
قباله على احد
المفصل على
الغير وتقدم
ثم حكم المبدأ
الحكم ما ولا ثم
ثم العدد
ثم شرط ثم
ثم مطلق الصفه
غير العدد
والاعلا ادوات

19

[illegible]

على الصبي لقراءته بعد دم الصلوة في انهموا
 وآتوا الزكوة^١ وتخصيص العام بسببه
 عامًا لغويا واصطلاحيا بان يخص
 بسبب وروده وقد عرفت ان التمسك
 انما هو باللفظ وخصوص السبب لا بنا
 عموم اللفظ^٢ خلافا للشانسي وما كنت قيل

وہو فاسد
لما سبق کا
اشارہ
بقولہ وقد
عرفت
اے

لأنه لما يكن الضبي مخاطبا بالصلاة اجما عا ينبغي
ان يكون مخاطبا بالركاة ايضا بحكم الفسح
وقد يكون بان يكون الامر الاول مثاقيل
او الوجوب ونحوهما وكذا ان في المعطوف
عليه او العكس قلنا المشتركة لا تثبت بعين

[illegible][illegible]

الحمد لله

اسم جنس نخل الماء، من الماء، و علم
نخل زبد موجود و منها مفهوم العبد
کافی ثلثه فرد، و هذا

۱
اضحیٰ مضی
مناجی
کمال
وہذا الحج
المؤلف

یعنی تخصیصہ بالذکر بقید نفی الحکم فی غیرہ من الزائد
والناقص والایبطل نفس العدد فانہ لا یحمل الزیادۃ
والنقصان کما فی قولہ تعالیٰ ثلثۃ
فرد؛ حیث کان عین المطلقۃ ثلثۃ حیض
لا یغیر قلنا عدم تعرض ما عداہ لیس تعرضاً
ولم ینبت ما ظہر لکن بقی ما عداہ فی عدم
الاصح او تقریر الشرع وان صح ما ظہر من کون
ابطال النفس العدد الذی ہو خاص قطعی
فی مدلولہ لم یکن ذلک من قبیل المفہوم بل یجوز
فیما سبق من الاستدلالات الضعیفہ ولعلہ لہذا حیج

Digitized by Google

نحو من انما هو في
نحو من انما هو في
نحو من انما هو في
نحو من انما هو في
نحو من انما هو في
نحو من انما هو في
نحو من انما هو في
نحو من انما هو في
نحو من انما هو في
نحو من انما هو في

نحو في السائمة زكوة وظرف
الزمان نحو الحج اشهر معلومات
والمكان نحو فاذا ذكرنا الله عن المشعر
الحرام والكمال نحو ولا يباشر وجهه
وانتم عاكفون في المساجد ونحن

قوله في السائمة زكوة كونه من مفهوم الصفة
ما اختلف فيه اغنى اذا اقتصر على ذكر الصفة
من غير ذكر الذات كما سائمة قبيل هو من مفهوم
الصفة وقيل لا بل لا مفهوم له كالقرب في جمع
الجماع وهو الاظهر ويؤيده ما في التلخيص حيث
فسر التخصيص بالصفة بان يكون الشيء مما يطلق عليه ما له
تلك الصفة وعلى غيره فيفقد بالوصف

انتهى دار
مفهوم الصفة
بعضها جار
فيه وبعضها
ليس بجار
المتكلم

نحو من انما هو في
نحو من انما هو في
نحو من انما هو في
نحو من انما هو في
نحو من انما هو في
نحو من انما هو في
نحو من انما هو في
نحو من انما هو في
نحو من انما هو في
نحو من انما هو في

نحو من انما هو في
نحو من انما هو في
نحو من انما هو في
نحو من انما هو في
نحو من انما هو في
نحو من انما هو في
نحو من انما هو في
نحو من انما هو في
نحو من انما هو في
نحو من انما هو في

الحکم علی ان یكون صلیا
فلا یعدی و مفہوم الغایۃ و ہوا
من الشرط و لذا قبل انہ مفہوم متفق
و قبل منطوق اشارۃ و مفہوم الاستثنا
و سببانی و مفہوم انما و قبل انہ منطوق
و ذہب الغاضی

ای ثابت
الحکم عند
عدم الشرط
ای لا یغایر
علی فی آخر
و سببی
زیادۃ بیانہ
قال صاحب
التوہج و نحو
غیر آہ
ہو یفید نفی
غیر التذکر
فی الكلام
شتر انما زید
فانکم و انما
الحاکم زید
و انما ضرب
زید عمر یوم
ابحرفہ امام
الامیر فانما
م

کذا کث علی ان یكون صلیا
فلا یعدی و مفہوم الغایۃ و ہوا
من الشرط و لذا قبل انہ مفہوم متفق
و قبل منطوق اشارۃ و مفہوم الاستثنا
و سببانی و مفہوم انما و قبل انہ منطوق
و ذہب الغاضی

ای التیغیہ بالغایۃ بدل علی نفی الحکم عما و رانہا ان
ذکر الغایۃ بدل علی انتہائہ عند ہا و الا کم کن
غایۃ و من نفی مفہومہا قالوا نفی الحکم عما و رانہا
منضاف الی الاصل الذی فررہ الشرع کذا
فی التخریر و ہو بحکم استقراء غایات الشیء
ان الموائف

بل یکن عن حکم الشیء
غیرہ نتیجۃ ایجاز نفیہ انما
و اصل حکم ما و رانہا
علی علی کما و رانہا متفق علیہ
الحکم عما و رانہا متفق
و ان کم کن و کث
بطریق المفہوم علی
بما علی ان اللفظ المذکور علی
الغایۃ و ال علی
غیر منطوق لا یغیب و اشارۃ
انفس قال الغاضی علی بان الغایۃ
اشارۃ و استدلال علی بان الغایۃ
لست کما ما مستظاہر انما
فان قولہ تعالیٰ حتی یسبح زودیا
غیر لا یغیب من اشارۃ
الضرورة نتیجۃ الحکم و ذکرہ
المضمر انما فہو علیہ لودیر
و انما نے کما لایس

فی الكلام ما بدل علی نفی
الاول یفقد
تک زودیا فذل و الاضار
بغیرہ نتیجۃ الاستقراء
الحاکم انما و بین الامور
قالوا لا یغیب من انما
الحکم انما و بین الامور
الاندر و النسخ علی
قالہ لایس

ان الحکم فی الزمان
معلوم لا منظور
فان لا فاعلا ولا فاعلا
ما یزید الا فاعلا لا فاعلا
وان فی الفاعل
الاستدلال
عند اقرار الجواب
على الامور
انما هو المنع عن الجواب
انما هو المنع عن الجواب

و ذهب القاضي ابو بكر والفراي
وجامعة من الفقهاء انه ظاهر في
الحصر و محتمل في التاكيد وعندنا كبر
الحكم فقط و مفهوم الحصر قبل دان كان
طرفة كثيرة لكن المراد ههنا ما يكون
المبتدأ معرفة عامة صفة ادا ضم
والنحو اخص بمفهومها علما او صبرا
كالعالم زيد والرجل بكر والكرم
في العرب و صد يعني خالد تنم

قال النجاشي التقاراني في
حاشيته اصول ابن الحاجب
وهو الظاهر من كلام ابن
الحاجب ايضا ثم
ثم قال التقاراني ولا
خلاف ذلك بين علماء
البيان تمسك باستعمال
الضماء ولا في حكمه ايضا
نحو زيد العالم حتى قال صاحب
المفتاح المنطلق زيد وزيد
المنطلق كلاهما بقيد حصر
الانطلاق على زيد ووجه
النسبة لما كان ظاهرا
في الجنبية والعموم على ما هو
قانون الخطايات انما
اتحاد الجنس مع زيد بسبب
الوجود ولا معنى للحصر سوى
هذا واما المستدلون فياخذون

واختاره الآدمي ونقله ابو جحان عن البصريين
وهذا لان ما زائدة كالمعوم فلا فرق في المعنى بين ان زيد فاعلا

بالاقل اليقين اى بعض
المنطلق زيد على ما هو قانون
الاستدلال وبالحكمة ما جبر

مثل ما مضى
فقد انما خبر
وغيره
المستدل والمنسوخ
الى بطلان
وضمير النقص
والنفي
والتاكيد
والتاكيد

انما هو المنع عن الجواب
انما هو المنع عن الجواب
انما هو المنع عن الجواب
انما هو المنع عن الجواب
انما هو المنع عن الجواب
انما هو المنع عن الجواب
انما هو المنع عن الجواب
انما هو المنع عن الجواب

قول الشارح
والاكون هذا

مفهوم لا ينفصل
عن اللفظ

بأنه لا ينفصل
عن اللفظ

بأنه لا ينفصل
عن اللفظ

بأنه لا ينفصل
عن اللفظ

بأنه لا ينفصل
عن اللفظ

بأنه لا ينفصل
عن اللفظ

انما هو في الادلّة
و اما في الردايات اتفاقا
و في المعاملات عند بعض

انما هو في الادلّة
و اما في الردايات اتفاقا
و في المعاملات عند بعض

انما هو في الادلّة
و اما في الردايات اتفاقا
و في المعاملات عند بعض

انما هو في الادلّة
و اما في الردايات اتفاقا
و في المعاملات عند بعض

انما هو في الادلّة
و اما في الردايات اتفاقا
و في المعاملات عند بعض

مفهوم
انما هو في الادلّة
و اما في الردايات اتفاقا
و في المعاملات عند بعض

مفهوم
انما هو في الادلّة
و اما في الردايات اتفاقا
و في المعاملات عند بعض

انما هو في الادلّة
و اما في الردايات اتفاقا
و في المعاملات عند بعض

انما هو في الادلّة
و اما في الردايات اتفاقا
و في المعاملات عند بعض

Page 4

الحمد لله الذي جعل
العلم منتهى العباد
والعلم منتهى العباد
والعلم منتهى العباد
والعلم منتهى العباد
والعلم منتهى العباد
والعلم منتهى العباد
والعلم منتهى العباد

على الصبي لقراءة بعد اتمام الصلوة في اتموها
وانوا الزكوة^١ وتخصيص العام بسببه
عاماً لقولها او اصطلاحاً لاجابان يخص
سبب وروده وقد عرفت ان التمسك
انما هو باللفظ وخصوص السبب لاينا
عموم اللفظ^٢ خلافاً للشافعية وما كنت وقل
بغيره

بعض الاشياء في بعض الاماكن
بعض الاشياء في بعض الاماكن
بعض الاشياء في بعض الاماكن
بعض الاشياء في بعض الاماكن
بعض الاشياء في بعض الاماكن
بعض الاشياء في بعض الاماكن
بعض الاشياء في بعض الاماكن
بعض الاشياء في بعض الاماكن
بعض الاشياء في بعض الاماكن
بعض الاشياء في بعض الاماكن

والاستصحاب عندئذ في اكثر من
سمر فمنا ان لم يقع ظن بسد مه بعد

تحقق ثبوته او لا وليس بحجة اصل
عند كثير من المتأخرين

وبعض الاشياء في بعض الاماكن
ان سبق الوجود مع عدم من الانشاء بل هو دليل
البناء بحسب الشرح او لا فقال الفرق الاول
نعم فليس الحكم بالبناء حكما بلا دليل وقال الآخرون
لا بل الحكم به حكم بلا دليل او لا بد في الدليل
من جهة يستلزم بها المبدأ وليست لان يستلزم
الوجود ليس بحسب البناء وان الدليل الذي
استدل به الحكم لم يوجب بناءه فليس ثم

الاشياء في بعض الاماكن
بعض الاشياء في بعض الاماكن
بعض الاشياء في بعض الاماكن
بعض الاشياء في بعض الاماكن
بعض الاشياء في بعض الاماكن
بعض الاشياء في بعض الاماكن
بعض الاشياء في بعض الاماكن
بعض الاشياء في بعض الاماكن
بعض الاشياء في بعض الاماكن
بعض الاشياء في بعض الاماكن

وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك

والمختار انه حجة للذبح لا لاثبات ذلك
لا في استمرار العدم الا على عدم ثبوت
الحكم كاف فيه م
ولا لاثبات لانه مبني على دليل شرعي
ثبت وبسبب دليل كما سبق ولان الظاهر
ان الحكم متى ثبت بقرينة وان كان الدليل المذهب
لا يوجب البقاء والنظر في حجة في الذبح
والبقاء ما كان على ما كان لا لزوم على الغير
ولا لاثبات امر لم يكن كذا هو اليد يصلح
حجة للذبح دون الالتزام والمراد بالذبح هو ذبح
الزنايم الغير واستحقاقه عليه وهذا ما قالوا هو
حجة لا بقاء ما كان على ما كان ولا يصلح
حجة في حق الالتزام مع الخصم ولا لاثبات امر لم يكن
قال السني هو قول اكثر الفقهاء

لصدور تصرفات العبد
باعتباره من ادخال الرسل و
الكتب والهدايا من قبله بل
والغير ذلك ولولا الظن ببقاء
المرسل اليه مشا كان ذلك
سفهيا والظن من شئ شرعا
في العبادات واجب عن الاول
ينبغي الملازمة بكونه ان يجزى
بثباته بدليل غير الاستصحاب
كذلك لاجباب العمل به الى
ظهور الذبح وعن اثنائه بان
ما جمع عليه من الفروع ابتداء
على اعتبار الاستصحاب
بل الاسباب في تلك الفروع
اوجب احكاما

وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك

۱۲
فیس کاغذ
چند و سجدہ
خدا حکم با بقا
اذا دل عیدہ
محرر علی المجد
اذا دل عیدہ
حکات دل عیان
الحکم ثابت
مستحق الذراع
بسم الفطی
مقام المجر
محمدا
الفرسی

و گداز حکیم احوال کا ضافہ

الحادث الى اقرب اوقاته

وَجِئْتُمْ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ الْمَوْلَانِ

بحسب نفیہ وان کان ضعفا عند

مُتَبَيِّنٌ وَالنَّعْلُ بَعْدَ رَضٍ

أَيُّ الْمُسْكِينِ بِهِ جَعَلَ بَعْضُهُمْ حِجَّةً لِنَا فِي عَلَى خَصْمِهِ

وعندنا لا يكون حجة على الخصم وطريق الانجذاب

به عند ہم ہوا انہم منی حاولوا نفی نئی غیر

معلوم اثبتات قالوا انه لا دليل على نبوة

وجوب نفيه اما بيان انه لا دليل عليه در جا

پسوں دولت بھل اوروں جیہیں عورت

فمن غفر الله له

از کتب خانۀ کتابخانۀ مجلس شورای اسلامی

© 2005 Blackwell Publishing Ltd

امامان فقہ
امین خاں صاحب
ولم یغیر الشافعیۃ
عنہم و بعدہ و بنہ نظر
م

Digitized by Google

بالتبع
شائع و دیر
ملا کر ہر اجبار سے
ویدل علیہ ذل و فناء
فجاء و سے عدم الاطاعت
بعد النظر و الاختیار
مع احتمال قیام
لا یغیر و اگر کسی
ہذا التعلیل و عن اننا
بان دعوی الضرورة لا تقدر
على الخصم
وان بعض الفتن
الذات

خاتمه کونہ مجھے لافغ لا بابت
کماستقن فی ادل القاب
الاستفجاب المطلوب المکی
بثوۃ فی الماضي بثوۃ فی
قبول رح لرا

فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام

والسنة مباحث الامر والنهي الامر
لفظ طلب به الفعل المستعمل في الكلام
ام رخصت في صيغة الامر
قوله طلب به الفعل المستعمل هو ما حضر اشتغاف
ذلك اللفظ والمراد بالطلب ما هو المتبادر عند
الاطلاق وهو الطلب جازا يخرج الصيغة
المستعملة في التذنب او المراد الطلب الذي
وضع له ذلك اللفظ بناء على ان المتبادر من
طلب الفعل بواسطة اللفظ كونه موضوعا له
ليخرج تلك الصيغة ايضا كذا مثل الطلب
منك الفعل اذا استعمل مجازا لانه طلب
الفعل وانما اذا استعمل في حقيقة فهو خارج
على كل تقدير لانه لا يطلب به الفعل بل

ما من اقسام الخاص كما عرفت
لكن اخر الی هنا وانردا
بالذكر بحيث لم يفتا الي
مباحث لطل بها حشما ورضا
بشائنا وبيان احكامها
واحوالها لما انها مناط
اكثر الاحكام ومدار التكليف
والاسلام م
اي لفظ الامر كما يقال زيد
مبتدا وفرب فعل في حرف
والمراد تعريف لفظ الامر
التي سماها لفظ مخصوصا كل نفس
قسم من الكتاب والسنة
بل يخرج به طلبه ثم ان الامر
اذا كان مقيدا بقيد مخصوص
فالمطلوب به هو كذا كذا
انخر المقيد بذلك القيد وذا
لم يقيد قبل المطلوب
الا بنية الكلية المشتركة
ولا تعين لشئ من جزئياته

اعاد مبع
اللفظ بجاز
تخصيصا به
اراد الاسم
والسنة م

فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام

الامر الايجابی قبل مشترک

بینہ و بین الامر الذنبی وان

مجازا فی الذنب و مجاز

قبل ہو مذہب المتقین و اسند لوابوجہ
افضل ان المذوب طاعة اجماعا والطاعة
فعل المأمور به فلما کون کل طاعة ہو فعل
المأمور به مم بل هو اول المسئلة و کون بعضها
فعل المأمور به غیر مفید ثم فی عدم کون
الامر حقیقة فی الذنب و جوه منها قوله تعالى
فلتذر الذین یخالفون عن امره ان یتصبرهم فتنة
او یصیبهم عذاب الیم حیث ہر د مخالف
الامر و اوحدہ و ہا دلیل عدم الذنب و منها

الامر الايجابی
بمعنی صیغہ
الایجابیہ
م

الامر الايجابی
بمعنی صیغہ
الایجابیہ
م

من جہت
الامر الايجابی
بمعنی صیغہ
الایجابیہ
م

و منها ان تارک المأمور به خاص
تقوله تعالى فلیصبر لمرکبہ و لا یجزع
منہ و لا یسألہ عنہ و لا یسألہ عنہ

و منها ان تارک المأمور به خاص
تقوله تعالى فلیصبر لمرکبہ و لا یجزع
منہ و لا یسألہ عنہ و لا یسألہ عنہ

بالتفاهم العلم الفلاس
لا يقال لان ذلك لقوانين الجواب
بدليل الاستدلالهم بها على البرز
ايضا لان نقول لا تخاف على
من تقع ان ما استدلوا
بها عند عدم القرينة انما هو
الجواب والذنب بني
على القرينة والذنب بني
لا يشك فيه وثانيا قوله في
واذا قيل لهم اركعوا لا يكون
ذم على من خالفهم لاسر وهو
بدليل الجواب وثالث
قوله في السجدة
لا دم اذ لولاه والا على الجواب
لما توجب الذم والدم بترك
السجدة وارجائه هو المتبادر
من عند تخردها عن القرينة
وشهده الاستعمال اذ
لا يشك فيه

وان غير ذلك فالتحار عدم وجوب
الاتباع وموجب صيغة الجواب
فقط على المختار وقيل
الذنب والا باقية وقيل

وحاصله ان ما نقله عن ابني عبد السلام من فعل
ان سوا او طعنا او خاصا به فلا يجاب
اتفاقا وان بيانا لمحل موجب يجب اتباعه
اتفاقا وان غير ذلك فليس يجوز لنا ان نقول
امرنا حقيقة ابني عبد السلام بكذا وهل هو
يفيد وجوب ذلك الفصل عينا او لا فاعل
البعض نعم والمختار لا الا ان يقوم دليل

من جهة اخرى
الذنب
اولا باقية
ومختار
فقط فالجواب
مع جملة من
الفتاوى وهو
قوله في المتن
والجواب انما هو

من جهة اخرى
الذنب
اولا باقية
ومختار
فقط فالجواب
مع جملة من
الفتاوى وهو
قوله في المتن
والجواب انما هو

انما هو المختار
فقط فالجواب
مع جملة من
الفتاوى وهو
قوله في المتن
والجواب انما هو

من الجحيم فاص
من الجحيم فاص
من الجحيم فاص
من الجحيم فاص
من الجحيم فاص
من الجحيم فاص
من الجحيم فاص
من الجحيم فاص
من الجحيم فاص
من الجحيم فاص

على ان المقصود رفع التحريم وهو حاصل بالاباحة
السابقة الى النعم في نحو قوله تعالى واذا
حللتم فاصطادوا وهو قول الاكثر منهم لما يرد
على قولنا لا نزع في الاباحة عند
قرينها غير تقدم الخطر كما في فاصطادوا الآية
وجلبها في عرف الشرع عند عدم القرينة
مم بل العرف مختلف فيه قال تعالى
فاذا انزلنا الآية وقال عليه السلام فاذا ادبرت
الحجفة فاعلى خنك الدم وصلى وذكر
الامام السرخسي ان قوله تعالى فاذا
قضيت الصلوة فانتشروا في الارض واتجروا
من فضل الله لا يجاب على ما روي عن
ابن عباس انه قال طلب الكلب بعد

وكون تقدم الخطر في الابدان
ايضا ثم لا انتقال من الجحيم
الانتقال منها الى الجحيم
فيحصل على الوجوب
السالم عن المعارض وقيل
اذا من الامر بزيادة على عود
النهي كان كما قبل النهي وهو
الا قرب اذ العبرة الى عبدة
الاستعمال للزعم والبادر
الاستقراء وكذا البادر في
ان الامر بعد الحظر الطاري
على الاباحة عداية نحو فاصطادوا
وبعد الحظر الطاري على الوجوب

والوجوب
او الذنب
زيادة لا بد لها
من دليل وهدى
كانت الاباحة
الحق

والوجوب
او الذنب
زيادة لا بد لها
من دليل وهدى
كانت الاباحة
الحق

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل
العلم نوراً والدين
الهدى والنجاة
والصبر والاعتقاد
الذي لا يزل
يؤتي النعمان
والغنى والكرامات
والجود والسخاء
والعز والكرامات
والجود والسخاء
والعز والكرامات

التسوية اصبروا اولاً تصبروا الدعاء
اللهم اغفر لي التمني الا ايها
البطل الطويل الا انجس حقاً القوام انتم
ملقون التكوين

وفاه بصبح واه الا صباح منك بائس
والا نجلاء الا كئيب وليس الغرض من صفة
انجس طلب الانجلاء من البطل حقيقة لانه
لا يقدر على ذلك ولا يرجي منه لكنه يمني
ذلك تخلفاً عما عرض له في البطل
من المحن والمهموم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل
العلم نوراً والدين
الهدى والنجاة
والصبر والاعتقاد
الذي لا يزل
يؤتي النعمان
والغنى والكرامات
والجود والسخاء
والعز والكرامات
والجود والسخاء
والعز والكرامات

والفرق بينه وبين الامانة ان
عمل الاحقاد القصب
ومثل الامانة ان
فقد اعقبت
فان شئت لعل لا يفتن
به فتن الدنيا
الامانة وادان
بقول افضل فتن
بقصة او ترك
فوق او فدا بقصة
فقد كن
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل
العلم نوراً والدين
الهدى والنجاة
والصبر والاعتقاد
الذي لا يزل
يؤتي النعمان
والغنى والكرامات
والجود والسخاء
والعز والكرامات
والجود والسخاء
والعز والكرامات

قوله ومنها الالهام هو ما يقع في القلب من علم من غير استدلال برليل ولا نظر في حجة شخص به الله تعالى بغير
 اصفائه قال بعض الصوفية انه حجة في حق الاحكام بالنسبة الى الملهم وغيره وقال المجتوعة من الردافين انه لا حجة
 سوى الالهام واجتواحه كونه حجة بقوله تعالى فالايتها فخورا وتقويا اذ يقول تعالى وادع ربك الى التخل
 الالهية واذا عرفت مصاحبا بالهام فالمراد من ذلك اوله كيف قد قال تعالى امن شرع الله صدره للاسلام
 فهو على نور من ربه ويقول عليه السلام اتقوا فراسة المؤمن فانه ينظر بنور الله وما الفراسة الا خبر يقع
 في القلب بلا نظر في حجة ويقول عليه السلام حين سئل عن البر والاثم ضع يدك على صدرك فما حك في قلبك
 فده وان افانك الناس وامثوك اي ما ترى به ووقع فيه بانه ذنب فده فقد جعل رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وسلم شاهدة القلب بالحجة اولى من الفتوى عن الحق وبذا هو دليل المجتوعة والجمهور
 على انه ليس بحجة بالنسبة الى الملهم ولا بالنسبة الى غيره لان ما يقع في القلب قد يكون من الله تعالى
 وقد يكون من خواطر الشيطان وكذا بانه قد يكون من حديث النفس ووساوسه ولا يمكن التمييز بين
 هذه الانواع الا بعد النظر والاستدلال باصول الدين واذا استدلل على ذلك كان اجتهادا
 لا الهاما ولانه لو كان حجة لما امكن الازمام والتعجز بنحو ما توأبر ما علم ان كنتم صادقين ولانه
 مشترك الدلالة فانه اذا قلت افي الهمة بان فانه حق يقول خصمه انه الهمة بخلافه فانه
 قال خصمه املك ليست من الهمة فيقول خصمه كذلك واما قوله تعالى فالايتها فخورا وتقويا
 فمنها انه عرفنا بالاباء والحق العقلية والسمعية وادع الى التخل فلا كلام فيه لانه نفس يكون
 من عنده وانما الكلام في شئ يقع في قلبه ولم ينزل كتب ولم يجزئني بانه قد كان من عنده
 فيقع الاحتمال فيقول ان هذا ليس بحجة وشرح الصدر بنور الاسلام لا يقتضي ذلك غاية
 شئ بالابتداء وبغيره وصول الحق وظفر الجمع وينبسط للعلوم والمعارف ولا تنكر كرامة
 الفراسة ولكن لا تجعل الالهام وليا شرها بجعلها انها محمول على استعمال ما في القلب من
 الدلائل الشريفة وترك ما يخالفه من القيل والقال وذهب المحققون من الصوفية
 انه حجة على الملهم لا على غيره فيعمل به ولا يدعوا اليه غيره وغاوة الميزان الى عمارة العلماء ومشي
 على الهدى وادعاه الامم الرازي في ادلة القبله وابن الصباغ من الشافعية والاقرب
 انه عند عدم الادلة الاربعه حجة في حق الملهم لانه غيره كالتجوى وعند الشراح الصدر بنور التوفيق و
 تنوره بالمعارف والهدى يمتاز ما من الله تعالى بنور باهر من عنده عن غيره من الالهام
 لا يقال ليس بمعصوم من ان يكون ما يحجب من الله تعالى بالضرورة من الشيطان في نفس الامر
 لان ذلك بعد خلق الله تعالى العلم الضروري بانه منه فكذلك في الضرورات وكذا في معونة النبي عليه السلام
 كونه من عند الله تعالى مع ان الظن كاف
 في الملوك

قوله الام قد مر على النبي مع ان التخيبة مقدم على التخيبة كما في مقدم اسجود مقصودا على كلفه ولان المطلوب بالامر كذا
 وجودا انشرف فكان ما يقتضيه الحق بالتقدم ولان ان الكيف الذي هو الالهام واوله الذي هو معرفة الله تعالى والنظر
 الصحيح فيه والفرع مقتضى الامر ونسبة به لان اول الوحي داو لاية نزالت هو الامر اعني قوله تعالى اذ اوحى الى صاحبه ولانه
 مفرد محال بخلاف انهي فهو لا انظر مثلا مركب من حرف لا والفعل والمفرد مقدم طبعا وقد يقال ان بيان موجب
 النبي يتوقف على بيان موجب الامر وان الامر اول مرتبة ظهرت لتعلق الكلام الازلي اذ الموجودات كلها

- قوله استغناء العلم يعني مدغمه قابلاً لمدركه ان في الواقع كذلك اولا فخرج الهواء والانس
 واختلف في ان الاستغناء او العلوية نفس الامر بل هو معتبر اذ قد ذهب جمهور المقررات وبعض الشافعية الى ان العلوية
 في حدودها شرط وذهب الاثري واكثر الشافعية الى ان شقيقتها منها يمكن اعتبارها في الامر بل هو عبارة عن مجرد وجوب
 البعض الى انها معتبران وذهب اكثر صاحبنا الى ان الاستغناء معتبر فيه والعلوية بنفسه بشرط واختاره الامامية
 والفخر الرازي وابو الجحيم في ان العلوية يزعمون الادنى بسبب انه امر لا يخلو عن شرط العلوية لما كان في الامر
 ولولا ان فيه الاستغناء لما استحق التزم والما نحو قوله تعالى حكاية عن زعمون فانهم من فجار واطهار
 التواضع والبساط لهم لما احاطة الارض من موسى عليه السلام للقطع بان الطلب على سبيل التفرع
 او التساوي لا يسمى امرا فان قلت ان المعروف جهنا الامر الذي يجب احتمال ولا يخفى في انه لا يجب بالمكن
 الامر على مرتبة فلا بد من التعريف من ذكر العلوية الاستغناء وان ما عرف جهنا ما من اقام الكتاب
 والسنن فلا بد بعد الاستغناء احب بان المقصود الاصل وان كان في الامر الواجب احتمال وان
 الامر وان عدتها من النظم المشترك بينهما كمن عرفوا جهنا الامر الحقيقي لغة مطلقا كما هو عادتهم فيما عرفوا
 ما عدوه من اقسام النظم كالتخصص والعالم المشترك والحقيقة والمجاز وكحرف المعاني واسماء الظروف
 ونحو ذلك

قوله وهو الاقرب وتحقيقه ان الماهية قد يضاف بشرط معارضة العوارض كبره وعمر ويسمى الماهية المخلوطة والماهية بشرط شيئا ولا يخفى
 في وجودها في الاعيان وقد توهم بشرط ان لا يتعارضها شيء من العوارض يسمى المجردة والماهية بشرط لا شيء ولا يخفى في عدم وجودها
 في الاعيان وقد توهم بشرط شيئا بحيث يصح ان يتعارضها العوارض وان لا يتعارض من غير تعقيد باحدهما ويكون مقبولا على المجموع حال التعارض
 وهي موجودة في الاعيان من حيث انه لو وجد شيء من جزئياتها لصحت هي عليه ويمكن نفسه بحسب انما يرجع وتدخل عليه وان تعارض
 بحسب المفهوم واذ اقرر هذا فقول يجوز ان يكون المخط بالامر هو الماهية من حيث هي لا يفيد الكلية ولا يفيد الجزئية وان
 كانت لا تنفك في الوجود عن احدهما وهذه لا تستعمل وجودها لان الكلية الذاتية للوجود انما هي ليست فيها بشرط لها
 بهذا المعنى فلا يلزم ان يكون المخط هو الجزئية من حيث هو جزء ولا الماهية المشتركة المفيدة بقية الكلية بل المخط هو المطلق الذي
 يصدر عن التخصيص والمفرد فان قلت ان الكلية والجزئية متساويان فعدم اعتبار احدهما بوجوب اعتبار الاخر لا يلزم بل يرفع
 التخصيص قلنا ان عدم اعتبار شيء من التخصيص غير ارتقاها والحدود هو الاول والحال هو الثاني لا يقال لو وجد جزء الاعيان
 فانما توجد جزئياتها فلو كان مفردة لزم وجوبها التي وجبت فيها فمن حيث انها موجودة مفردة جزئيات حقيقة
 ومن حيث انها الماهية الكلية كلية وانه محال لانا نقول الماهية الموجودة في جزء هي بعينها في جزء اخر وانما المقصود
 الجزئيات لتعارضها الماهية لها

قوله وعليها مدار التكليف اذ التكليف ازام يانه كلفة وامتنعة وهو اما بالوجوب المستفاد بالامر او بحرمة المستفاد من النهي
 وبالحكم انك في ان معظم الابتداء بها مسبب عن عرض الامور فلهذا افردا وان كانا من الناحية ولولا ذلك في مباحث الناحية
 لكونها من حقيقة او قبل جهنا ومن الناحية بل ومن المباحث المشتركة لكان ايضا موجبا لكل وجهه ولعل
 ما ذكر ان دفع ما في الحاشية المصدرة بقوله الاول اذ التي كتبها المعر بعد برهنة من تأليف

الكتاب مستقيم

۱
والمقصود
انها ركنهم

خبر من
مجلس
العلماء
الذين
كانوا
في
البحر

انکار امر بکار
اندر سے خبر غرض
المقصود المشوذة فی کتبنا انما
الذبح لا فی اصل الذبح فانه امر
ثبت قطعا فان حمل علی حمل
المشوذة صورة لا طالع
حال اسما علی علی السهم من
القبول ونحوه
الطاهره للوجوب او الذبیة
فما یزید علی اعتبار الما مور
فلیس الا اعتبار الما مور
کذا فی مشوذة الثانی

اولا شتان اوله کرام و اربع التوفیق نحو فاض
ما انت فاض و انما مس انجر نحو اذالم نسحق

الامر في نفسه لا يوجب التكرار في الازمان
 والامر في نفسه لا يوجب التكرار في الاشياء
 والامر في نفسه لا يوجب التكرار في الاشياء
 والامر في نفسه لا يوجب التكرار في الاشياء

والامر المطلق لا يوجب التكرار في الازمان
 والعموم في الافراد ولا يتجملها بل يقع على
 اقل الجنس واذناه ويختل كل يقع بالينة
 تتضمن مصدرا لا يتجمل محض العدد وعند بعض
 ما يوجبها اذا علق بشرط او وصف وقيل
 لا يوجبها لكن يتجمل وقيل يوجبها وكل ما دل
 على المصدر كاسم الفاعل مثل الامر في عدم
 احتمال التكرار والامر اما مطلق عن الوقت
 وهو لا يوجب الفور بل للترخي في الصحيح
 وعند الكرخي واتباعه للفور وكذا عند اهل
 التكرار واما عند اهل المرة فيقول انه للفور وقيل
 او العزم وقيل بالتوقف واما مقصده
 والوقت اما ظرف للمؤدى وشرط لادائه
 وسبب نفس الوجوب كوقت الصلوة
 لكن السبب ليس كل الوقت بل انجزه

الامر في نفسه لا يوجب التكرار في الاشياء
 والامر في نفسه لا يوجب التكرار في الاشياء
 والامر في نفسه لا يوجب التكرار في الاشياء
 والامر في نفسه لا يوجب التكرار في الاشياء

عن قرينة التكرار والعموم
 والمرة والحكم من سواء
 قد يوقت او شرط او وصف
 اولاً م

بخارج الاداء فان البحر الاول فذاك والا انتقل الى الثاني
 والثالث الى جزئيه ما بعده التحريم وعند فرض الوقت
 في غير حدث الا بئيه من الاسم والبلوغ والعقل والجنون
 والسفر والاقامة وزوالها عند ذلك البحر فينوقف تقر البيه
 في البحر على الاتصال الشرع به فلو لم يتصل به تقرر لكل فيجب
 كمالا ولا يتأدى ناقصا ولا يقضى العصر في الوقت انما نص
 اما وجوب الاداء فبسبب الخطأ المتوجه آخر وقت بيع
 الفرض او عند شروع اي جزء من الوقت وحكمه اشتراط
 التعيين في البيه وان ضاق الوقت وعدم التعيين الا بالاداء
 وميثار للمؤدس وشرط الاداء وسبب للوجوب كايام
 رمضان عند الاكثر والشهر عند الرخصي قبل هو الاصح والبحر الاول
 ههنا متعين بسببه بخلاف الظرف وحكمه نفى صحة الغرض وعدم
 اشتراط التعيين يكفي البيه بتعيين مع الخطأ في الوصف
 الا في مسافر نوى واجبا خلافا لهما وفي النقل روايتان بخلاف
 المربض في الصحيح تقع من رمضان مطلقا وعند فرض يقع
 الامساك البحر من البيه عن الفرض وعند التامضي لا بد من
 التعيين فلما اطلاق في التعيين تعيين واما ظرف للمؤدى
 وشرط الاداء بمعنى فوت الاداء بفوت الوقت وسبب لوجوب

الاداء كوقت معين نذر فيه الصلوة او الصدقة واما نفس
 وجوبه فما لنذر وحكمه جواز تقديمه على الوقت واما معيار
 المؤدى وشرط الاداء وسبب اللجوء كمعين نذر فيه الصوم او
 الاعتكاف ونفس وجوبه بالنذر ومنه سنة نذر فيه الحج وحكمه في
 التقى لا الواجب الآخر فيؤدى بالملحق ومع الخطأ في الاوصاف
 فيؤدى بنسبة قبل الزوال واما معيار فقط كوقت صوم الكفارة
 والنذر المطلق والقضاء وعدا لبعض من المطلق وحكمه تنبئ
 البينة وعدم الغوات الى آخر العمر وعدم التضييق وعند الكثرة
 متضيق كالحج واما مشكل شبه الطرف والميعار كوقت
 الحج وحكمه التضييق في العمر بشرط عدم التقويت فيما ثم به والى
 يوسف رحمه الله رجع جانب معيارية فضيق وجوبه مع كونه اداء
 بعد العام الاول ومحمد رحمه الله جانب ظرفية فجوز انما خير
 لكن بشرط ان لا يفوته مع احتمال التضييق فيما ثم بالموت بعد التمكن
 في العام الاول مطلقا وقيل اذا غلب على ظنه انه اذا اخرقات
 فلو مات نجاة لا يات ثم ويصح تطوع من عليه الفرض خلافا للشافعية
 فيصح بالطلاق البينة والمأثور به اما اداء ان يتسلم عين الواجب
 بالامر فدخل الاعادة وقيل واسطة كالنفل عند الكثرة
 واما قضاء ان يتسلم مثل الواجب من عند المكلف ويطلق كل

عز عام
 المشايخ
 الشافعية
 والحنابلة
 والاسلام
 واليه

بل يضي
 من نذر

هي ما يضي
 الوقت ثانيا
 فلهذا

وقيل الامر تابع فيما ادرت العقل حسنة والحسن تابع فيما لا يدركه
والمتخارص تابع لمن مطلقا وان لم ينطبع والحكم بالشرع والمأمور به
ما حسن في ذاته ولو عن جبره حقيقة فاما ان لا يقبل سقوط التكليف
كالصدق او يقبله كالانكار حال الاكراه والصلوة حال الاعداء
او حكما كالصوم والزكوة والنجح وحكمه عدم سقوطه بدون الاداء
الا ان يعرض ما يلفظ بعينه وما حسن بغيره فذا نرى مع ذلك الغير

۱
 هذا معنى ما قبل الحسن والحكم
 شرعى عند الامام ع
 وعنه عند المعتزلة و
 الحسن عفا والحكم شرعى
 عند المازن و
 مستم

فكانه مخالف للمفردة
في كون العلم شئ قد يكون
مخالف لهم في كونه الـ
لمفردة الحسن خان
عندهم العقل موجب
للعلم بالحسن نويدا

لکھو تجو بے نفس پس
خدا نہ حسن بی بواسطہ
نہر النفس م

فلا حظاً حاصل نفس
الشيء والمأمور به
بل يحتاج إلى فعل
مقصور بعده

ووجوباً وسقوطاً فاما يتبادر ذلك الغير بنفس
المأمور به كالجهاذ فانه تخريب لكن
حسن الاعلاء كلمة الله تعالى ^{التي لا اله الا هو} لا يوجب
بحاج الى فعل آخر كالوضوء والعنى الى الجمعة
وحسنها للصلاة ولا تحصل بها وحكمه وجوبه
بوجوب الغير وسقوطه به والامر المطلق
يقضي ^{اول} الاول ثم التكليف بالابطاق
فاما لانتفاءه في ذاته كقلب الخفافين فالاجاب
على عدم وقوع التكليف به واما لمخالفة
علمه تعالى واجارته وارا دته فالاجماع
على وقوع تكليفه واما لعدم تعلق قدرة العبد
بذا هو محل النزاع فعند الاشعري جائز وعندنا
منع فلا بد من قدرة بمعنى سلامة الاسباب

عذرانه ام
 اسف و درین حال
 بفرستید
 انچه در این
 زبانه العیب
 و نه حسن بود
 بفرستید
 و انچه در این
 زبانه حسن
 بود بفرستید
 و انچه در این
 زبانه عیب
 بود بفرستید
 و انچه در این
 زبانه حسن
 بود بفرستید

بهي شرط لوجوب الاداء اى تخرج الذمة من الشئ لا تسقط لوجوب
 اى لزوم الشئ في الذمة وهي نوعان ممكنة اذنى ما يمكن بها من اداء
 ما لزمه بلا خرج غالب شرط لوجوب اداء كل واجب مطلقا
 ولذا لم ير زفر القضاة اخر الوقت على من حدث فيه الابطية قلنا
 الشرع في الوقت كاف في كونه اداء ويجوز كونه للقضاء وقيل
 وقيل وميسرة ما لوجوب الاداء كالنماء في الزكوة وبقيها
 شرط بقا الواجب وفي الممكنة لا يشترط بقا القدرة بل بقا الواجب
 كالبحر وصدقة الفطر ^{لأنه ينفذ العبرة} الامر بالامر بالشئ ليس بامر في المختار
 الا بالدليل لقوله عليه السلام مردوهم بالصلاة سبع وقيل امر كالمند
 تعالى رسوله بان يأمرنا قلنا ذلك بدلالة كونه مطلقا ايمان المؤمن
 به على ما امر به بل يوجب الاجراء اى يحتاج الى دليل اخر
 والمختار نعم فيوجب انتفاء الكراهية وقيل الاستئصال حاصل
 بادنى ما يطفى عليه الامر المطلق الكفار فامورون
 بالايمان والمعاملات والعقوبات وعقوبات
 وجوب العبادات للمواخاة بترك الانتفاء
 بالاتفاق وانما في وجوب اداء العبادات
 قلنا عند اهل العراق والشافعي والمختار
 مذموب ما واء النهر من عدم المأمور به

لكونه غرض
 لوجوب
 الاداء مطلقا
 م
 بغيرها او ما يابى
 بنفسه
 او بغيره
 احسا
 وذا سقط
 الزكوة مطلقا
 المأمور
 اى العيان
 وانما يجب
 عليهم

فانما يجب
 بجان وانما يجب
 ان يكونان التكليف
 بدارنة فخرت
 وبكيفية التكليف
 والاداء
 من العبادات
 كات من التكليف
 والعدم

الامر بالامر
 الاداء العبادات
 الاداء العبادات
 الاداء العبادات
 الاداء العبادات

الشيء طلب ترك الفعل استعماله جزأ فلهذا لم يمتنع تركه بينه وبين الكربة لفظيا او معنويا و موجب الفور والكرار ودوام الترك ومقتضاه التبع بمعنى متعلق الذم والعقاب فاما لعينه ولو لم يجب اجزائه عقلا كالغير او شرعا كبيع اخر وحكمه البطان واما لغيره وصفا لازما كصوم الايام المنهية او مجاورا مفارقا كالبيع وقت النداء

فصل والشيء عن الحيات ان مطلقا فليصح لعينه وان بقرينة خلاصه فليغيره فابعد ان وصف فلعينه ايضا كالزنا وان مجاورا فليس كذلك بل لا يترتب عليه حكم شرعي كوطي الكائنات وعن الشرعيات ان مطلقا فليصح لغيره وصفا فيصح باصله ويفيد بوصفه وعند الناس للبيع لعينه فيبطل وان بقرينة الغيبة فليبطان كببيع المضامين وان بقرينة الغيبة فليكره في المجاور كما لصلوة في المنصوبة وللصاغة الوصف كالبيع بالشرط الفاسد والبيع

بالحجر وصوم الايام المنهية **مذهب** ضد المأمور به ان نوبت المقصود بالامر محرم والافكره كالامر بالقيام التي للركعة الثانية اذا قصد ثم قام وعن شمس الائمة انه مختص بالامر الفوري وقبل ان كان له اضداد فهي واحد غير معين والاضداد في الامر الذي ليست بمرتب بمرتبها وقبله

تفان لا يعني مطلقا فانما المقصود بالامر محرم والافكره كالامر بالقيام التي للركعة الثانية اذا قصد ثم قام وعن شمس الائمة انه مختص بالامر الفوري وقبل ان كان له اضداد فهي واحد غير معين والاضداد في الامر الذي ليست بمرتب بمرتبها وقبله

الامر الفوري هو الذي لا يمتنع تركه بينه وبين الكربة لفظيا او معنويا و موجب الفور والكرار ودوام الترك ومقتضاه التبع بمعنى متعلق الذم والعقاب فاما لعينه ولو لم يجب اجزائه عقلا كالغير او شرعا كبيع اخر وحكمه البطان واما لغيره وصفا لازما كصوم الايام المنهية او مجاورا مفارقا كالبيع وقت النداء

فصل في بيان

الامر الفوري هو الذي لا يمتنع تركه بينه وبين الكربة لفظيا او معنويا و موجب الفور والكرار ودوام الترك ومقتضاه التبع بمعنى متعلق الذم والعقاب فاما لعينه ولو لم يجب اجزائه عقلا كالغير او شرعا كبيع اخر وحكمه البطان واما لغيره وصفا لازما كصوم الايام المنهية او مجاورا مفارقا كالبيع وقت النداء

ندب و ضد المنى عنه ان فوت عدمه المقصود بالمنى فواجب
 كنهين من كتمان ما نفي ارحامهن والآ ففعل السنة المذكورة
 كلبس المحرم المحيط وقيل فواجب وقيل ان الضد واحدا
 فامر به اتفاقا وان متعدد فامر بالاضداد عند بعض وبواحد
 لا بعينه عند العامة ومن المباحث المشتركة بينهما البيان هو اطلاق
 المراد بالقول او الفعل او السكوت من كلام سابق بخرى في جميع
 ما سبق غير المحكم والمتشابه وهو خمسة بيان تقرير وهو
 تأكيد الكلام بما يقطع احتمال المجاز والخصوص فيصح موصولا اتفاقا
 وبيان تفسير وهو البصاح ما فيه خفاء ^{اللازمة} من المشترك والمجمل
 والسخي وهما جازان ككتاب بخبر الواحد ويجوز تراخيها عن
 الخطاب خلافا للخرى في التفسير غير المجمل لا عن وقت
 الحاجة خلافا لمن جوز تكليف الحال وبيان تغيير وهو تغيير موجب
 صدر الكلام باطصار المراد فيوقف اوله اخره فيكون كلاما
 واحدا كاللتخصيص والاستثناء والشرط خلافا لشمس الأئمة فيان
 تبديل عنده ^{للمؤمنين} والصفة والحال والغاية وبدل البعض وقد تغير
 بغيره كالعطف ولا يجوز تأخير عن وقت الخطاب الا عند عبا
 رضي الله عنهما في الاستثناء وقيل جاز في الضرورة ولا يجوز بخبر الواحد

في قوله
 لا يجزى
 ان يكتم
 الآية
 ان كان عاما
 كقوله تعالى
 فبشر الملائكة
 كلهم اجمعون
 لم

في قوله
 لا يجزى
 ان يكتم
 الآية
 ان كان عاما
 كقوله تعالى
 فبشر الملائكة
 كلهم اجمعون
 لم

والمنار هو الثاني ولا يجوز بقاء نسخ القياس بعد نسخ أصله ولا غيره
أيضا والنسخ يعرف بالتاريخ وتنقيص الرسول صريحا أو دلالة
كحديث كنت نهيتكم عن زيارة القبور أو تنقيص الصحابة خلافا للقبور
فإذا لم يعرف النسخ فمتوقف لا يبيح فلا يثبت النسخ بالاجتهاد
ولا بقول عوام المفسرين ولا بالأحاد ولو عدوا خلافا لبعض المنسوخ
أما للعادة والحكم معا قال أبو موسى الأشعري زلت ثم رقت
أو الحكم فقط وهو المذهب في السنة أو العادة فقط نحو النسخ
والسنة إذا زينا فارجوهما البته أو وصف الحكم فقط ومنه
الزيادة على النص سواء بزيادة خبر أو شرط أو برفع مفهوم فلا يصح
الزيادة على المنواتر والمشهور بخبر الواحد والقياس
خلافا للشافعي إذ عنده بيان محض ويجوز نسخ عادة النسخ ونسخ
التكليف بالأخبار منه ونسخ وجوب معرفة الله تعالى ونسخ تحريم
الكفر ونسخ جميع التكليف بآداب العقل ولا يجوز نسخ مدلول
خبر لا يتغير ونسخ الشارع قوله زيد مؤمن ^{الركن الثاني} الركن الثاني
فيما يخص بالسنة هو ما صدر عنه صلى الله عليه وسلم قول
أو فعلا أو تقريرا وهو بالوحى هو نوعان ظاهر هو ثلثة
ما ثبت بلسان الملك كالقرآن وما بأشاته ويسمى خاطر الملك
وما لا يخبر به بالالهام ومنه الحديث القدسي المسند إليه تعالى

[illegible][illegible]

في السلف

Digitized by Google

في السلف لا يجب العمل به بل يجوز ان وافق قياسا وان بعد القرون
 الثلاثة فلا يعمل به ^{الارواح} الانقطاع وهو اما خلاصه وهو المرسل
 امي ترك الواسطة بين الراوي والمروي عنه فهو ان في احد القرون
 الثلاثة يقبل سندنا وان بعدهم فان عدنا فكذلك مطلقا عند الكرخي
 وان روي ^{بغير} التثنية مرسله كسند عذبان ابان واما المرسل من
 المسند من وجه فاصح قبوله واما باطن فاما بنقصان في
 ان قل بغير شيء من شرائط الراوي واما بعارضه فليس اقوى
 كما رخصه حديث فاطمة بنت قيس ^{في كتاب} وهذا لا يخصص لعدم
 وقيل خلافا لاهل سمرقند كالثاقبة واما بسند ذرية في البيهقي العام
 واما باعراض الصحابة من الاحتجاج فيما ظهر به خلاصه قبل يقبلان عند
 العامة اذا صح سندهم ^{في الطعن} وهو اما من المروي عنه
 فان نقل رواية فخرج وكذا تردده وتأويله بخلاف ظاهره
 عند الكرخي ^{في} ويس بخرج عند بعض وتأويله بغير الظاهر كنعين
 بعض محملات المجل رد لباقي محتملة وعلمه بعد الرواية بخلاف ما رواه
 يقينا جرح دون ما كان قبله او مجهول التارخ والامتناع عن العمل
 كالعمل بخلافه واما من خبره فان صحابيا ويس محل خفاء فخرج

فيشكل مرسل المحدثين بمعنى ترك التابيعين الواسطة بينه وبين الرسول عليه السلام
 والمنقطع هو ترك الواسطة بين الراوي وبين المعقل هو ترك الاكثر من واحد ^{في} من
 كحديث عائشة رضي الله عنها ايما امرأة نكحت بغير إذن زوجها فاجابها باطل ثم زوجها
 بعد ما ابنت اجها عبد الرحمن وهو غالب كحديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما
 دية فاقوله وقال لا تقبل المزمع ^{في} اذ لو صح لما خفي عليه عادة يعمر على الادة او
 عدم الوجوب والامتناع

نحو لا يلزم
 الا الاول
 وادعوا
 في بولس
 وشيخه
 انور
 مرسل
 هو ان المرسل
 عليه السلام
 لم يفرض
 لها نفقة
 ولا سكنى
 وقد طعن
 في ذلك
 قوله فان
 اسكنه
 من حيث
 سكنه
 الآية
 في
 في الطعن
 والعدة
 فانهم
 ولم يجمعوا
 اليه
 نحو البكر
 طه بانه
 عام فانه
 لم يفرض
 عنها ولا سكنى
 فافاد
 مثل هذا الحكم منها

موسیٰ و قیل بشرع عیسیٰ صلوات اللہ علیہا و علیہم اجمعین
 قیل بآئینہ شریعہ و توقف الفرائض و بعد الجہاد و اما نہ
 فاما علم اتفاقہم و لو سکونا فجب الاتباع و اما علم اختلافہم فبحوز المتخالفہ
 لکن لا یجوز عن اقرارہم الا بدلیل یعمل الا بالترجیح و بشہادۃ
 القلب و اما لا یعلم اتفاقہم و اختلافہم فجب التعلیل فیما لا یدرک
 بالتعاسر عند اکثر خی قیل ہو الاصح و مطلقا عند اسی سعید
 و ہو مختار المتأخرین و قیل لا یجوز و قیل لا یجب لکن یجوز عند
 الشافعی لا نقل احدانہم و اما فی ما قبل النص فلا یجب
 تعلیلہم اجماعا و اما التابعی فیقول مشد ان طہر فتواء
 فی رتبہم قبل ہو الاصح و فی ظاہر الروایۃ عن ابی حنیفہ
 رحمہ اللہ لا اقلدہم ہم رجال نحن رجال و اما من بعدہم فلا
 یقلد الا علی کفر المجتہد للمجتہد ^{بجہاد} فشرع لا یقلد فی العقائد
 و قیل یجوز و قیل یجوزہ و قیل یجوز بہ الرکن الثالث
 فی الاجماع و هو اتفاق مجتہدی ائمۃ محمد صلی اللہ تعالیٰ علیہ وسلم
 فی عصر علی حکم شرعی اجتہادی و قیل علی امر من الامور و حجتہ
 فی طبعہ و رکنہ الاتفاق و التزمہ فی حکم کل فیقولون ^{او} او
 علیہم فہم و الرخصۃ تکلم بعض او حکم سکوت الباقین بعد بلوغہ
 و مضی ایادیل فکونہ خلافا للشافعی و ابن ابان و ابی حنیفہ
 و اہل مجتہد مصر فاسن و متبع مطلقا و قیل ان دعوی الی و عنہ

والاعتراف

ولا يستدل بالعوام والعالم العا^ل من العوام وقبل العوام فيها
 لا يحتاج الى الرأي وقبل العوام فيها لا يحتاج الى الرأي كقول
 القرآن داخلون في المجتهد وشروط اتفاق الكل في
 اهل العصر ^{دايمه از فريده} فلم يوجد في العصر الا مجتهد واحد فيه قولان
 وعلى اشتراط العدد قبل بانان وعند ثمان^ا الائمة الثالثة
 فلا يكفي العشرة ولا ابو بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما ولا الائمة
 الاربعة ولا اهل المدينة ^{خدا لا يحدده} ولا كونهم صحابة فاننا ^{خدا لا يحدده} نرى
 في اجماع الصحابة ولا بلوغهم حد التواتر ولا انقراض العصر
 والاختلاف السابق لا يضر الاجماع الا حتى كمن بشرط ان لا يكون
 خارجا عن الخلاف السابق عند البعض مطلقا واستدلال
 اهل عصرنا ويل نص لا يمنع احداث دليل اخر لمن بعدهم عند
 الاكثر وسنده اماره كجبر واحد وكذا قباس خدا فالبعض
 وقيل نص قطعي وحكمه فائدة البغين الا بالعارض فكفر جاحد
 وقيل ان من الضرورة الدينية واقوى الاجماع للصحابة فبمتمزة
 التواتر ثم من بعدهم بما لم يسبق فيه خلاف فبمتمزة المشهور
 ثم ما سبق فيه خلاف فبمتمزة الواحد وبذا يختلف فيه كالاجماع
 الذي رجع واحد من اهل والاجماع المختلف فيه يجوز تبديله ومن
 قبيل الشيخ وناقله اما بالتواتر فكفر جاحده ان لم يكن سكوتنا
 او بالتمرة بفقر من القطع او بخبر الواحد فيبعد النص ويوجب

الاجماع لا يمنع
 خلافا لمن قال
 باتفاق الاكثر
 عزة الرسول
 اهل بيته خلافا
 لمامية والزيدية
 وقيل من البعض
 بخبر من الابرار
 ففيه نظر تامر
 مسلم
 فهو مخصوص من
 قولهم
 الاجماع لا يمنع
 ولا الشيخ به وقيل
 من قبل تمبر
 الرأي كما في
 المجتهد في القياس
 مسلم

وان يكون المعدى حكاشر عينا غير حسي ولقوى ثابته بالاولاد
 الثالثة غير متغير في الاصل وفي الفرج متغير في فرع هو نظيره
 ولا في نفسه وافي القياس اولا فلا تثبت اللفظ بالقياس خلافا
 للبعض ولا يتغير المنيوخ ولا اثبات بالقياس ولا يقال الذي
 اهل للطلاق فابل للظهار كالمسلم ^{ولا يلحق الخطا بالنكاح} لان عدم
 الاظهار ولا يجوز التمسك بالقياس على الموصل واما بكنه
 فاربعة الاصل والفرع وحكم الاصل والجامع واما الاصل
 فالمقيس عليه وقيل حكمه وقيل دليله فالمقيس وقيل حكمه واما حكم
 الاصل فما افاده النص والاجماع واما الجامع اى العلة فما جعل
 علامته على حكم النص هو احواله وصفا لازما كالشمية للزكاة في
 المضروب حتى تجب في الحكي او عارضها كالكيل للربا جليا
 كالطوائف للهرة او خفيها كالقدر والجنس او اسم جنس
 كقوله صلى الله تعالى عليه وسلم انما دم عرن البعير او حكما كقوله
 عليه السلام ارايت ان كان على ابيك دين مر بها او مفرا
 منصوبا او غير منصوب حكاشر عينا او غيره خلافا لا قوام
 والاصل في المنصوص قبل عدم التعديل لا بدليل وعند
 العامة التعديل نفذ بعضهم بكل وصف صالح لاضافة الحكم اليه
 الا لما منع وعند بعض لا بد من مميز وعذنا لا بد مع ذلك من
 الدليل على ان النص معتل في ابعده من نص والاجماع
 او تحليل منسبة الى احدهما والعلة العاصرة اما منصوطة فتجوز

وان جاز التحليل
 وادعوا عبد الله
 السجدي
 بان يتغير على حاله
 عاذا يتغير المكان
 القياس من جهة
 وان كانت اذ
 لتفصيل لا الاطلاق
 مسئلة
 بان لا يتغير حكم
 الاصل بزيادة
 وصف ونحو
 نسب
 فتخرج لقوله
 يتغير لعدم
 الكفاية في
 انكسار
 فما كسفا
 لا وجوب المشور
 ان لا يتغير
 مما يخرج من

اتفاقاً واما مستنبطه فلا يجوز من دنا ولا بعته ^{فلا يجوز من دنا ولا بعته} مختلفه في وجوده
 في الفرع اذ في الاصل اذ في علمتها مع الاجماع على ثبوت الحكم
 في الاصل ولا بوصف يقع به الفرق بين الاصل والعرض والعلة
 تعرف بوجوده الاول الاجماع كالصغر للولاية عليه بالمال الثاني
 النص اما صريح لا يقصد به غير العلية نحو لعلته كذا او لاجل او كي
 واما ظاهره بمرتبته ان احتمل غير العلية كالتم في الثاني وشرط
 كائن او بمرتبته كان في مقام التعليل او بمرتبته كالتقاء في لفظ
 الراوي واما ايما كرتب الحكم على المشتق نحو اكرم العالم ويقع
 جوابا نحو اعتنق رقبته في جواب واقعت امراني او يفرق في الحكم
 بين شقين مع ذكرهما بحسب وصف نحو لفارس سهران
 وتلاجل سهم او ذكر احدهما نحو القاتل لا يرث او يفرق بالاشتراك
 نحو الا ان يعفون او بالغاية نحو حتى يطهرن او بالشرط نحو
 مثلاً مثل او بذكر وصف مناسب مع الحكم نحو لا يقضي العا ^{في} وحبسها

ما في من
 جواز التكفير
 وهو موجود
 في الاصل
 دون الفرع
 مسأله

لا خيال غير
 السببه م
 نحو ان يدون
 تحصيلها
 م
 قوله واما بالاشتراك
 على ما لم يكن يلجب
 ما يتوقف عليه راء
 بجعل مجرد الاستصحاب
 م

سقول الشاخصي الاخ لا يفتن بالتمك كالم في العلم في صحة النظر باعتاده فتقول ان اراد
 الاعتقاد بين التملك غير موجود في ابن العم وان بعد التملك غير موجود في الاخ لانه
 يفتن بالتمك مسأله كقول الشاخصي في قتل الحر بالعباده عبدا
 فلا يقتل به الحر ككتاب قتل ولما لا يفتن ببدل كناه به ولو رث غير سببه
 فتقول العلة في الاصل جهالة المسخن لا كونه عبدا مسأله كقول
 مكاتب فلا يصح التكفير باعتاده كما اذا دعي بعض البديل عوض والعوض

فما ذكر اتفاقاً فاما اذا ذكر الوصف ^{٣٣٧} فاستحب مع الحكم ادا الحكم
 مستبط نحو اكل الله البسبح او بذكر الحكم هر جا والوصف مستبط
 نحو حرمت الخمر فقه مذاهب الثالث المناسبة بمعنى ملازمة العقل
 الثرمية بان يعتبر الشرع جنس الوصف في جنس الحكم سوى الجنس
 الا بعد الذي هو المصلحة المطلقة لكن كلما قرب الجنس قوى القياس
 وهذه هي المجوزة للقياس والموجبة انما يكون بالتأثير بمعنى ان
 ثبتت نفس اوجام اعتبار عليته نوع الوصف او جنسه القريب
 فالنوع في النوع كالصغر في الولاية على النفس والجنس في الجنس
 كسقوط الزكاة عملاً لا عقله والجنس في النوع كعدم دخول ثمنه
 الجوف في عدم فساد الصوم وقد تتركب البعض مع البعض
 وقد يخرج بنحو الدوران وتنتج المناط والسر والتفصيل واما حكم
 القياس فالنقدية اتفاقاً حكم التعليق عندنا وعند الشافعي
 يجوز التعليق بالنقدية الزيادة والقبول وسرعة الوصول ولا يلزم
 على حكمه الشارح فما لا تعدية فيه كعدم التعليق لاثبات السبب

١ فتخرج الصغر اعتبر في نوع الولاية على النفس بالاجماع فالصغيرة الثبنة
 كالصغيرة الباكورة في ثبوت الولاية عليها في الكفاية بجامع الصغيرة
 ٢ فان العجز بواسطة عدم العقل مؤثرة في سقوط ما يحتاج الى البنية
 وهو جنس سقوط الزكاة ^٣ ملة ^٤ الظاهر ان العجز بالنسبة الى مطلق عدم
 العقل نوع احاطة وان كان جنساً بالنسبة الى نوع القبي ملة
 فان العقل بواسطة عدم العقل الذي هو جنس لنوع البني مؤثرة في سقوط ما يحتاج
 الى البنية وهو جنس سقوط الزكاة ملة

١٢
 وهو مستحب لا خلاف
 انما يثبت انما
 عند من الحكم
 الاصل والبيان
 فيجب ان يكون
 المنقضى بما
 فحين البيان
 عليه ثم
 ٨
 وهو ان
 يجب عدم
 التفرقة
 لثبوت حجة
 المشتركة
 قوله الدوران
 هو الوجوه
 عند الوجوه
 البعض الحكم
 بعدم ربي الطور
 والقبول في الكفاية
 في عدم النص في الكفاية
 كما اذا قام المزمع العجز
 وهو من جنس القاب
 الوضوء واداءه
 وهو من جنس يجب
 عليه فعل ان الوجوه
 واثبت الحكم في وجوب
 وجوبه والنقص في وجوبه
 حال وجوبه الحكم وحال عدمه
 ولا حكم له ملة

فانما هو جنس الزكاة
 انما هو جنس الزكاة
 كسقوط الزكاة
 كسقوط الزكاة

السبب ابتداء او وصف ولا لاثبات الشرط او وصفه ولا لاثبات
الحكم او وصفه وانما التعليل لاثبات حكم شرعي من اصل ثابت
بالنفس او لاجماع^١ لى فرع هو نظره. واختلف في التعليل لاثبات
النسبة او الشرطية بالتعدية **فصل القياس ما بين**
اليه افهام المجتهدين والاستحسان ما لا يكون كدليل وهو دليل
يقابل القياس وهو اما الاثر فكما السهم والاجارة وبقار
الصوم في النسيان واما الاجماع فكما الاستصناع واما لفروء
فكطهارة الجحائز والآبار واما القياس اخفى فله قسمان ما خفى
تأثيره وما ظهر صحته وخفى فسادُه وبطلانُه ايضا قسمان ما ضعف
اثره وما ظهر فسادُه وخفى صحته فاول ذلك راجع على اول
هذا لان المعبر هو الاثر لا الظهور والثاني^٢ راجع على الثاني
ذلك فالاول كسباج الطير فانه نجس قياسا على سوسيا^٣
البيائم طاهرا استحسانا لانها تشرب بمقارها وهو عظم ظاهر
والثاني كسجدة الندوة تؤدى بالركوع قياسا^٤ استحسانا وكل

كالنية في الوضوء بجعل شرط لصحة الصلوة قياسا على النية في التيمم
نحو ان يجعل التواضعة سببا لوجوب السجدة قياسا على الزنادم
اذا نظر اليه يرى صحته في باوى الراى ثم اذا توكل على التامل علم انه
فاسد منه^٥ اى ان يقع القسم الثاني من الاستحسان في مقابلته
القسم الثاني من القياس م^٦ لان اثر امر بالسجود فلا يؤدى
بالركوع كسجدة الصلوة فانه يتاوى بالركوع فعلا بالقوة الباطنة في القياس وانه ان
السجود مفقود منها واما الفرض ما يصلح تواضعا مخالفاً لمعبرين

بل
كما حدث
تعريف
موجب
جوزه
نفر
الاسلام
واخاره
ذهب
الامتناع
وقد يسمى به
الاسم من القياس
المتخلف م
وقيل ان قوله
بنفي الفارق
نبيه م
وما ظهر فسادُه
وخفى صحته
وما ظهر صحته
وخفى فسادُه
لاذ تعالى جبر
الركوع في مقام
السجدة في قوله
تعالى وحز
والكفا
م

وكل من القياس الاستحسان ينقسم الى صعيص الاثر وقوته
وفي هذه الاربعة لا يبرح الاستحسان الا فيما قوى انزه وضعف اثر القياس
والجميع الظاهر والباطن والى فاسدهما والى صحيح الظاهر
وفاسد الباطن وبالعكس فالاول من القياس يبرح على كل
استحسان وثانيه مردود بقى الاخبار ان فالاول من الاستحسان
يرجح عليهما وثانيه مردود بقى الاخبار ان فالعارض بينهما وبين
اخرى القياس ان وقع مع اختلاف النوع فما ظهر فساد
ابتداء لكن اذا توصل بين محنة اقوى من العكس ومع اتحاد
ان امكن فالقياس ادله والمنسحق بالقياس السخى بعدى لا غير من
والاجماع والضرورة واما دفعه فمعه التقص وهو اجمع مقدمه

صحيح الظاهر فاسد الباطن من الاستحسان فاسد الظاهر صحيح الباطن من
القياس وثانيهما فاسد الظاهر صحيح الباطن من الاستحسان صحيح
الظاهر فاسد الباطن من القياس ثم
لا مثاله البين عند الاختلاف في الثمن قبل قبض البيع للمشتري فقط قياس
لانه المرد عليها استحسانا لان البايع يكره وجوب تسليم البيع والمشتري
يكره وجوب زيادة الثمن فهذا التحالف بعدى الى وارثها والى
الموجر والمستاجر اذا اختلفا في مقدار الاجرة قبل العمل واما
بعد القبض فتوته بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا اختلف
المتبايعان في سلع فائمه تحالفا وترادا فلا بعدى الى الوارث
ولا الى حال هلاك السلعة لانه غير معقول المعنى اذا بايع لا يكره شيئا

و یجاب بالظن فی النفس بانہ خبر واحد او مؤول اولہ معارض والفرق
 ہو وجود وصف فی الاصل نہ مدخل فی العلیۃ فلا یوجد فی الفرع
 قبل صحیح و قبل التحقیق فسادہ لانہ غصب منصب الغیل و ہونوع
 جدلی ولان الفارق انما یضر اذا لم یثبت مانع الحکم فی الفرع
 و کل کلام صحیح فی الاصل لو اورد بالفرق لردہ یعنی ان یورد
 بالممانعۃ و المعارضة ہی اقامۃ الدلیل علی نقیض مدعی الخصم
 و بخبری فی الحکم اسی المدعی و فی علۃ اما الادلی فان بدلیل
 المعلل ولو بزیادۃ تقریر او تفسیر فعارضۃ فیہا مناقضۃ فان
 علی مین نقیض الحکم قطب و ان علی حکم مستلزم النقیض فکلی
 و ان بدلیل آخر فعارضۃ خالصۃ فاما ثبت نقیض الحکم بعینہ و غیر

۱۲ تعلیم بنفع فی المناظرات و ہوا کل کلام یکون فی نفسہ صحیحاً اسی معنا
 لعلۃ المؤثرۃ فاذا اورد بالفرق بمنع الجدلۃ توجیہہ یجب ان یورد علی
 سبیل المنع الفرق فلا یکن للجدلۃ من ردہ مست
 ۱۳ کقول ان شامی اعاق الرہن تصرف بطل حق الرہن فرد للہج
 فان قلنا بینہما فرق فان ایلح یجمل الفسخ لا العن بمنع توجیہ ہذا الکلام یتبعی
 ان یورد علی ہذا الوجہ و ہوا ان حکم الاصل و یجع الراہن ان ہو البطلان
 فلا ینتم ذلک لان الحکم عندنا فی بیع الراہن التوقف و ان کان
 التوقف فی الفرع اسی العن ان ادعیتم البطلان لایکون الحکم ان یمکن
 و ان التوقف لایکون العن لان العن لا یجمل الفسخ مست
 ۱۴ کقولہ المسح رکن فی الموضوعین ثلثۃ کالفصل فقول مسح فلا یمکن ثلثۃ کما
 ۱۵ کقولنا فی صغیرۃ الاب لہا صغیرۃ فالحی الی باب فیقال صغیرۃ فلا تولی علیہا
 لولایۃ الاخوة کمال خانہ لا لولایۃ لخاصہ فلم یفد مطلق الولاۃ بل ولایۃ بعضہا کن اذا

او حکما يستلزم النقيض واما الثانية فمعارضته في المقدمه
فان يجعل المعلول علته والعلة معلولا فمعارضته بمعنى المناقضه
وقلب ايضا وانما يرد هذا اذا كان العلة حكما لاوصفا والمخلص
ان يورد على طريق الاستدلال باحدهما على الآخر والآخيه
فان قام الدليل على نفي علية ما اثبتته المعلق فمضلوله وان على علية
شي آخر فان قاصرة او متعدية الى مجمع عليه لا تقبل وان الى
مختلف فيه يقبل عند اهل النظر لا عند الفقهاء ثم قد ينقل المصل

نحو الخار
جنس بحد
بهم بانه
فهم فيهم
كالمسلمين
فيقول
المسلمون انما
يحد بهم
لانهم بهم
فيهم

وان لم يكن
بجمل المعلول
علته والعلة
معلولا
كما يحجب
بكل قول يحجب
فيهم متفاضلا
كالخطة فيلغوا
بان العلة هي
الطعم بقدي
الى الفداكه وما دونه
الكبر كبحر الحفن
بالحقين والبروا
فيها مختلف فيه
مس

كما نفي ايها زوجها فكلت فولدت ثم جاء الزوج الاول فها هو الاول
لان نراشه صحيح فيقال الزوج الثاني صاحب فراش فاسد فبستحق
النسب كمن تزوج بغير شهود فولدت فالعارض وان اثبت حكما اخر
وهو ثبوت النسب من ابي في كمن يزعم من ثبوت من الثاني نفيه عن الاول
نحو ما يزعم بالندز يزعم بالشرع اذا صح كالحج فيجب الطهارة والتقصم
بالشرع فقلوا الحج انما يزعم بالندز لانه يزعم بالشرع فنقول الغرض الاستدلال
من لزوم الندز على لزوم ما شرع لثبوت النسب والسادس بينهما بل الشرع
اولي لانه لما وجب رعاية ما هو سبب القرية وهو الندز فلان يجب رعاية
ما هو القرية اولي منه قوله قاصرة كقولنا الحمد لله بالحمد لله موزون
مقابل بالجنس فلا يجوز متفاضلا كالتذهب والافقه فعارض بان العلة في الامر
هي القيمة والوزن منه كما اذا ادعى علة الربوا الكيل والوزن
ثم اتروا ان الايقات والادخار ايضا علة يتعدى الى الارز لكن لا يمكنه ان يزعم
كون الطعم ايضا علة لا يجرى بان الربوا في التفاح مثلا منه
اعلم انهم ذكرنا وظائف المعلل الطرية الى العلل الغير المؤثرة كذا تركنا لعدم الاعتدال
بها عند اكثر منا ومخالفنا

من كلام الى آخر عند البحر عن الايراد فان الـ ما هو غير علمه او حكم
 غثو فالانتقال من علمه الى اخرى لاثبات علمه القياس او
 لاثبات حكم القياس او لاثبات حكم آخر يحتاج اليه حكم القياس
 واما من حكم الى آخر يحتاج اليه القياس فيثبت بالعلم الاول لكن
 ان في مختلف فيه لعل الاصح ان يجرى لا والانتم كما جازي
باب المعارضة والتزجج اذا ورد دليلان يقتضي
 احدهما عدم ما يقتضيه الاخره بيانه فان تساوى قوته او كان
 احدهما اقوى بوصف نابع فيها معارضة والقوة رجحان وان
 اقوى بما هو غير نابع فليس برجحان والعمل بالاقوى لازم
 في صورتين واذا تساوى قوته في الاجماع يتعين التبدل
 وفي الكتاب بالسنة يحمل على نسخ الاخير ان الخارج معلوم
 والا فان الممكن الجمع باعتبار مخلص من الحكم او المحل والزمان

لما اذا قال القبي المودع اذا استهلك المودع لا يضمن لانه مسلط على
 الاستهلاك فلما اكتمر الخصم احتاج الـ لاثبات
 كقولنا الكتابة عقد يجمل النفع بالاقالة فلا يمنع العرف الى الكفارة
 كايبيع بالتجار والاجارة فان قيل عندي لا يمنع هذا العقد العرف
 الـ الكفارة بل يمنع نقصان الرق فيقول الرق لم ينقص وغيره
 عدم نقصان الرق بطله اخرى كما نقول الكتابة عقد معاوضة فليس
 نقصان في الرق مستلزم كقصة التجمل عليه وعلى بناء القلوة
 والسم قال ان اشد باني بالنس من المشرق فأت بهامن المغرب
 ولان الفرض اثبات الحكم باتي دليل كان

قال ابن ابي
 بان لا يكون القياس
 او مقتضى الحاجة
 يكون احدكما متواترا
 والاخر مشهورا لانا
 فليكن انتهى
 خبره حد في
 وخبره ووجه
 غير نقض
 لان الرجحان من
 الشك في رتبته
 وان لم يخاد باعده
 اذ لا ينافي بين
 اذ لا ينافي بين
 انه اجمل
 وبني على ما بين
 كونه به
 بانها لا يكون
 ما جازي
 انتهى
 القياس

فذلك والآ ترك العمل بالدليلين وجبر من الكتاب الى السنة ^{التي}
 الى قول الصحابي مطلقا ان قدم مطلقا كما هو عند الفخر والبرد
 وان قدم فيما خالف القياس كما هو عند الكرخي فبقدم في مخالف
 القياس ومنه الى القياس وان لم يقدم أصلا كما هو عند
 الرخى فساو مع القياس فيعمل باحد هما بالتحري فان لم
 يكن هذا المصير بقدر الاصول قبل ورود الدليلين كما في سورة
 السحار تعارض الاخبار والآثار ^{فانه لم يرد الدليلان} واتبع القياس والتعارض
 اما بين اثنين او اثنين او اثنين او آية وسنة مشروطة
 او متواترة والمخلص اما من قبل الحكم او المحل او الزمان اما الاول
 فاما ان يوزع الحكم بالدليلين او يحل على التعارض واما الثاني
 فان يحل على التعارض المحل واما الثالث فباختلاف زمان ^{الدليلين}
 الحكم او زمان الورد فان صرحا فالتاخرناخ وان دلالة
 كما لحرم يؤخر عن المبيح وكما ثبت يؤخر عن التاخر

١
مطلقا على
الاول
ومقتضا على
ان لا

٢
فانه لا يمكن
الحكمة بالرة
لانه ليس
شكلا في
الطوائف
ولا بالكلب
للضرورة في
سوره م

٣
كشتمه المدعى
بين المدعين

٤
كقرا في مجرى النصب
في واسموا بولسكم
وارجلكم فان
الاول يقضي
مسح الرجل في الثانية

٥
لان قبر البنية كان
الاصل لاجلته ودر
لافتة ثم الحكم نسخ
فوق في سورة النسخ
لا ثبت بالثبوت والفرق
عنه الصلوة والسلام
الحرام والحلال لا فرق
الحرام والحلال

١
روى عن عمر انه نجس وعن ابن عباس انه طاهر وروى جابر عنه صلى الله تعالى
عليه وسلم انه طاهر وانس عنه عليه الصلوة والسلام انه ليس بطاهر فلما تعارضت
الادلة بقي الماء طاهرا بيقين على ما كان والمتوضي محدثا فابزول بالثبوت
واحد منهما ٢ بان يجعل بعض افرادهما تابا ^{لا يثبت كالبين} وبعضها
بالدليل الآخر مثلا ٣ قوله على التعارض المحل كقوله تعالى فلا تقربوهن
حتى يطهرن بالتدبير والتخفيف حملنا الخفيف على العشرة والمثيرة على الاقلام
٤ مثال تعارض السنتين ما روى النعمان بن بشير ان النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم صلى صلوة الكسوف كما تصلون ركعة وسجدة وسجدة ركعة رضى الله
عنها انه عليه الصلوة والسلام صلا ركعتين بربع ركعات وابرجوات تعارضه في القياس
على سائر الصلوات

فان مبني على عدم الاصل فالتبنت مقدم والا فان نحن انما بالدليل
 شاذيا وان احتمل الامر بين نظر تبين الامر واما في معارضة
 القياس فلا نسخ ولا تناقض فعمل بايهما شاء بشهادة قلبه واما
 الترجيح فلم يملك تبين بعض وجوبه من ترجيح المحكم على المفسر
 والمفسر على النص والنص على الظاهر وكره الترجيح الحقيقة على
 الجواز والفرج على الكناية والجملة على الاشارة والاشارة
 على الدلالة والدلالة على الاقتصار والنهي على الامر والامر على
 الاباحة على البيع والاقول احتمالا على الاكثر احتمالا والجواز على
 المترك في الاصح والجواز على الجواز بشبهة خلافه احدهما
 او قوة وان اتحد جهتها او قرب جهة من الحقيقة او رجحان
 دليل او شهرة استعماله والاشهر مطلقا يقدم على غير الاشهر
 سواء كانا حقيقين او مجازين او اشهرهما حقيقة وفرض مجاز او
 اشهرهما مجاز والاخر حقيقة عندهما خلافا لابي حنيفة رحمه الله
 واللفظي المستعمل شرعا في معناه اللفظي يقدم على المنقول
 الشرعي بخلاف المستفاد الشرعي ويقدم بناء كيد الدلالة على ما يمكن

لان لقب المؤمن نور بدي به ما هو باطن لا دليل عليه فترجح اليه

فان الحقيقة المستعملة لا على وجه الشهرة يرجح على المجاز المشهور عنده
 وقال صاحباه عكسه كالمجهول مستعمل وهو ما لم يستعمل ان يقع
 في مدلوله اللفظي اصلا بل استعمل في عرفه دائما فانه اذا اطلق
 الشرع ذلك اللفظ يرجح معناه الشرعي على معناه اللفظي مستعمل

في ترجيح اليه

المبيع

في الترجيح اليه

من عدم

في اللغة والشرع

كذلك ويرجح في دلالة الاتقاء الاخبار بضرورة الصدق على
 ضرورة دفع مشرعا ويرجح مفهوم الموافقة على مفهوم المخالفة
 ويرجح تخصيص العام على نادره الخاص والخاص ولو من وجه
 على العام مطلقا والعام الذي لم يخص على ما خص والمقيد ولو
 من وجه على المطلق والمطلق لم يخرن منه على ما اخرج منه وتقييد
 المطلق على نادره المقيد والعام الصريح الشرطي على الكثرة البسيطة
 وعلى غيرها كما يجمع المحلى باللام والمضاف ونحوهما ويجمع المحلى
 باللام والموصول كمن وما على اسم الجنس المعروف باللام والجماع
 على النقص كمن بأوسنة والمقدم من الاجماعين الغنيين على ما بعده
 وكل ما ذكر ترجيح بحسب المتن غير ترجيح الخطر على الاباحة وترجح
 المثبت على ان في فانها بالمدلول ومنه رجحان الخطر
 على الذب وعلى الكراهة والوجوب على الذب والارادة
 للحد على الموجب له والموجب للطلاق والعتاق على عدمهما وقد
 عكس الترجيح فيهما والاعنف على الاثقل والترجح بالسند وجوه ترجيح
 المشهور على الواحد والموازن ^{بمروءة} على المشهور وخبر المعروف
 باللفظ على غيره وخبر المعروف بالرواية على غيره والسند على كل
 كالتصانيف على النابيين والنابيين على تبع النابيين لانهم على
 رتبة واقرب الى الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم

من الترجيح
 بحسب
 المدلول
 الموافقة على
 النفي الاصل

و مرسل النابجی علی مرسل بن النابجین والا علی اسنادا علی لا سفل
 والمسند المصنف صلی اللہ تعالیٰ علیہ وسلم علی ما یحال الی معروف
 من کتب الحدیث و علی المأثور ایضا والمسند الی آن بس مشہور عننا
 بالقوة کما یبھاری علی ما لم یعرف کذا کذا کسین ابی داود والمسند بالانفاق
 علی مختلف فاکونه سند و الروایة بقراءة علی الشیخ علی الروایة
 بقراءة الشیخ علیہ عننا و العکس عند غیرنا و غیر المختلف فی
 رفعہ علیہ الصلوة و التسم علی المختلف فیہ و غیر المختلف و الراوی سماع
 من الرسول صلی اللہ تعالیٰ علیہ وسلم علی الآخر المحتمل سماع
 و عدمہ و سکونہ صلی اللہ تعالیٰ علیہ وسلم عما جرمی بحضورہ علی
 سکونہ علی عما جرمی بغیبة و سماع صلی اللہ تعالیٰ علیہ وسلم
 و درود صفة منه صلی اللہ تعالیٰ علیہ وسلم علی الفهم منه درود
 الراوی بعبارة نفیہ و خبر الواحد فیما یقیم بہ البلوی علی خبرہ
 فیما لا یقیم بہ البلوی و الترجیح فیما یسند الیہ المسقول ان یرجح بذاتہ
 الثقة بقوله و بالفظنة و بالورع و بالضبط و بالنحو و یرجح
 الأشخصر باحدی ہذہ الصفات علی من اتصف باحدہما
 و بالاعتماد علی الحفظ لا علی نسخة و بالاعتماد علی تذکرہ سماعہ
 لا علی حفظ نفیہ و بروایة عمل احدہما بروایة نفیہ و لم یعلم عمل
 عمل الآخر و بان یعلم عدم روایة احد المرسلین الا عن عدل
 و لم یعلم الآخر بہ و بباشرة احدہما لما رواہ دون الآخر و یکون
 احدہما صاحب الواقعة دون الآخر و یکون احدہما متسا فہا دون

الآخر ويكون اقرب الى الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم عند سماعه ويكون
 من اكابر الصحابة ويكون مقدم الاسماء ويكون مشهورا نسب ويكون
 تحمده في البلوغ ويكون مركبه اعدل والترجيح بحسب الخارج من حوز
 برجح الموافق لدليل آخر على ما لا يؤيده دليل والموافق لعمل اهل
 المدينة والموافق لعمل خلفاء الاربعة والموافق لعمل الا علم يقدم
 من احد المؤولين المرنج بدليل نادر من احد المؤولين وما ذكر
 فيه العلة للحكم العام الوارد على سبب خاص في حق ذلك
 على العام الوارد لا على سبب في حق ذلك السبب على العام الوارد عليه
 والعام الامس بالمقصود على غيره واحد النجربين بتفسير راديه
 بقول او نعل واحد النصين بذكر سبب وروده على الآخر بقرائن
 تاخره عن الآخر كذا في الاسماء واما الترجيح المتعلقه بالمعقولين
 فما عرف عنه نصا برجح على ما عرف ايماء والايماء الاقرب
 الى القطع على غيره والايماء مطلقا على المناسبه وبرزج تأييده
 البين ثم النوع ثم الجنس الفريب ثم الاقرب فالاقرب واعتنا
 شان الحكم اولى من اعتبار شان العلة فبرزج تأييده جنس العلة
 في نوع الحكم وبكثرة الاصول وبالعكس اي بعدم الحكم في جميع صور
 عدم الوصف وتبعية حكم الاصل دون الآخر وتبعية اصل احدهما

لان فيها زيادة لزوم الحكم مع الوصف ومع كثرة الاصول ان يشهد لاحد
 الوصفين اصلا او اصولا فبرزج على الوصف الذي لم يشهد الا اصل

١
 كابن عباس
 مسعود على
 ابن عباس
 رضي الله تعالى
 عنهم ٢
 وكل ما ذكر
 من الترجيح
 متعلقه بالمعقولين ٣

٤
 على تأييد نوع
 العلة في جنس
 الحكم وبرزج
 بقوة اشارة
 على الحكم

هيئة اجتماعية وكذلك لا ترجع بكثرة الرواة إلا عند حصول الهيئة
 الاجتماعية بكونها حد الشهرة ولا حديث بحديث آخر ولا كتاب
 بكتاب آخر ولا قياس بقياس آخر وكل ما يصلح عليه لا يصلح مرجحاً
الباب الثاني في الأحكام فبحث فيها عن الحكم والحكم
 والمحكوم به والمحكوم عليه فنبه أربعة أركان الأول في الحكم
 وهو اثر خطاب الله تعالى المطلق بأفعال المكلفين ^{بالتام} بالامتناع
 أو التخيير أو الوضع فهو إما تكليفي أو وضعي فالاول أما منفعة لفصل
 المكلف كالأحكام الخمسة أو اثر له كالمملك وما يتعلق به والاول
 أما ان يعتبر في مفهومه المقتضى صدق النبوة أو الاحتمالية ^{بالتام} والاول
 صحيح ان الفعل موصلاً ^{للمتكلم} إلى المقصود النبوي كما ينبغي وبطل
 ان لم يصل اليه ^{بالتام} وإنما هو وصف وفاسد ان وصفا فقط وايضا
 ان ارتباط اجزاء النصف الشرعي والآ غير منعقدة وفاسد ان
 ترتب عليه الاثر والآ غير نافذ ولازم ان لم يمكن دفعه ولا
 غير لازم والثاني في اما عزيمة وهي ما شرع ابتداء غير مبني
 على عذر العباد فان الفعل ^{بالتام} له مع المنع من الترك يقطع
 ان الخطاب اما تكوني كقوله تعالى كن او شرعي فذا ايضا اما وضع
 كالحكم بالشرعية والسبية واما تكليفي وذا ايضا اما طلبى كالأوجبات
 واما غير طلبى كالحرمان ^{بالتام}
 وهذه الستة كالاتية ثابتة بخطابه تعالى وقبل اوجه الاتية الخمسة وثبت
 خطاب وصفي لا تكليفي وقدر احكام عقلية لا شرعية ^{بالتام}
 كالمملك فينبغي الفصل منعقد لانه ^{بالتام}

وبما تجل ان
 كثرة الاجزاء
 توجب القوة
 ولا كثرة الجزاء
 والتفسير
 في اصول من
 الكمال م
 من السجود
 والحكمة والنزول
 والكرامة
 الاباحية
 م
 كمال النفع
 وكما النفع
 م
 فالبعض الفاسد
 منعقد لا يصح
 م
 فالبعض الفاسد
 منعقد لا يصح
 م

ففرض ونهني فواجب وبلا منه سنة ان الفعل طريقه مملوكة
 في الدين والا فمذوب ونفل وان تركه راجحا على فعله مع المنع من
 اتيانه محرام وبلا منع فمكروه وان استويا فباح فواخص من المحال
 فالفرض لازم علما وعملا حتى يكفر جاحده ومستحبه ويفسق ناركه
 بلا عذر وقد يطلق على ما يفوت الجواز بقوة كالوزر الواجب
 ثم ان حصل المقصود بمجرد حصوله ففرض كفاية وحكم الزوم على كل نقطه
 بفعل البعض وان لم يحصل المقصود الا بصدد رد من كل فرض عين
 وحكم الزوم على كل حتما وقد يكون الفرض واحدا مبهما من متعدد
 كتحصيل الكفارة والواجب لازم علما فقط فلا يكفر منكروه بل يفسق
 ان لم يكن مؤذلا ويعاقب ناركه وقد يطلق على ما يعزم الفرض
 كالنفس على الواجب والسنة نوعان سنة الهدى وهي ما يكون
 على سبيل العبادة وماركها يستحق الزم ومنها سنن الرواتب
 وحكمها نيل الثواب بالفعل والعتاب والاساءة والكرامة بترك
 والكفر بالاستخفاف والتهاون وكالواجب في المطالبة
 الدنياوية وقيل ياتى بالترك وسنة الزوائد ما يكون على سبيل
 العادة وتركها ليس بمرأه ولا اساءة ولا يستحق اللوم بل هو لهاية

١٢ اما بالفعل ان يعفو الله تعالى بفضل او بتقوية او بالاستخفاف فيجوز عنده
 مع استحقاقه م ١٣ قوله والكرامة الكرامة فوق الاساءة مثل الاداء
 والجماعة ولا اقال محمد في بعضها انه لا ياتى في بعضها يجب القضاء وهي
 سنة الفجر ولكن لا يعاقب بتركها وعن المبسوط ان ترك سنن الهدى في صلاة
 كان في مجموعة انفسهم ١٤ قوله على سبيل العبادة كصلوة العيد والاذان والاداء
 والصلوة بالجماعة ونزولها قوم عويضا واول مرة واحدا فوخر خلا لا يوسع فاذبح
 ذلك ترك الواجب ١٥ كبراني على انه عويضا في كل يومه وليس له كالبعض م

١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

و مطلق السنة قبل شامل بغیر سنیة صلوة الله تعالى عليه وسلم وقبل مختص
 لسنة كما هو عند الشافعي وقد يطلق على اثبات السنة كقول أبي حنيفة ^{عليه السلام}
 رحمه الله تعالى الوزر سنة والنفل وكذا المذوب ثياب فاعلم
 ولا يسيئ تاركه وهو دون الزوائد ويلزم بالشروع والحكم
 يعاقب على فعله وهو اما لعينه ان مثلاً احرمه حين ذلك الشيء او
 بغیره ان مثلاً احرمه غير ذلك والقياس كفر مستحلبها كما
 هو مذموم البعض والمشهور ان لعينه يكفر والآ لا وقد يفصل ان
 من العالم نعم والآ فان ثبوته بقطعي يكفر والآ لا والطلق البعض
 في ان استعمال المعصية ولو صغيرة كفر والمكروه اما تنزيهي

١
 بغير سنیة
 الزوائد
 بان النفل من
 العبادات
 ومن الزوائد
 ليس من العبادات
 فنادى
 ٢
 لانه انكار صغير
 القطعي الاخير
 اليه وقد قيل
 في القناعات ان
 استعمال ثابت
 حرمة بطلان غير
 يكفر وقد لا
 كالاستحلال
 وطى جارية
 ابيه
 كالتصريح
 الحادي القديس
 ٣
 وقد يثبت بآية
 القطعي اقول
 لا حاجة اليه
 كونه القطعي
 محرز في ما بينه
 مطلق الاحكام
 ٤

في استحالة الادب ما فعله صلى الله تعالى عليه وسلم مرة ورك مرتين ولا فرق بين
 وبين المستحب وقيل بينهما فرق كمن عسر والمفهوم من كلامه ان المستحب ما فعله مرة
 وترك اخرى والادب والسنة ما اوجب ولم يترك الامر او مرتين كمن حكمها
 المستحب والادب ممتد الى قبل الثواب بالفعل وصفة فان في الصوم في تركه
 المستحب وعدمه في ترك الادب ومحمد ان ايضا في عدم الثواب
 لا ككل مال الغير فلو لا اشتغال به بملك الغير لحل له واكن حله له بطريق
 من طرق الملك كالشراء والاباحة والانهاب والوراثة والوصية بخلاف
 الاول فانه لا طريق له في حله مثل ذلك والما حله في حالة الخمسة فله فله
 والضرورات قد تبين المحظورات
 فان نفس الفعل نهائس بممن ذاته وانما المنع من اشتغاله بملك الغير وان
 شئت قلت احرمه فيها ملائمة لتفكير الفعل مع قابلية الحلل للحل دون الاول فان
 فيه خرج الحلل عن قبول الفعل شرعاً مستطاعاً قوله وقد يفصل
 يعني ان سابق من التفصيل في حق العلم فلا تهاوت ولا فرق بينهما بل الفرق ان ثبت احرمه بقطعي يكفر والآ لا
 كما هو في يوسف ايضا ويثير اليه ما في الراجحات معنى لانه استحل الاحكام قطعي ولا يثبت بالاحكام
 ظاهر كما في ان تاريخه كمن لا يعني ان مقتضى نظير التعبد في الاطلاق لا التفصيل والتفريق

قريب الى الكل او خربي قريب الى الحرمه وعند محمد رحمه الله حرام لكنه
 يلحقه كالواجب مع الفرض وحكما العقاب كمن في الثاني اكثر وايضا
 في الثاني محذور دون العقوبة كحرمان وقيل وبغضبه وعدم العقاب
 خلافا لمحمد وفي تركها ثواب قالوا ولا يكفر بالاستحلال وقيل ترك
 كراهية خربيه وترك المسنة ترهينه وقيل ترك سنة الهدى يعاقب
 بتركه او يسنى وسنة الزوائد لا بأس بتركها واجب يقال بعيد
 ومطلق الكراهية يحل على التحريم وقيل ما في باب الصلوة ترهينه وما
 في غيره تحريم له واما رخصته هي ما شرعنا بنا مبنيا على الضرر
 وهي اربعة الاول ما استيج مع قيام المحرم والحرمه كما جاز كل الكفر
 كمر باقطع او قتل من لواحقه بالغريمه كان اوله والثاني ما استيج مع
 قيام المحرم لا الحرمه كافتار المساس والغريمه اولي الا ان يضعفه
 والثالث ما دفع عنه من الاضرار والاعلال والرابع ما سقط عنا
 مع مشروعيته في موضع آخر كالنحر للمكره والرخصه ما نرى
 ان الرفق على التخيير كقصر صوم المسافر واما اسقاط النعین
 الرفق بحيث لا يمتنع مشروعيه الغريمه كقصر الصلوة **خاتمه**
 الاصل في الاشياء الاباحه عند بعض من كالكرخي قبل وهو المختار
 والثاني ايضا او التحريم كما نسب الى الحنفية وهو لبعض اهل الحديث

كما لا يخفى الاشارة الى القصاص في الخطاء ايضا وقطع الاعضاء الخاطئة وقطع
 موضع البنجاسه ثم في قوله تعالى خلق لكم ما في الارض جميعا
 على وجه المسنة عليها ايضا ثم مطلقا وقيد فخر الاصنام بزمين الفرق ثم على
 في قوله الاشياء او التحريم حتى بل الدليل على الاباحه وبسببه ان في الابهة
 لان النصف في تلك الغريمه اذن ليس مما نرى

۵۰
نادر الموحی
للمصنف
م

Digitized by Google

الحكم اليه فلا يفسد الدال على الشرية او القفل او قطع الطريق ولا من دغ
 حيا سلاحا بمسكته قتل به نفسه وان اضاف الى السبب الحكم بنونا عنده
 على موه الزانية اثبت الحكم به غير موضوع لمخل لم يوضع للحكم بقتل
 اثر الفعل اليه بالتدعي كحفر البئر في ملك الغير وارضاع الكبيرة ضررها تصفر
 بالتعهد ومن السبب ما هو مجاز لانضائه الى الحكم في المال
 كالنطق بالمعنى للحر لانه ربما لا يوصل اليه لان الشرط على خطر
 الوجود ولهذا المجاز شبهة الحقيقة فتبخر الثالث يبطل التعليل
 خلافا لفرق فلا يبطل منه اعلم ان لكل من الاحكام سببا ظاهرا
 فلا يمان حدوث العالم وامكانه فيصح ايمان القبي والصلوة الوقت
 والركوة الضاب والنام شرط لوجوب الاداء والصوم اليوم
 وقيل شهود الشهر والصدقة الفطر والسبب بونه والفطر شرط ^{الوجوب} والجمع البيت
 والوقت والاستطاعة شرط ليجوز الاداء وللعتس الارض ان مية
 تحققا وللخرج تقديرا وللطهارة ارادة الصلوة والسكينة شرط
 وللحدود والعقوبات ^{التي من الزاوية} والكفارات ما نسب اليه من سرفة وقيل دام دار
 بين الخطر والاباحة والشرعية المعاملات البناء المقدر ^{او بقدره} والاختصاصات
 الشرعية التصرفات المشروعة ^{او بقدره} واما الشرط فاما شرط محض وهو حقيقي

ثم اذا وجد الشرط بعينه لا يجاب السابق على حقيقة تأثيره في وقوع الجرائم
 وان لم يجز طلب تحقق سببه وهو الاتفاق والانفس ودور كنهه والصدق والافراد
 الصادر عن النظر والامل او الكلام القائل وهو اهل لذلك ^{مسألة}
 بعض الجرائم الذي لا يتجزأ في اليوم سبب لصوم ذلك اليوم
 واعلم ان ترتيب الحكم ان لم يترك العقل جهة تأثيره ولا يكون بغير المكف كالوقت فبب
 وان لم يترك فان كان النقص من وضع ذلك الحكم كالمسبب فبب بطلان سبب ايضا مجاز
 وان لم يترك الحكم الفرض كالمسبب المتعقب وان ادرك العقل تأثيره كالمسبب فبب

لا ينبغي من قال
 اصله الشجره ونقص
 خبره في كل
 نفس تعجب
 مسأله
 لما ان دخلت
 الدار فانت
 حات
 وكذا الضابط
 وانفذ اراد اداء
 نحو البيت بان
 كفاية
 ويجوز سببا مجازيا
 للجرم
 فان غلبه جازا
 بسبب فيه شبهة
 الحقيقة ثم
 في ارادة ما لا يجوز
 بدونه كسب
 كالمسبب لا يجز
 واجزاء الجرم
 واسوة الظاهر

كأنه والكلام الحقيقي
 هو يرض عليه الجرم بالقرينة والاضافة اليه

يتوقف على الشيء في الواقع اذ يحكم الشرع كاشهادة للكلح والوضوء
 للصلاة اذ جعل باعتبار المكلف وتعين تصرفاته عليه كما بكتبة التمسك طراد
 دلالتها واما شرط في حكم العدة وهو ما لا يعارضه علة يصلح لاضافته
 الحكم اليها فيضاف اليه كحظر البز وثنق الزنق ونطح جبل القديس واما
 شرط في حكم التيب وهو شرط اخر من بين الحكم فعمل مختار
 غير منوب اليه كحل قبل العبد ونسخ باب قصص او اصيل واما شرط
 اما لا يحكم كقول ترميزين علق بها الحكم واما شرط علامة وهو ما يبين
 وجود علة خفية اذ وجود صفها الخفية كالولادة للثب عندها فثبتت
 بشهادة القابلة وكالات احسان لاجرم فلا يضمن شهود الاحسان اذ ارجعوا
 لان العلامة لا يضاف الحكم اليها واما العلامة فيما يعرف الحكم به
 فلا تعلق شيء من الوجوب والوجود به وهي اما محض كالتكبير واما بمعنى الشرط
 كالحام من نحو الاحسان واما بمعنى العدة كالصل الشرعية فاما علامة
 مجازا كالصل الحقيقية والشرط الحقيقية الركن الثاني في
 في الحكم فذكره بين ان الحكم بالحسن والقبح هو الشرع وليس
 للعقل دخل في الحكم والادراك غير كونه آلة لفهم الخطاب عند
 الاشاعرة والحكم والادراك فيها للعقل فقط عند المعتزلة والاحتفاء
 عندنا ان الحكم هو الشرع والعقل بين في البعض فالعقل غير

نحو المرأة التي تجوز دجها كذا ثم وقدم ان شرط عند من العلية وعندنا ان في شرع الحكم
 في نحو ان دخلت هذه الارقان طالق فلا يغير في الاول ما يعتبر في الثاني فوجود
 الاول في الملك دون الثاني لا تطلق وبالعكس تطلق خلافا لزم فرم

الذي يتوقف عليه الشرع كعرفة الله تعالى ونصه في النبي وعبد السلام والنظر
 في معجزة مسلمة الله تعالى عليه وسلم

كل الاعتبار فلا يخلف البس بالايان ولا يهدر كل الادار فيعتبر ايمان
 وكفره قبل وهو المحل لقول الامام لا عذر لاحد في الجهل لان في قيام الامان
 والانفس ويعزني الرابع الى قيام الدليل الركن الثالث
 في المحكوم به هو اربعة ما ليس له الادود حسي وهو متعلق بحكم شرعي آخر
 كالزنا وما ليس له الادود حسي وهو متعلق بحكم شرعي كونه ليس سببا
 له كالاكل وماله وجود شرعي وهو متعلق بحكم شرعي وسبب شرعي آخر
 كالباع وماله وجود شرعي وهو متعلق بحكم شرعي آخر وليس سببا لحكم شرعي
 كالصلوة ثم المحكوم به اما حقوق الله تعالى خالصة او حقوق العباد
 خالصة او مجتمع فيه الحقان وحق الله تعالى غلب
 كحق القذف او حق العباد غلب كالتقصص واما حقوق الله تعالى
 فتأثيره عبادات خالصة كالايان وفردية ولها اصول وسرودع
 وزوائد وعبادات فيها مؤنة كصدقة الفطر ومؤنة فيها عبادة كالشتر
 ومؤنة فيها عقوبة كالخراج وحقوق دائرة بين العبادات والعقوبة
 كالكفارات والعبادات غالبة في الكفارة غير الفطر وحقوق قائم
 بنفسه كخمس الغنم والمعادن وعقوبة كاملة كالحودود فلا يجوز عفوها
 وعقوبة فاصرة كحرمان الارث بالقتل الركن الرابع

فان لم يخلف البس العاقل بالايان فلا تترد مراعاة عقوبة عاقلة لم تصف شيئا من الايمان
 والكفر تحت رنج مسلم بين ابوين مسلمين م قوله ولها اصول فلاصل
 الايمان الصدوق والافرار ملحق به وزائدة الاحمال وفروعه الاعمال اصلها الصلوة
 ولاحقها الزكاة ثم الصوم ثم الحج ثم البحار وزوائد السنن والاداب ثم
 كونهما طهرة للصائم واقتراط البينة وكون اسمها صدقة م
 ش فلا يجب على السبب كمال الزمان الكفارة جزاء البشارة م لا يغيره القذف
 فانه ليس من حقوق الله تعالى بر ما يغيب فيه حق على حق الجدة م لا وليها اجزية فلا ثبت
 في حق البصيرة وحاشية البر م

في المحكوم عليه

في المحكوم عليه وهو المكلف ولا بد من التكليف من الالهية والالهية لا يثبت
 الا بالعقل واجترافه بها البلوغ وقد عرفت ان المختار عندنا في العقل هو
 المتوسط ثم الالهية نوعان الاول الالهية وجوب وهي بناء على قيام
 الزمة فالادنى لزمة قبل الولادة من وجوب يصلح لما لا عليه وبعد
 الولادة يصلح لها ولكن الوجوب غير مقصود بنفسه بل حكم وهو الاداء
 عن اختيار فجاز ان لا يثبت في حق عدم حكم الوجوب ^{في عدمه} وعروضه
 فكل ما يمكن اداءه يجب عليه وما لا يمكن كما لا يثبت لعدم المحل كبيع المحر
 فما كان من حقوق العباد عرنا وعوضا يجب عليه وكذا ما كان صلة لا
 يشبه الاجزية فلا يتحمل الدية وما كان عقوبة ^{كبيع المحر} واخرية لا يجب
 ومن حقوق الله تعالى ما صنع اداءه عنه يجب عليه كالعشر ونحوه
 وما لا يصح كالعبادات الخالصة والعقوبات وما كان عبادة
 فيها مؤنة لا يزم عليه من محذورين عندهما واليه الاداء هي خاصة
 يتنى عليها صحة الاداء وكاملة يتنى عليها وجوب الاداء وكل منهما يثبت
 بقدره كذلك فالخاصة عقل البصير والمعنوه والكامل عقل البالغ وغير
 المعنوه وما بالخاصة فحق الله تعالى كالبالغان وفردعه البدينة
 نصح من غير لزوم عليه وكذا الكفر في احكام الآخرة اجماعا وني لم
 الدنيا ايضا عندهما خلافا لابي يوسف وحقوق العباد ان نفا
 محضا يصح فيه بغرذان دية وان ضرا محضاً وان داراً بينهما كالبيع
 يصح منه برأى دية لا بد منه ثم العوارض سماوية ومكسبة اما
 في اللغة الهند وفي الشرع وصف بصيرة الانسان اياها كالرد عليه ام

بين ذبهي
 الاثارة
 والمقرنة

فلو استتره
 لكان في شيئا

فذهب
 عليه النش

في
 نحو اثنين واربعة

اي لا يصح

وان اذن دية

او بستر

الا اذا قرأ من

لخاصة

أما السادة فيها الجنون وهو ما يوجب الجحيم من الأقوال لا الأفعال
 ولولا جازة الوالي ويسقط به الكدود والكفارات والعبادات
 والبرعات وما كان حسنا لذاته كالإيمان وقبيلته لذاته كالكفر ولو
 ردة إنما ثبتت في حقه بتعالويه ووليته ومنها الصفر هو قبل أن
 يعقل كالجنون إلا أن العرض فيه على نفس الصفر فهو خالي زمان
 أن يعقل وبعده يحدث له ضرب من الالبسة فلا يسقط عنه ما لا يحتمل
 سقوطه من البائع نحو نفس وجوب الإيمان فإذا أداه يقع فيه ضا
 خلا فالبشر الأئمة ذئاب عليه ويسقط عنه ما يحتمل السقوط كوجوب
 أداء الإيمان ويقع عنه كل عسرة يحتمل العفو فلا يعفى ردة ولا حقون
 العباد ولا يعل على غيره وإذا أسلمت زوجته بعرض عليه الاسم
 ومنها العنة هو آفة توجب خلا في العقل فبشبه بعض كلامه كلام
 العقلاء وبعضه كلام المجانين وهو كالصبا مع العقل ومنها النسيان
 وهو لا ينافي في الوجوب ولا وجوب الأداء في حقه تعالى لكن يعفى
 فيما غلب فيه حقه تعالى كالصوم ونسمة الذبحة إلا بتقصير
 كالأكل في الطلوة بخلاف حقوق الجهاد لكن أذونات ما
 دينة أن من سب شرعى يعفى والأفلا ومنها النوم وهو وجوب
 تأخير الخطاب وتأخير الوجوب وسطل عباراته في الطلاق
 والعاق والاسلام والردة لعدم الاختيار ومنها الأعماء وهو
 فوق النوم فبطل العبادات ويمنع البناء وينقض الوضوء ومنها
 ذكر العقوبات والعبادات الأخروية والكفارات والمصار المحض والمائة والفرقة
 والزام المعاصات وأحقوقها كما سبق من غير ذكر الشرائع
 حاجته إليه قال في الأشباه الأصح بترادفه السهو مستعمل

١ حصة الإيمان
 ٢ إذا أسلمت
 ٣ ردة ثم
 ٤ ذنبا لجنون
 ٥ على ردة
 ٦ فلا يعفى ردة
 ٧ ولا جسم من البرية
 ٨ بالقول
 ٩ لا تأخذه الصلوة
 ١٠ فدية ثم
 ١١ وهو يخطئ في حق
 ١٢ المدرك والمكره
 ١٣ حكمة رادية بسبب
 ١٤ من غير عرض
 ١٥ والدياقع والحق
 ١٦ مستعمل

ومنها الرق وهو غير حكيم شرع في الاصل خيرا للكفر وهو لا يتجزى كما في
 ذكره لا عناق عند بها وهو ينافي مالكية المال ولو منافع نفسه
 الا ما استثنى من القرب فلا يملك الشري ولا يبيع حجة ولا ينافي
 مالكية غير المال كالنكاح والبدن والدم وينا سني كمال السكال
 في ائمة الكالات البشرية كالدم والتمل والولاية وهو معصوم
 الدم ولا جمعة عليه ولا عيب ولا تشريق ولا اذان ولا اقامة
 ولا حج ولا يكون شارب ولا مفر كبا ولا عاشر ولا فاضلا ولا وليا في
 في نكاح او قود ومنها الجبض والنفاس لا بعد ان ائمة التوبة
 والاداء الا ان الطهارة عنها شرط للصلاة والصوم ومنها الرض
 بوجوب العبادات بقدر قدرته فما انقضى الى الموت بوجوب الحجر
 بقدر ما يضاف به حق الغريم والوارث فما يجمل الفسخ من نصيبه
 يصح حالا فينقض عند الحاجة وما لا يجمله نكاحا لمطلق بالموت كالا عناق
 كالا عناق على وارث او على غريم ودوية ولو باراد حقه فاسا
 المالك انما تنفذ من الثلث ولا يبيع للوارث صورة ومعنى حقيقة
 وشبهة ومنها الموت بسقط التكليفات الا الاثم وكذا التصات
 الا بالوصية فمن الثلث وما نزع عليه كحاجة غيره ان متعلقا بالعين
 يعني بنقاء العين كالمهر من وان متعلقا بالذمة ودجوبه لا بطريق الصلة

١
 نجح في البغز
 فان منافع
 لنفسه
 ٢
 كالصلاة والصوم
 ٣
 فيصع انذاره
 بالحدود والنفاس
 ٤
 فان المأذون
 مالك يراون
 رقبته
 ٥
 اى حر النكاح
 كمن يصف
 بالحر
 ٦
 لانه مالك
 يرا لارقبته
 ٧
 كالحق فيقول
 الحر اى ابعده
 ٨
 كذا او بعضا عتده
 الوين
 ٩
 لا يبيع والذمة وبيع
 المحابات اى يقرن
 ١٠
 فبها السعاية في
 الثلثين لانه في الوارث

اذ بها بصرا لا توجه الخطاب ويمار عن البهايم كمن فيه ضعيفة لانه من حيث كونه
 كالا غير كانه لازمة له مسلمة ١٢ وللزوج سقط قضاء الصلاة دون الصوم
 لا فان كان على الميت دين استوفى بغيره وجه لا يبطل حق الدين فيجب العاقبة
 في الكل مسلمة ١٣ كسببه شيئا من الزكاة ولو قبل البقية خلا فالحق فيه
 ١٤ كالمستاجر والمعتوب والبيع والوديعة

الفلانة كما وجب بالعداوة لم ينجر الزمة حتى ينضم اليها مال او ذمة
 كفيل فذا لا يصح الكفالة بالدين عن الميت المتخلص اذا لم يخلف كفلا
 وما شرع كساحته بمعنى بقدر ما يقضي به حاجته ولذا قدم جوارحه ثم ديون
 ثم وصاياه ثم المورث اما المكتسبة فاضاها ايضا منها كجمل
 اما جمل لا يصح عذرا كجمل الكاشر بالله تعالى فاعتقاده في حكم لا يقبل
 البديل باطله او بما يقبله وانع الغرض له وللخطاب في حكم الدنيا فلا يجزئ
 اعتقاده الادلة واما جمل كالكف كونه دونه كونه على تاويل فاسد
 كجمل ذمي الهوى واما جمل الباطل فيضمن ما انفسه وكجمل المخالف
 في اجباره الكتاب او السنة الموازنة او السنة المشهورة او الاجماع
 واما جمل يصح شبهته كالجمل في مواضع الاجتهاد الصحيح او في موضع
 الشبهة كجمل من اتقى بعد عفو شره وكجمل من زنى بكارية امرأته
 او والده فلا حد عليه واما جمل يصح عذرا كجمل مشرك لم يهاجر اليها
 ومنها السك ذاتا بطريق مباح فيمنع صحة النكاحات او بطريق
 محظور فلا ينافي في الالبته فيزوم كل الاحكام الا الردة ومنها
 الهزل ما يتكلم بلا قصد معنى بشرط النسخ باللسان قبل العقد
 ولا يعتبر دلالة وهو لا ينافي في الالبته الوجوب والاراء ولا اختيار
 الباشرة والرضا بهما بل اختيار الحكم والرضا به بغيره شرط النكاح
 في البع فصح الردة والاشهاد بهزلا والهزل يبطل الاجارات

لا تخفى بل استدراجا وكما زبادة لما شره وغدا بهم كان الخطاب لا يتبادر لهم فيها كما
 ان الطبيب الساذق يعرض عن مداواة العليل عند اليأس ثم يفلوكت زمانا
 ثم يحلل بدون الوثوق في مزيج يعجز عن المسبب على خفاء العيلة
 فلم يصح ولم يصل ولم يعلم الوجوب لا يجب القضاء

ينما

فيما يحتمل الفسخ اولا فلما تفصل في المطلات و منها السفة هو حقة
 تقرى الانسان فحقه على خلاف موجب العقل والشرع و هو لا ينافي
 الايتين ولا شيئا من احكام الشرع ولا يعطى مال من بلغ فيها
 الى الرشد عند هما والى سن الرشد عنده ولا حجر على السفة بعد
 البلوغ سواء فيما يبطله الكهرل ويحتمل الفسخ اولا وعند هما يحجر
 فيما يقبل الفسخ و منها السفر وهو من اسباب التحفيف فيقصر
 الرباعي على ان لا يجوز الاكمال خلافا لثانته ويؤدى
 الصوم ان شاء لكن لا يحل الفطر المأفوض و صائم سافر في
 رمضان وان سقط الكفارة بخلاف المريض ومن احكام
 السفر المسح ثلثة ايام وسقوط وجوب الجمعة والعدين والاضحية
 وبكر الشربى وعدم خروج المرأة بلا زوج او محرم وعدم خروج لولد
 بلا رضا ابوية غير الحج وعدم خروج المديون بلا اذن الدائن
 و منها الخلل وهو الفعل بلا قصد تام ولا ينافي الايتين لكن
 يصلح عذر في سقوط حق التعدي اليه اذا حصل عن اجتهاد و
 يصلح شبهة في باب العفو فلا يأثم ولا يجد ولا يقص ولا يصلح
 عذر في حق العباد و يصلح تخفيفا بما هو صلة لم تعاقب بالاداء وجب
 بالنقل كالدية وضع طلاقه وان عقد بيعه فاسدا كبيع المكره اذا صدق

١
 الفسخ
 هو خلاف
 موجب
 العقل
 ٢
 الى اليقين الوجوب
 و اية الاداء
 ٣
 كالبقيع والاهجاء
 والهبة
 ٤
 شبهة لمستبين
 ٥
 كذات الاشياء
 لكن فيه تقصير
 يعرف من الغيبة
 ٦
 تمام الاثم وان
 انتم اثم برك
 زيادة الاتهام
 ٧
 بيني وذا جري
 ابيح على لسانه
 خطي
 ٨

و يختلف الصوم بخلافه ثم بالان يفرض له ذلك وكذا اذا مرض المقيم حل له
 الاطعام لانه يوجب ضرورة لازمة بحيث لا يمكن دفعها فلو شربه باخرة الا انظار مسلم
 فلو شرب غير امرأة فوطئها على فخذ امرأته فبأنتم ولورس على اعتقاد جديفارا انشا
 فلو قد مستهم

لأنه ان كان
في دفعه واحد
لا يجوز زعم
لانه حكم ابو بكر
رضي الله عنه
عنه في مسائل دينية
عمر رضي الله عنه
دم ينقض حكمه
لان الله ليس
بافوض من الاول
والفصل في
الاشباه
مستطاع
فلا يغير اجتهاده في
القبلة على ما كان
ولا كان لا ينقض الاول
فلا يصح اربعة اربع
جاءت صح واذكر
الاستنبات
ثم

لكن في دفتين والاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد لان الثاني كالأول
فلا ينقض مجتهد حكم نفسه اذا تبدل اجتهاده كحكم غيره الا اذا خالف
قاطعا ولا تقليد مع الاجتهاد واختلف في نفاذ حكم مقلد المجتهد
مذهب امامه كما اختلف في جواز تقليد من تأمله وقيل لا بأس
بأخذ العامة في كل مسئلة بقول مجتهد اختلف عليه وقيل هو الاصح
لكن الاكثر عدمه واذا وقع اجتهاده في حكم فلا يقبل فيه بمجتهده
اخر واما قبل الاجتهاد فيقبل المختار فكذا وقيل لا ان يكون اعلم منه
صحيا او غيره وقيل لا ان يكون صحيا بارجح ولا تقليد في الاختيار
وقال بعض بجوازه وبعض اخر بوجوبه فان النظر حرام فيه
لنا الاجماع على وجوب النظر في معرفة تعالى ودينه حتى يتجمل
الخطا ومذهب مخالفا خطا، يتجمل التصواب ومعتقدنا في
الاعتقادات حتى ومعتقدنا مخالفا باطل والمستفتي لا يستفتي الا
بمن علم علم عدالة فانهما مجبولين فالتمتار العدم وان معلوم
العلم ومجهول العدالة فيستفتي ويختلف في ان غير المجتهد هل
يقضي بمذهب مجتهد على اربعة ^{فلا يغير اجتهاده} في المختار جوازه ان مطلقا الاحكام

ما ذكره من
اجتهاد المجتهد
في مسائل دينية
عمر رضي الله عنه
دم ينقض حكمه
لان الله ليس
بافوض من الاول
والفصل في
الاشباه
مستطاع

تعبه الاسفراد فلا يعدل عنه لانه بالزمانه بصير طرزا به نفسه فذهب في حكم حادثة
معية ولانه اعتقاد ان المذهب الذي اعتقد هو الحق فعليه الوفاء بموجب اعتقاده
لانه ليس لذلك مانع عقلا ونقلا ولم يرد نص على متابعه مجتهد من بل النبي صلى الله عليه وسلم
يجب ما حثف على الله تعالى الله اعلم مستطاع فالدين المستفتي ان يطلب صاحب فقه
المرتبة ويعتد على فتواه قال ابو السعود واما الاعتماد على مجرد مسطور مخير عظيم او جمعا من
حتى من الحواشي والاطراف كالبخاري وجامع الفوائد وقفاوي الصوفية ومشتغل الكتب المعروفة
ايضا فلا يوجد فيه هو وخطا وكما يجب الهولية مع الاجماع على دواته قد خطوا في مسائل بل في
الكتب المعروفة اقول مضادة بل في كتاب واحد وكذا في الترجمات فلا يبرأ احد الا بيقين الله تلك
المرتبة المستطاع لمخصا مستطاع

وعلها وتبصر الصبح والفساد وهذا هو المراد ان المفتي لابد من كونه
 مجتهدا وبحكم من لم يبلغ تلك المرتبة وقيل ذلك عند عدم المجتهد
 وقيل يجوز مطلقا ولكن لا يجوز مطلقا وعند تعدد المجتهد يجوز تعينه
 المفضل وقيل بتعين الافضل واذا عمل الفاسي بقول مجتهد
 في حكم فليس له الرجوع عنه الى غيره اتفاقا واما في حكم اختيار
 الجواز قالوا من سئل عن عشرة فاصاب في ثمانية واخطا في اثنين
 فمجتهد وقال بعض لابد لاجتهاد من حفظ المبسوط ومعرفة
 النسخ والمنسوخ والحكم والمؤول وعادات الناس وعن محمد
 اذا كان صواب الرجل اكثر من خطائه جاز له ان يفتي والمفتي ان
 يقلد بما خذ يقول الا فتى فان المسئلة خلافية فان كان ابو حنيفة
 في جانب وصاحبه في جانب فالمفتي بالخيار وان اختلفا معه فقولهما
 الا ان يطرح المشايخ فالفتوى يقول ابي حنيفة ثم ابي يوسف
 ثم محمد ثم زفر واليحيى بن زياد واذا لم يجد قولاً من الفقهاء
 يجتهد برأيه ان عرب ووجه الفتى والمفتي اذا سئل عن شيء
 يفتي بالفتى حملا على الكمال واما يفتي بما يقع عنده من المصلحة
 وطبيعة العوام التمسك بقول الفقهاء ودون الكتاب والسنة
 وليس لهم اختيار احوال الماضين بل افاضل علماء عصره المؤثرين
 وليس لهم اختيار احوال الصحابة كذلك وكل آية او خبر مخالف
 لمذهب فقهاءنا محمول على النسخ او التاويل او التخصيص او الترجيح
 فلا يحمل على عدم بلوغه اليه فقول الفقهاء مرجح على النصوص
 لكن عند الشك يفتي بقدم النسخ العجيب على الردية

في قول جابر عن
 فضول عماد الدين
 ابي الفاضل بن عبد الله
 السبكي

ابي جابر
 فضول

في قول جابر
 الفضول

في قول جابر
 الفضول

في قول جابر
 الفضول

الاسباب مطلوبة لاحكام لا لاجتنابها استدانة الشيء يعتبر باصله الاصل
 ابتداء ما كان على ما كان اخبار المجتهد عن فعل للوجوب كما في
 الكائن في الذنب كما في الهداية الاصل براءة الذممة الاصل
 البعد في الصفات العارضة الاضطراب لا يبطل حتى في غير الاعمال
 الكلام اذ لم ينه احواله الا ان لا يمكن الاحتساب بالمتاخذ لا لالفاظ
 الايمان مبنية على الالفاظ لا على الاعراض الافعال المباعدة
 انما يجوز بشرط عدم اداء احد الاستمرار لا يرتد بالرد الا في
 على الغير ليس بجائز الامر بالتصرف في ملك الغير باطل اذا ثبت
 اصل في اكل او حرمته او الطهارة او النجاسة فلا يزال
 الا باليقين ببقاء الحكم يستغنى عن بقاء السبب البقاء
 اسهل من الابتداء بقاء التقوى على الضعيف فاسد بيع المحقوق
 لا يجوز بالانفراد بيع الدين بالدين باطل الثببات شرع
 لاثبات خلاف الظاهر واليمين لا بقاء الاصل التابع
 لا يفرز بالحكم التابع بسقوط المستبوع التابع لا يتقدم
 على المستبوع تبدل سبب الملك قائم مقام تبدل الذات
 التبرع لا يتم الا بقض الرزق لا يقع بكثرة العلل تصرف الامام
 على الرعية منوط لمصلحة تصرف الانسان في خالص حقه اما يصح

كما اذا وهب دارا او ربحه في نصفها وشاع بينها فاشبهوا الطاري لا يمين
 بقاء الهبة ثم فلا يجوز بيع اكل بدون الام وكذا هبة ثم
 في فادات الفارس سقط سهم الفرس لا ملك لان الفرس تابع والفارس
 مستبوع ثم كما في قول مسيحي الله تعالى عله وبنم هي ملك
 صدقة ولنا بدية مسهم

ولا يصح اخذ
 العبد الموهوب
 بعد الرجوع
 القضاة
 في بعض ما
 وان كان في حكم
 لفتح الضرر
 نفى
 قبل
 الطلاق والاداء
 ولا يجوز
 ان يستعمل
 وانما كل
 شئ وانما
 اذا كانا
 انما كل
 شئ في
 جوارض

٤
 فثبت حر
 الاستماع
 بعقد النكاح
 كونه موجه
 ٥
 ولا يترجم بجمع
 القياس على
 النص بين
 الزوجين
 ٥
 فلو حذف
 لا ياكل كذا
 لا يحنث بالمر
 حكم المخبر
 ٦
 وقد سبق
 ان بعد الحكم
 مستغن عن
 بعباد العلة م
 ٧
 ولذا قدم النبي
 على الامر م
 ٨
 فداواة المشتري
 الجارية المشتراة
 يمنع الرد
 ٩
 فلو طلق نصف
 تطليقة يقع
 واحدة م

اذا لم يضر به الجار بكبر الفائدة مما يترجح المصير له تملك الدين
 من غير من عليه الدين لا يجوز التناقص لا يمنع صحة الافراد على
 نفسه التخصيص على الموجب عند حصول الموجب ليس بشرط
 التخصيص بوجوب التخصيص ث اثابت بالبرهان كالاثابت
 بالبيان اثابت بدلالة النفس انما يغير اذا لم يوجد الصريح بخلافه
 اثابت بالضرورة بقدر بقدرها ج جناية العباد حيا
 جواز الشرع ينافي القمان الاجل بالاحكام في داللاصم ليس
 بعذر ٥ الاجل بالاحكام انما يكون عذرا اذا لم يقع حاجته اليها
 ح الحقيقة تدرك بدلالة العادة الحكم لا يفتى بانتهاء علة الحكم
 نزاع في الجنس لانه الانسداد احكام تثبت بالثبوتات د
 ورد المفاسد اول من جلب المصالح دفع ما ليس بواجب عليه
 بترد الدفع اذا كان لغرض لا يجوز الاسترداد مادام باقيا
 دلالة المجموع على القطع مع طينة الاحاد وجائز بانضمام دليل على
 كمان التلويح دليل اثني في الامور الباطنة تقوم مقامه
 الدبون تقضي بامثالها ذ ذكر بعض ما لا يخرج عن كذا كذا ر

١
 فاذا كان في التركة دين على الناس واخرج احد الورثة بعين على ان يكون الدين لسا
 الورثة بما اخذ منهم من العين لا يبيع سهم في جميع الشهود عن شهادتهم كتمان في
 مجلس الحكم بعد الحكم بما يغير رجوعهم ويحكم عليهم بضمان المفقود بشهادتهم م
 ٢
 كالسفر فان المشتقة تدور على المجلس لا على الافراد كسفر في البيع فيه تقع لاحدهما لاحدا
 النزاع وان لم يوجد نزاع في بعض الافراد م كما روي في الكشف
 حديثا ترك ذرة مما نهي الله افضل من عبادة النملين م

الرجوع من الانذار باطل حتى انما لا يوجد السرية يكون من الامور
الشرعية لا المحققة الكوث في معرض الحاجة بيان شئ البهنة
يكفي لاثبات العبادات شرط الواقف كضئ الشارع الشئ انما يمكن
بغيره اذا نادى بجميع الوجوه الشئ فخرج على البينة او الاقرار او
الكول من الضر يزال الضرورات تبيح المحظورات
الضر لا يزال بغير الضر الاشد يزال بالاضحى الضر الخاص
يحمل الضر عام الضر مدفوع بقدر الامكان الضمان بالتقدير
مختص بالمعاوضات ظ الظلم يجب دفعه ويجرم تقريره ع
العادة حكم العادة المطردة تنزل منزلة الشرط العرف انما يكون
جته اذا لم يخالف نص الفقهاء العبرة لا يخرجني الوصف
العبرة للملفوظ نصا دون المقصود العبرة للملفوظ العبرة
للمعاني تخففهما في قبل شفعة الدرر العبرة للغالب الشارع
للا نادر العلة توجب بزيادة من جنسها عدم ثبوت حكم الشئ
لعدم ثبوت شرطه ليس دفعا العمل بالظاهر هو الاصل
لرفع الضر عن الناس ع الغرم بالغرم ف

فلا يضمن من قال اسكت هذا الطريق فانه امن فسكر م
لا يمكن تزويج على قصد التطين بعد الجماع صحيح انه اذا شرط ذلك في العقد لا يقع
فلا يقع في قوله على الطلاق عند الجمهور ولو به الطلاق كما في الصورة عن فصول
العادى وان اختار ابن الهام وقوع لفرق الناس والفتوى على الاول
كما فيه ايضا عين الخلاصة وقاضى بنان والحانية مشته في الخلاف في
قوله الطلاق على واجب او لازم فلا يقع عند الامام خلافا لهما معهم

١
٢
٣
٤
٥
٦
٧
٨
٩
١٠
١١
١٢
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

الفتویٰ فی حق الجہاد کا اجتہاد نے حق المجتہد الفرج المخص
 باصل وجودہ بدل علی وجود اصل فی القدم غیرت
 علی قدمہ قد ثبت الفرج مع عدم ثبوت الأصل
 کل شرط بغیر حکم شرعی باطل لکن الوسائل احکام المقاصد
 بس کل ما فیہ معنی الشئ حکم ذلک الشئ الا الزام الا
 یجمع ما لم یثبت بدیل لاجزہ لا خلاف السبب مع اتحاد حکم
 لا یملک احد اثبات ملک بغیرہ بلا اختیارہ لانما یشرع فیہ
 فی تغیر کیفیتہ لا یصح تأجل الاعیان لاجزہ لذلک لا فی مقابله التبع
 لاجزہ بالظن البین خطا و لا جزہ للظنات فی باب
 الاعتقادات لانکر تغیر الاحکام بتغیر الزمان لا یوصف
 القبی قبل البلوغ بالکراهۃ لا ینتصب احد خصما عن احد بلایا بہ
 دو کالہ ودلایہ لا یعمد علی الخط ولا یعمل بہ لا یصح الدعوی
 بعد الابرار العام الا بخی حادث لا حجتہ مع الاحتمال لا یقوم المناہ
 فی انفسہا لا مسامح لاجتہاد نے مورد النص لا یجوز لاحد
 ان یاخذ مال احد بلا سبب شرعی لا یجوز لاحد ان ینصرف فی ملک

کثر و انما
 لا بدیۃ ام
 ۵
 قریبا الى ما
 لا یملک باختلاف
 الاسباب من
 سوا المقصود
 ۶
 و اذا جاز
 لا یصح
 عرض الیہ
 الغائب
 لنفقتہ وان
 لم یجز تقدر
 النفقة فی ما
 کذا قبل ام
 ۷
 کففت المساجد
 یجوز فی زمانہ
 ۸
 زبیر م
 فلا یضمن الماکک
 ان صوب
 منافع المقصود
 ۹

تقول فی زبیر علی عمر الف وانا خاص بہ واکرمہ ورم الکفیل اذا ادعا ما یزید دون
 الاصل م ۷ و لزاما لیس بشرط التأجل فی الیوم و اما السلم فی
 خلاف القیاس م ۷ فقولن مضایقہ وقت العجز و لم یفنی علیہ و صلح العجز
 ثم بین ان کان فی الوقت سعة یطوّل یفر فان فی الوقت سعة یطوّل العشاء ثم یفجر
 و اما ما یفر فقط م ۷ فلو فقی فی بعضی یجوز بیع مزرکة النبی و حرکة المخذ
 ۹
 ۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

الغير بلا اذنه لا ينفذ امر القاضي الا اذا وافق الشرح لاطاعة للسلطان
 في المعصية وانما الطاعة في المعروف لا بسقوط الحكم الاصل
 بالعوارض المجزئة ثم ما جاز لغدر بطل بزواله ما ثبت حكم
 اصلها لا بسقوط بالعوارض ما ثبت برئان حكم بقائه ما لم يوجد
 المنزل ما حرم اخذه حرم اعطائه ما ايج للفردة لا ينقد بقدرها
 ما ثبت في غير القياس فغيره لا يقاس عليه ما عمت بلية خفت
 قضيتها المباشرة خاص وان لم ينقد والنسب لا الا بالنقد المرسوم
 باقراره ما يتردد بين الفرض والبدعة فاتبانه اولى وبين البدعة
 والبدعة فترك اولى وبين الواجب والبدعة فاتبانه اولى
 والمطلق انما يجزى على اطلاقه اذ لم يعم دليل التقييد نصاً او دلالة
 من كلف شيئاً لمك ما هو من ضروراته المثل المجزئ لا يفتح القاعدة
 الكلية المعلق بالشرط يجب ثبوته عند ثبوته ومعدوم قبل ثبوته
 شرطه المقضي عليه في حادثة لا تمنع دعواه ولا بنية المنع في
 ما يمنع حقيقة من تنكح بل فعل شيئاً اولاً فالاصل انه لم يفعل
 ان النص على خلاف القياس يقتصر على مورد النهي تغير المشروعية
 واما جواز الا تراض بالرج مع حرمة استمراضه فيحمل على الفردرة لان الاجتناب
 تنزل منزلة الفردرة وكذا الرشوة وكذا الاعطاء ونحوه فان مثلها
 من باب العمل بايون الشرين ثم فالتمس لا ياكل المينة الا قدرته
 الرمن وانما لعقد من بول السور في الثياب دون الاداني منهم
 ولانهم على المقر ما اتوا للفرد لان اقراره للغير كانا متنع عادة كنكث انه
 قوضا ام لا فهو محث ثم لا تفصله ان النهي عن الاغال الشرعية يقتضي تقرر
 للمزنية والنهي عن الاغال الحسن يقتضي كونها مقدراً حثاً ومن الامور الغلبة يقتضي كونها
 مقدرة شرعاً وان كان مبني والنهي عن المحال محال كما في الدرر منهم

١ امر بالاجابة اوله
 ٢ الامر اذا كان
 ٣ مؤثراً بالشرع
 ٤ فاجتنان ثم
 ٥ كائناً لا ينقطع فيه
 ٦ ما يخرج القعدة الى
 ٧ آخر وقت البيع
 ٨ الا ان فرض ام
 ٩ فاجتنان كونه ملكاً
 ١٠ فاقتراف من الجهل
 ١١ كجسده كله
 ١٢ كالمسبوق كونه
 ١٣ فاقتراف من الجهل
 ١٤ فاقتراف من الجهل
 ١٥ فاقتراف من الجهل
 ١٦ فاقتراف من الجهل
 ١٧ فاقتراف من الجهل
 ١٨ فاقتراف من الجهل
 ١٩ فاقتراف من الجهل
 ٢٠ فاقتراف من الجهل

ولذا لا يشترط
القضاء في
صح البيع الكسوة
بخلاف الرجوع
عن الهبة
والتفريق بين
البيع لانها ليس
بواجب
م
والولي ولو اذم
محرم يقدم على
القاضي في
انكاح
فاذا ابرأ
الاصل برأ
الكفيل دون
العكس م

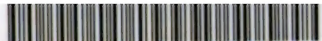
والواجب شرعا لا يحتاج الى القضاء الواجب
لا يتقيد بوصف السلامة والمباح يتقيد به الوصف
في الحاضر لغو في الغائب متغير الولاية النكاح اولي
من الولاية العامة الواجب اذا لم يتعلق بمعين لا ينشأ
بالفقه والكثرة كقراءة الصلوة خلافا لما في
يرجح بعض وجوه المشترك بغالب الرأي
يدخل في النصف تبعا لا يجوز ان يكون مقصورا
بسقط الفرع بسقوط الاصل يقتصر في الاثر
لا يقتصر في الانتهاء يلزم مراعاة
الشرط بقدر الامكان البين
ابدا يكون على
النفي
م

فقد اوصف في هذا
مقتضى نكاحان لربان كبري
اسماء عاتية ومقتضى اسما عاتية
فقال انما هو نكاح
فالمدة لا ينفذ انكاح كسوة
يطلب لعدم وجود الصفة وكذا
لو زوج ففقدت بعد قال لا تز
زوجك فلا من فنان اذا
وكنتي لا ينفذ انكاح
لان هذا الذي وكله لا يجوز
سنة في سائر
وهذا
والا
بش
نكاح
فان
مقتضى في الهبة كسوة
في المهر
فقد اوصف في هذا
الودعة المهرية
بوانه ضمن ولا فاعدا
الخطبة لم اعط
مهر

Library of



Princeton University.



32101 077792982